جامعة د. طاهر مولاي

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الفساد الإداري و أثره على التنمية في الجزائر

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية

تخصص : السياسات العامة و التنمية

إعداد الطالب :

بوشريط محمد

إشراف:

أ.عدنان إبراهيم

لجنة المناقشة :

د. بن زايد أمحمد ..... رئيسا

أ. عدنان إبراهيم ..... مشرفا و مقررا

أ. شاربي محمد .....عضوا مناقشا

السنة الجامعية :

2015-2014

قال الله تعالى :

" ظهر الفساد في البر و البحر

بما كسبت أيدي الناس "

صدق الله العظيم

تشكر ات

الحمد لله الذي هدى الأمة الى طريق الرشاد

و نهاها عن سلوك طريق الفساد

و الصلاة و السلام على نبينا محمد خير العباد

و على آله و صحبه و من تبعهم باحسان الى يوم التناد

أما بعد

فإني أشكر العلي القدير على توفيقه لي بإنجاز هذا العمل العلمي المتواضع

و أحمده حمد الحامدين ، فالحمد لك ربي حتى ترضى

و الحمد لك إذا رضيت و الحمد لك بعد الرضى.

ثم الشكر موصول الى الأستاذ المشرف "عدنان إبـــ راهيم"

على تكـ رمه بقبول الاشـ راف على هذه المذكـ رة ، و تفضله علي بملاحظاته القيمة

و توجيهاته السديدة .

و الشكر موصول أيضا الى كل من شارك في انجاز هذه المذكـ رة من قريب أو بعيد

و أ رجو من الله تعالى أن تكون علما نافعا و عملا متقبلا

إن شاء الله.

بوشريط محمد

الإهداء

الى أمي حفظها الله

الى أبي سدد الله خطاه

الى كل أمتي أيقضها الله

الى كل من يحب الله و رسوله و سائر المومنين

الى كل باحث عن العلم يبتغي تنوير العقول

أهدي هذا العمل المتواضع

بوشريط محمد

الملخص :

يتناول هذا البحث موضوع " أثر الفساد الإداري على التنمية في الجزائر " والذي يعتبر من مواضيع الساعة خاصة في ظل الحراك السياسي والاجتماعى الذي ميّز الساحة المحلية والإقليمية والدولية ، والذي تميز بتراجع ملحوظ لشرعية التنظيمات التسلطية ، وتصاعد نداءات إعادة البناء على المستوى الفكري والممارساتى لإدارة وتسيير شؤون الدولة وضرورة مراجعة المرتكزات السياسية السابقة التي فشلت في بناء دولة مستقرة تنشد التطور والتنمية والرفاهية.

وتعتبر الجزائر إحدى هذه الدولة المعنية بضرورة مباشرة إصلاحات سياسية خاصة في ظل تنامي العديد من الظواهر السلبية والمشكلات المعقدة والتي تشكل حجر عثرة في طريقها نحو المستقبل ، ولعلى أهمها على الإطلاق ظاهرة الفساد الإداري التي انتشرت بشكل رهيب جدا في السنوات الأخيرة، مما يستدعى ضرورة تبنى مقاربة إستراتيجية مستقبلية للحد من هذه الظاهرة والتقليل من آثارها المدمرة.

وتأتي الآليات القانونية و الاتفاقيات الدولية كأهم وصفة علاجية يمكن من خلالها مراقبة الفساد ومحاصرته ، وهو ما سيتطرق اليه هذا البحث من خلال محاولة استقصاء الأهمية القصوى التي أصبحت تحتلها قضية التنمية في الجزائر من جهة ، والتحقق من فرضية اعتبارمهمة القضاء على الفساد الاداري الآلية الأنجع التي يمكن من خلالها دفع التنمية الى الأمام من جهة ، و رفع كل مؤشرات النمو و التطور و كذا المستوى المعيشي من جهة أخرى.

Summary

This research deals with "the impact of corruption on development in Algeria," which is the subject of topical Especially in light of the political and social movement that characterized the arena local, regional and international, and which was marked by a marked decline

The legitimacy of authoritarian organizations, and mounting calls for rebuilding the intellectual level and Almmarsaty for the administration and management of the affairs of state and the need to review the previous political foundations that failed to build a stable state of development and seek development and prosperity.

Algeria is one of the State concerned the need for immediate political reforms, especially in light of the growing many of the negative phenomena and complex problems which constitute a stumbling block on the way towards the future, but the most important of all the phenomenon of administrative corruption, which is a very terrible proliferated in recent years, which calls for the need to adopt an approach strategy for future curb this phenomenon and reduce its devastating effects.

It comes legal and international conventions mechanisms as the most important prescription from which to control corruption and surround, which are considered in this research by attempting to survey the utmost importance that have become occupied by the issue of development in Algeria on the one hand, and the verification of the hypothesis Aattabarmemh elimination of administrative corruption mechanism more efficient, which can be which push forward development on the one hand, and lift all indicators of growth and development as well as the standard of living and on the other hand.

فهرس المحتويات :

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة.	أ – ح
الفصل الأول : الاطار المفاهيمي و النظري للفساد و التنمية.	
تمهيد.	1
المبحث الأول : تحديد مفهوم الفساد.	1
المطلب الأول : تعرف الفساد.	1
المطلب الثاني : أنواع الفساد.	7
المبحث الثاني : تحديد مفهوم التنمية.	8
المطلب الأول :تطور مفهوم التنمية.	8
المطلب الثاني :أبعاد و خصائص التنمية.	18
المطلب الثالث :معوقات التنمية.	26
خلاصة الفصل الأول.	27
الفصل الثاني : العلاقة بين الفساد الإداري و التنمية.	28
تمهيد.	29
المبحث الأول : تحديد مفهوم الفساد الإداري.	30
المطلب الأول : مفهوم الإدارة .	30
المطلب الثاني : مفهوم الفساد الإداري.	31
المطلب الثالث : أسباب الفساد الإداري و مظاهره.	32
المبحث الثاني :علاقة الفساد الإداري بالتنمية.	40
المطلب الأول : انعكاسات الفساد الاداري على التنمية.	40
المطلب الثاني : تشخيص ظاهرة الفساد الاداري على التنمية.	41
المطلب الثالث : أثر الفساد الإداري على التنمية.	43
خلاصة الفصل الثاني.	46
الفصل الثالث : الفساد الإداري و التنمية في الجزائر .	47
تمهيد.	48

المبحث الأول :أهم مراحل التنمية في الجزائر.	49
المطلب الأول : مرحلة التخطيط المركزي: 1962-1979 .	50
المطلب الثاني :مرحلة الإصلاحات الاقتصادية: 1980-1992.	64
المطلب الثالث :مرحلة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي: 1994-1998.	58
المطلب الرابع : مرحلة المخططات الخماسية الجديدة : 1999-2014.	59
المبحث الثاني :أسباب الفساد الاداري في الجزائر.	74
المطلب الأول :الأسباب الاجتماعية والثقافية.	75
المطلب الثاني :الأسباب السياسية .	77
المطلب الثالث :الأسباب الاقتصادية.	79
المطلب الرابع : الأسباب الإدارية.	81
المبحث الثالث : الآليات القانونية لمكافحة الفساد في الجزائر لتحقيق التنمية.	83
المطلب الأول : النصوص السياسية والقانونية.	84
المطلب الثاني : المكونات المؤسساتية الوطنية لمكافحة الفساد.	85
المطلب الثالث : مشاركة الجزائر في الآليات الإقليمية و الدولية في مكافحة الفساد.	94
المطلب الرابع : آفاق التنمية في ظل الفساد الاداري (مقاربة استراتيجية لمحاصرة الفساد الاداري في الجزائر).	96
خلاصة الفصل الثالث.	101
الخاتمة.	103
قائمة المراجع.	

فهرس الأشكال :

شكل رقم	الموضوع	الصفحة
01	يوضح أبعاد التنمية.	22
02	يوضح حجم المديونية خلال سنوات(1999 / 2007) .	69
03	يوضح الهيكل التنظيمي للهيئة الوطنية للوقاية من الفساد .	86

فهرس الجداول :

جدول رقم	الموضوع	الصفحة
01	نتائج الإ نتخابات الرئاسية 15 أفريل1999 .	62
02	نتائج الإستفتاء حول مشروع قانون الوئام المدني.	63
03	نتائج الانتخابات التشريعية 30 ماي2002 .	64
04	نتائج الإ نتخابات الرئاسية 08 أفريل2004 .	66
05	نتائج الإستفتاء على مشروع السلم والمصالحة الوطنية 29 سبتمبر 2005.	68
06	ترتيب الجزائر في سلم التنقيط العالمي لمؤشر الفساد.	89
07	يوضح مؤشرات نوعية الخدمة الادارية وجودة الادارة ومحاربة الفساد في الجزائر.	92
08	يوضح مؤشر الجزائر فيما يخص الفساد والحكم ومقارنته بالمعدل العالمي.	93

تقسيم الدراسة

المقدمة.

الفصل الأول : الاطار المفاهيمي و النظري للفساد و التنمية.

المبحث الأول : تحديد مفهوم الفساد.

المطلب الأول : تعرف الفساد.

المطلب الثاني : أنواع الفساد.

المبحث الثاني : تحديد مفهوم التنمية.

المطلب الأول: تطور مفهوم التنمية.

المطلب الثاني: أبعاد و خصائص التنمية.

المطلب الثالث: معوقات التنمية.

الفصل الثاني : العلاقة بين الفساد الإداري و التنمية.

المبحث الأول : تحديد مفهوم الفساد الإداري

المطلب الأول : مفهوم الإدارة .

المطلب الثاني : مفهوم الفساد الإداري.

المطلب الثالث : أسباب الفساد الإداري و مظاهره

المبحث الثاني: علاقة الفساد الإداري بالتنمية.

المطلب الأول : انعكاسات الفساد الاداري على التنمية.

المطلب الثاني : تشخيص ظاهرة الفساد الاداري على التنمية.

المطلب الثالث : أثر الفساد الإداري على التنمية.

الفصل الثالث : الفساد الإداري و التنمية في الجزائر .

المبحث الأول: أهم مراحل التنمية في الجزائر.

المطلب الأول: مرحلة التخطيط المركزي :1962-1979.

المطلب الثاني: مرحلة الإصلاحات الاقتصادية: 1980-1992.

المطلب الثالث: مرحلة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي: 1994-1998.

المطلب الرابع : مرحلة المخططات الخماسية الجديدة : 1999-2014.

المبحث الثاني: أسباب الفساد الاداري في الجزائر.

المطلب الأول: الأسباب الاجتماعية والثقافية.

المطلب الثاني: الأسباب السياسية .

المطلب الثالث: الأسباب الاقتصادية.

المطلب الرابع : الأسباب الإدارية.

المبحث الثالث : الآليات القانونية لمكافحة الفساد في الجزائر لتحقيق التنمية.

المطلب الأول : النصوص السياسية والقانونية.

المطلب الثاني : المكونات المؤسساتية الوطنية لمكافحة الفساد.

المطلب الثالث : مشاركة الجزائر في الآليات الإقليمية و الدولية في مكافحة الفساد.

المطلب الرابع : آفاق التنمية في ظل الفساد الاداري (مقاربة استراتيجية لمحاصرة الفساد الاداري في الجزائر).

الخاتمة.

مقدمة

1- الإطار العام :

لقد تزايد الاهتمام العالمي في السنوات الأخيرة من قبل الباحثين وأصحاب القرار السياسي والمنظمات الدولية بظاهرة الفساد لدرجة أنتجت حقلا معرفيا جديدا هو الاقتصاد السياسي للفساد ، وأضحى الفساد ظاهرة و إشكالية تطرح قضايا عالقة مثل : هل ندير الفساد أم نقضي عليه ؟

ولهذا تجسد هذا الاهتمام في فرق العمل والبحث التي شكلها كل من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي ، من أجل دراسة مشكلة الفساد، كما أصبحت منظمة (الشفافية الدولية) غير الحكومية من المهتمين بمتابعة قضايا الفساد في العالم، إلى جانب مبادرات التجمعات الإقليمية كمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ودول الاتحاد الأوربي ومنظمة الدول الأمريكية والمنظمة العالمية للتجارة، وتهدف هذه المبادرات الى تجريم تقديم الرشوة في المعاملات والصفقات التجارية الدولية، كل هذه التحركات صاحبها ترسانة هائلة من الأدبيات والأبحاث الأكاديمية النظرية والتطبيقية في مكافحة الفساد وآثاره الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، واقتراح العديد من الإصلاحات المؤسساتية في إطار ما يسمي بالحكم المؤسساتي، ويجب الإشارة إلى الاهتمام الذي أصبح يوليه الرسميون لقضايا الفساد على اعتبار أنه تحد يواجه عملية التنمية.

وقد قيل إنه لا يوجد في العالم نظام ناجح ونظام فاشل ، و إنما توجد إدارة ناجحة وأخرى فاشلة، والحقيقة أن الدولة الحديثة هي دولة مؤسسات أو دولة الإدارة ، فلابد عندئذ من أفراد يتمتعون بدرجة عالية من المهارة والثقافة للنهوض بمهام الإدارة الحديثة التي تسعى إلى تأمين رفاهية مواطنيها في جميع المجالات، وقد حفل الفكر الإداري المعاصر بالعديد من النظريات والمفاهيم العلمية التي تهدف في مجملها إلى زيادة كفاءة وفعالية مؤسسات الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وشهدت السنوات الأخيرة من القرن الماضي قيام العديد من الدول بتنفيذ برامج في مجال الإصلاح الإداري والمؤسساتي كخطوة مهمة لتعزيز اقتصادياتها ، وتحسين عملية التنمية الاجتماعية لديها، لكن باتت جل المجتمعات تواجه مخاطر وتحديات كثيرة، منها تصاعد ونمو ظاهرة الفساد السياسي والإداري والمالي ، مما دفع العديد من المنظمات الدولية والإقليمية كمنظمة: (الشفافية الدولية) إلى تكريس جهودها للكشف عن الفساد والرشوة في مظاهرها المتمثلة في الصفقات والعقود في مجالات الإدارة والسياسة. وتتجه معظم المدارس الفكرية الحديثة في العلوم الإدارية والاجتماعية إلى إبراز أهمية دراسة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يعيش فيها الفرد، وذلك كأساس لتفسير ظاهرة الفساد الإداري بالإضافة إلى الظروف البيئية (سياسية، حضارية، ثقافية.....إلى غير ذلك) المحيطة بالمكان الذي يحدث فيه الفساد، ومدى تأثير ذلك سلبا أو إيجابا، سلبا بانحراف الأشخاص من أجل تحقيق أهداف غير مشروعة واتجاههم نحو كل مظاهر الفساد من رشوة وسوء إدارة واستغلال للنفوذ، واختلاس وانخفاض وتدن في الإنتاجية وهدر للوقت وتعطيل للأعمال وغير ذلك، و إيجابا في وجود مجموعة من الموظفين النزهاء الذين يعدون قدوة في السلوك السوي الذي يسعى إلى تحقيق لآمال الطموحات

المشروعة بطرق مشروعة، ويتفق هذا الاتجاه في تفسير مظاهر الفساد الإداري مع ما ذهب إليه بعض العلماء من أن للظروف البيئية أهمية كبيرة في التأثير على تهيئة الفرص المناسبة لانتشار الفساد أو التقليل منه.

وفي بحثنا هذا نوجه اهتمامنا لظاهرة الفساد الإداري في الأجهزة الإدارية الحكومية باعتبارها شكلا من أشكال الفساد الاداري ،حيث أصبحت ظاهرة الفساد الإداري من أهم المعضلات التي تواجه المهتمين بقضايا التنظيم والمنظمات الإدارية لما لها من آثار على إنتاجية العمل وفعاليته ،وعدم تمكن الدول التي تعاني من هذه الظاهرة من تنفيذ سياساتها الاقتصادية والاجتماعية كما يؤدي انتشار هذه الآفة إلى فقدان الثقة لدى المواطنين في الدولة ومؤسساتها السياسية والإدارية.

وتعاني الدول النامية بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة من تفشي ظاهرة الفساد مجسدة في مظهرين رئيسيين هما :فساد الأنظمة السياسية وفساد الإدارة العامة ، فالمظهر الأول يتمثل في غياب الديمقراطية وضعف المشاركة الشعبية في الحكم وغياب المساءلة والشفافية وعدم استقلالية القضاء وانتهاك حقوق الإنسان، بينما يتجلى المظهر الثاني في ممارسة الفساد الإداري والمالي من رشوة ومحسوبية وهدر للوقت والموارد .

2- أهمية الدراسة :

تظهر أهمية الدراسة في كون أن الفساد الإداري أصبح صفة تكاد تكون ملازمة لعمل المنظمات الإدارية في الدول النامية ،بحيث أصبحت الإدارات الحكومية مجالا واسعا لممارسة كل مظاهر الفساد الإداري من رشاوى واختلاسات ومحاباة، وهوما أدى إلى شل عمل الإدارات الحكومية وتحول مهامها من خدمة مصالح المجتمع إلى هيئات معرقلة لكل عملية تنموية أ وتطوير في هذه البلدان.

إن البحث في ظاهرة الفساد الإداري في الدول النامية ومنها الجزائر، يعتبر دراسة لجوهر معضلة التخلف أو الحلقة المفرغة التي تدور فيها هذه البلدان ، وذلك من أجل الوقوف على أسباب هذه الظاهرة والتعمق في مختلف جوانبها وعلاقاتها ، ومن ثم المساهمة في وضع الحلول المناسبة لها للحد من خطورتها والتقليل من آثارها السلبية على كفاءة أداء الأجهزة الإدارية الحكومية، وبالتالي التقليل من آثارها السلبية على برامج التنمية.

وتأخذ دراسات ظاهرة الفساد الإداري مداخل متعددة: منها المدخل البيولوجي والمدخل النفسي والمدخل البيئي، وباعتبار أن دراستنا تربط بين جودة الإدارة وتحقيق التنمية بمفهومها الواسع فإننا سنركز على الجوانب البيئية للعمل الإداري ، ومن ثم المنظمة الإدارية باعتبارها أداة للدولة في تنفيذ سياستها.

وقصد الإلمام بمختلف جوانب الفساد الإداري وتأثيره على عملية التنمية فإننا حاولنا الربط بين أربعة عناصر نرى أنها مهمة ومترابطة فيما بينها، حيث أنه من الضروري معرفة وتأصيل ظاهرة الفساد بمختلف أنواعه، ثم التطرق إلى الآليات المعتمدة في عملية السيطرة عليه من خلال مختلف جوانب الإصلاح الإداري ، وباعتبار أن التنمية بمفهومها الشامل هي المجال أو الحقل الذي يظهر وينموا فيه الفساد كان من الضروري معرفة مختلف الجوانب التي تحيط بعملية التنمية الشاملة.

3- أسباب اختيار الموضوع:

لاشك أن كل باحث له مجموعة من الدوافع التي جعلته يخوض في موضوع معين ويتطرق إلى إشكالية محددة، وموضوعنا الذي بصدد دراسته فرضته علينا مجموعة من الدوافع منها ما هو ذاتي متعلق برغبة الباحث في الخوض في هذا الموضوع ومنها ما هو موضوعي وعلمي وسنحاول فيما يلي حصر هذه الدوافع.

الدوافع الذاتية:

1. طبيعة التخصص الذي ننتمي إليه وهو السياسات العامة و التنمية، والتي تجعلنا نتوجه نحو الدراسات الإدارية الأكادمية باعتبارها مجال اهتماماتنا العلمية، و التنمية ضمن المجال الاداري و ما يعيقها محور هام من محاور الدراسات الإدارية أصبح يفرض نفسه بقوة في كل المحافل والملتقيات العلمية والسياسية.
2. رغبة الباحث في التعمق بالدراسة والتحليل لظاهرة إدارية خطيرة ، تنخر جسد المجتمع وتشتت طاقاته التي يجب أن توجه نحو إحداث تنمية حقيقية تنهض بمختلف انشغالات ومطالب أفراد المجتمع للخروج من الحلقة المفرغة للتخلف.

الدوافع الموضوعية:

1. نقص الدراسات والرسائل في حدود ما اطلعنا عليه في فرع التنظيمات التي تهتم بمواضيع الفساد الإداري ، واقتصار الموجود منها على الجوانب القانونية الصرفة ،أي النصوص والتشريعات أو الجوانب الاقتصادية التي تهتم بجوانب الإنفاق العام على المنظمات الإدارية .
2. محدودية نتائج الإصلاحات الإدارية والسياسية والاقتصادية التي طبقتها الجزائر حسب بعض المؤشرات نتيجة لاستيرادها لقوالب إصلاح جاهزة أو مفروضة (برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي) و إغفالها للأسباب الحقيقية التي قد تؤدي إلى فشل هذه الإصلاحات والتي تعود بالأساس إلى فساد الأجهزة الإدارية وتغلغل ظاهرة الفساد السياسي والإداري في المجتمع.
3. تفشي واستفحال ظاهرة الفساد الإداري في الإدارات الحكومية الجزائرية مما جعلها تشكل خطرا دائما وحقيقيا على استقرار الدولة وتماسك المجتمع ، ومسؤولية المهتمين والدارسين تكمن في المساهمة في دراسة الظاهرة ،وتحليلها ومعرفة أسبابها ونتائجها ،ومن ثم اقتراح الحلول الملائمة للحد من تأثيرها، باعتبار أن العلم النافع هو الذي يساهم في حل مشكلات المجتمع.
4. الاستفادة من التجارب العالمية في الإصلاح الإداري ومحاولة تكييفها مع متطلبات مجتمعنا خاصة في ظل عولمة معايير التسيير وجودة الإدارة.
5. الخطر الذي أصبح يشكله الفساد على استقرار الدول والمجتمعات، خاصة إذا اقترن بمظاهر الاستبداد السياسي كغياب الديمقراطية والتداول السلمي على السلطة وحرية الإعلام واستقلال القضاء مما يمهد الى بروز جيل ثان من الثورات على كل مظاهر الظلم والفساد مثل ما حدث في بعض البلدان العربية كتونس ومصر، ليبيا، اليمن، سوريا، البحرين في نهاية سنة 2011 مما أدى إلى سقوط البعض منها في نهاية المطاف.

4- الإشكالية :

ان الدراسة الشاملة للموضوع تساهم في فهم الظاهرة التي أصبحت تشكل هاجسا وطنيا وجهويا ودوليا. وعليه وعلى ضوء ذلك يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما هو تأثير ظاهرة الفساد الإداري على مسار التنمية في الجزائر ؟

ويمكننا تجزئة الإشكالية الرئيسية إلى التساؤلات الفرعية التالية:

1-ما مظاهر الفساد وعلاقته بالبيئة السياسية ؟

2-ما هو مفهوم الفساد الإداري وكيف يمكن أن يساهم في عرقلة التنمية ؟

3-ما هي علاقة الفساد بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ؟

4- ما هو واقع التنمية في الجزائر وما مظاهر الفساد فيها ، وما هي الآليات القانونية والمؤسساتية التي وضعتها الجزائر لمحاربة الفساد ؟.

5- الفرضيات:

سعيا من الباحث لمحاولة تفكيك الإشكالية و تقديم تخمين حولها يمكن طرح الفرضيات التالية:

1- هناك ارتباط وثيق بين ظاهرة الفساد الإداري والفساد السياسي ، حيث لا يظهر الفساد الإداري إلا في بيئة سياسية فاسدة.

2- يعتبر الفساد الإداري قيدا على تنفيذ برامج التنمية ويحد من تحقيق نتائجها.

3- ان المساعي الرسمية المتعلقة بالاطار التشريعي و القانوني وحدها غير كافية لمحاربة الفساد، بل يجب اشراك كافة الفواعل الاجتماعية .

6- **منهجية الدراسة:** إن الكتابة في موضوع الفساد بمختلف أشكاله ومظاهره السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية يعتبر من المواضيع التي يصعب قياسها كميّا ، ولهذا اعتمدنا في دراستنا على أهم المناهج المستخدمة في مثل هذه الدراسات .

- استخدمنا المناهج التي تساعد في دراسة المواضيع النظرية ، باعتبار الفساد الإداري من المواضيع التي يصعب قياسها كميا .
- المنهج التاريخي : و ذلك لشرح مختلف الدراسات و التشريعات التي تناولت موضوع الفساد الإداري ، و مختلف مراحل التنمية التي مرت بها الجزائر منذ الاستقلال .
- منهج دراسة الحالة : قمنا ببناء هذه الدراسة على أساس دراسة حالة الجزائر و محاولة تحليل الوضع الذي تمر به الجزائر و خاصة تغلغل الفساد الإداري و مدى تأثيره على التنمية في مختلف اداراتها العمومية. كما إستعنا ببعض أدوات المناهج الأخرى .

7- أدبيات الدراسات:

نتيجة النقص الكبير في الدراسات و البحوث حول الفساد الإداري في العقود السابقة إلا أن بعض الباحثين والدارسين في علم السياسة و القانون و الإدارة والاقتصاد في العقد الأخير من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين عملو على بعض الدراسات والكتابات حول موضوع الفساد بكل أشكاله السياسية والإدارية والاقتصادية,و سنحاول أن نستعرض أهم هذه المؤلفات فيما يلي:

- من أشهر الكتب التي تناولت موضوع الفساد كتاب الدكتورة :**سوزان روز أك رمان** (Susan Rose akerman) : تحت عنوان : consequences and reform Corruption and government causes الصادر سنة 1999 والذي ترجمه فؤاد سروجي تحت عنوان :الفساد ، والحكم الأسباب، العوائق والإصلاح.

وتبرز المؤلفة في كتابها كيفية تأثير الفساد على الدول النامية التي تحاول الانتقال إلى اقتصاد السوق، حيث يؤثر الفساد على تدني الفعالية الاقتصادية وهدر الموارد فهو آفة يجب محاربتها، ولا يتأتى الإصلاح الفعال لمحاربة الفساد إلا إذا قام المجتمع الدولي والقادة المحليين بدعم هذا الإصلاح و إحداث التغييرات الديمقراطية اللازمة ،مع العمل على تقليص الأرباح المتأتية من الرشاوى وأموال الفساد وذلك بمزيد من الشفافية والديمقراطية، والتوزيع العادل للثروات على أفراد المجتمع، ومنح الأجهزة الرقابية الصلاحيات الكاملة لمراقبة أعمال الفساد ومعاقبة مرتكبيها.

-**المؤلف الثاني للدكتور منير الحمش بعنوان** :الاقتصاد السياسي للفساد الإصلاح والتنمية الصادر بدمشق سنة 2006 عن اتحاد الكتاب العرب، يتناول الكاتب موضوع الفساد من وجهة نظر محلية وإقليمية تخص بلدان الشرق الأوسط وخاصة سوريا ،ويناقش الكاتب العبء الذي يمثله الفساد على التنمية ، ويخلص إلى أنه يمكن محاربة الفساد من خلال إصلاح الإدارة والاقتصاد قبل استفحال ظاهرة الفساد، وسيطرتها على الحياة العامة مما يقوض مجهودات التنمية.

-**الكتاب الثالث للدكتور عامر الكبيسي** بعنوان الفساد والعولمة تزامن لا توأمة الصادر سنة 2005 حيث يتناول بالدراسة والتحليل مفهوم الفساد وأسبابه وكيفية رسم استراتيجية لمحاربته، كما يتناول علاقة الفساد بالعولمة باعتبار تفشي ظاهرة الفساد من مظاهر العولمة، ويسقط ذلك كله على البيئة العربية .وهذا الكتاب مهم جدا باعتبار مؤلفه من أبرز كتاب الإدارة في الوطن العربي ولا يستغني الباحث في مجال الإدارة على مؤلفات الكبيسي.

-**المؤلف الرابع للدكتور حسنين المحمدي بوادي** بعنوان الفساد الإداري- لغة المصالح- الصادر سنة 2008 بالإسكندرية- مصر -يركز الكاتب على فساد شركات توظيف الأموال التي ظهرت في مصر وكذلك فساد رجال الأعمال ،وتهريب وغسيل الأموال، كما يتناول سياسات مكافحة الفساد والإجراءات القانونية والاقتصادية المعتمدة في ذلك، ودور منظمات المجتمع المدني والأجهزة الأمنية والرقابية، وكذلك دور التعاون الدولي والمؤسسات الدولية في مكافحة الفساد.

-**الكتاب الخامس للدكتور حمدي عبد العظيم** بعنوان عولمة الفساد وفساد العولمة الصادر سنة2008 بالإسكندرية بمصر وقد تناول الباحث الإطار النظري للفساد من حيث المفهوم والأنواع والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للفساد، كما تطرق الى مفهوم العولمة وأبعادها ومظاهر الفساد التي انتشرت فيها خاصة في الجانب المالي والتجاري والسياسي والاجتماعي وتأثيرات ذلك على النظام السياسي.

-**المؤلف السادس للدكتور السيد علي شتا** بعنوان الفساد الإداري ومجتمع المستقبل الصادر في القاهرة سنة 1999حيث يتناول الكاتب موضوع الفساد الإداري من حيث التأصيل النظري ويبرز تأثيره على التنمية.

-**المؤلف السابع للدكتور صلاح الدين فهمي محمود** بعنوان الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية الصادر بالرياض سنة 2004 ، ويتناول المؤلف الكتاب من حيث التكاليف الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الفساد وتأثيراتها على التنمية ،باعتبار الفساد هدرا للموارد والإمكانات المالية والمادية للمجتمع التي يجب أن تدار بصفة عقلانية ورشيدة لتحقيق أهداف المجتمع.

-**المؤلف الثامن للدكتور محمد الصيرفي** تحت عنوان :الفساد بين الإصلاح الإداري والتطوير الإداري الصادر سنة 2008 بالإسكندرية بمصر ،فإلى جانب تطرقه لموضوع الفساد فهو يضيف فصلا كاملا لموضوع الإصلاح الإداري حيث يتعرض إلى مختلف المفاهيم والآراء المتعلقة بالإصلاح والتطوير يحدد معالم الاستراتيجية المعتمدة في عملية الإصلاح.

-**المؤلف التاسع للدكتور عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود** بعنوان : الفساد والإصلاح الصادر سنة 2003 بدمشق ويضيف هذا المؤلف الى جانب العناصر المذكورة في المراجع السابقة البعد التاريخي للفساد، حيث يتتبع مظاهر الفساد في مختلف الحقب التاريخية التي عرفتها البشرية للبرهنة على قدم ظاهرة الفساد ،باعتبارها ظاهرة مرتبطة بالإنسان عرفتها مختلف المجتمعات الإنسانية، كما يركز على الآثار السلبية للفساد خاصة فيما يتعلق بفقدان النظام السياسي لمصداقيته في حالة تفشي الفساد.

-**أما فيما يخص الرسائل والمذكرات التي تناولت الموضوع فيمكن الإشارة إلى أهمها كما يلي :**

أولا : الدراسات غير المنشورة :

فتيحة حيمر، **أثر الفساد الإداري على فعالية النظام السياسي الجزائري**،2007 1989 ،دراسة غير منشورة ، كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر،2008.

ثانيا : الملتقيات الوطنية والدولية :

1-ملتقى مكافحة الفساد مركز الدراسات والبحوث لأكاديمية نايف للعلوم الأمنية الرياض،2003 .

2-الندوة الفكرية حول الفساد والحكم الصالح في البلدان العربية مركز دراسات الوحدة العربية بيروت،2004 .

3- المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة مارس2005 .

4- الملتقى الوطني الأول حول : الإصلاح الإداري والتنمية الاقتصادية المركز الجامعي خميس مليانة سبتمبر ، الجزائر ، 2006 .

من خلال اطلاعنا على الدراسات السابقة ، فقد اكتسبنا خلفية فكرية لا بأس بها حول الموضوع ،حيث لاحظنا أن كل دراسة تناولت موضوع الفساد بصفة جزئية ومن زوايا متعددة في حين أن الفساد ظاهرة مركبة لها أبعاد متعددة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، كما أن معالجتها تأخذ أشكالا مختلفة ذات أبعاد وطنية وجهوية ودولية.

8- مجال الدراسة :

باشرت العمل بهذه المذكرة ابتداءا من جوان 2015 ، و ذلك بعد وضع مشروع البحث و الانتهاء من الإجراءات الإدارية (تسجيل ، اشراف ... الخ) ، و تجدر الإشارة أنه قد تم انجاز هذه المذكرة بولاية سعيدة – الجزائر– ، و يشار أنه لم يتم الاشاة الى المؤسسات الإدارية بولاية سعيدة و لكن تم الاعتماد على الاحصائيات العامة الخاصة بالفساد الإداري للمؤسسات الوطنية و الدولية المتخصصة في هذا المجال .

9- الصعوبات و العراقيل :

ومن بين الصعوبات التي واجهتنا خلال دراسة موضوع الفساد الإداري و أثره على التنمية عدم وجود تعريف موحد ودقيق ومتفق عليه بين الباحثين في المجتمعات المعاصرة ،هذه الصعوبة ترجع إلى أسباب متعددة من بينها : تعقد ظاهرة الفساد وتشعب معالمها وأسبابها ،واختلاف مناهج دراستها ، وتعدد أشكال التعبير عنها ، وتنوع خلفيات المشاركين في نقاشها وبحثها ،حيث ينتمون إلى حقول معرفية عديدة مثل العلوم القانونية والسياسية والعلوم الإجتماعية والإقتصادية والإدارية ، بالإضافة إلى الإختلاف في المواقف الإيديولوجية وتباين الميول والإتجاهات لدى الباحثين.

10- تصميم الدراسة :

لمعالجة الإشكالية المطروحة اعتمدنا في بحثنا هذا على خطة تتضمن ثلاث فصول ومقدمة وخاتمة،

- ففي الفصل الأول تناولنا الإطار النظري و المفاهيمي لظاهرة الفساد و التنمية.

- أما الفصل الثاني فخصصناه للفساد الإداري و علاقته بالتنمية ، حيث تطرقنا الى مفهوم مسببات الفساد الإداري و أهم مظاهره و تأثيره على التنمية .

–و الفصل الثالث خصصناه للفساد الإداري و التنمية في الجزائر حيث استعرضنا أهم مراحل التنمية في الجزائر، كما تطرقنا الى أسباب الفساد الإداري في الجزائر و كذا الآليات المتخذة لمكافحته ، كما تناولنا أهم آفاق التنمية في الجزائر.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي و النظريي

لظاهـ رة الفساد و التنمية

تمهيد :

سنحاول في هذا الفصل الانطلاق من الجانب المفاهيمي والإطار النظري لظاهرة الفساد حيث نتعرض في المبحث الأول إلى مفهوم الفساد، و مختلف أنواع الفساد رغم عدم وجود اتفاق يحدد هذه الأنواع بدقة.

كما سنتطرق إلى مظاهر الفساد المختلفة ، و الأسباب التي تؤدي إلى ظهور الفساد وتفشيه في مختلف مناحي الحياة ، وما يسببه من نتائج سلبية على المجتمع أفراداً ومؤسسات .

أما في المبحث الثاني فسنطرح أهم التطورات التي طرأت على مفاهيم التنمية ، و خصائصها و أبعاد التنمية ، كما سنتطرق الى المعوقات التي يمكن أن تواجهها عجلة التنمية .

المبحث الأول : تحديد مفهوم الفساد.

المطلب الأول : تعرف الفساد

أولا : التعريف اللغوي و الاصطلاحي لظاهرة الفساد.

التعريف اللغوي للفساد :الفساد في معجم اللغة هو في (فسد) ضد (صلح) و (الفساد) لغة البطلان:

فيقال فسد الشيء أي بطل و اضمحل [1]، يفسد بالضم الدال، فسادا فهو فاسد و يقال هذا الأمر مفسدة له، أي فيه فساد، و الإفساد فعله أفسد المزيد بالهمزة في أوله فأصل مادته فسد، و فسد الرجل بمعنى جاوز الصواب و هو نقيض للصلاح .ويقال فسد الشيء أي بطل و اضمحل.

وأيضا لهذا المصطلح عدة معاني في المعاجم العربية فمنها:(اللهو واللعب وأخذ المال ظلما من دون حق) و عن راغب الأصفهاني " الفساد خروج الشيء عن الاعتدال[2]."

و عرف معجم **أكسفورد** الانجليزي الفساد (corruption) بأنه "انحراف أو تدمير النزاهة في أداء الوظائف العامة "، كما قد يعني الفساد التلف إذا ارتبط بالسلعة، و في حالة ما إذا أرتبط بالإنسان فيعني انعدام الضمير و ضعف الوازع الديني عند الشخص مما يجعل البيئة صالحة للفساد [3]. كما يمكن أن يعرف الفساد لغويا بأنه الخراب و التلف و الانحراف و التعفن [4] .

إجمالا كلمة الفساد لغويا هي مصطلح عام و كلمة شاملة، تحمل معاني عديدة منها :البطلان– اضمحلال – التلف العطب و الاضطراب – الخلل و إلحاق الضرر.

1– التعريف الاصطلاحي للفساد :اختلفت التعاريف المتعلقة بالمفهوم الاصطلاحي للفساد و ذلك كان حسب اختلاف وجهات النظر و الثقافات و القيم السائدة، فهناك من ينظر إليه من زاوية سياسية و آخر من زاوية الاقتصادية و البعض الآخر من الناحية الاجتماعية، إجمالا يمكن تقديم التعاريف الآتية:

---

[1] عامر الكبيسي، **الفساد و العولمة تزامن لا توأمة** ، المكتب الجامعي الحديث، الأردن ، 2005 ، ص8.

[2] أسامة السيد عبد السميع، **الفساد الاقتصادي و أثره على المجتمع : دراسة مقارنة**، الدار الجامعية الجديدة، القاهرة ، 2009 ، ص18 .

[3] عصام عبد الفتاح مطر، **الفساد الإداري ، ماهيته ، أسبابه ، مظاهره**، الدار الجامعية، الإسكندرية ،2011 ص 14.ص16

[4] عبد القادر جبريل فرج جبريل ، " **الفساد الإداري عائق الإدارة والتنمية و الديمقراطية** ،دراسة غير منشورة ، الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي ، 2010 ، ص1 .

الفساد هو "سوء استخدام السلطة العامة من اجل الكسب أو الربح أو من أجل تحقيق هيبة أو مكانة اجتماعية أو من أجل تحقيق منفعة لجماعة أو طبقة بالطريقة التي يترتب عليها خرق القانون أو مخالفة التشريع و معايير السلوك الأخلاقي و بذلك يتضمن الفساد انتهاك للواجب العام وانحراف عن المعايير الأخلاقية في التعامل . " [1]

و الفساد أيضا هو سوء استعمال أو استخدام المنصب أو السلطة للحصول على إعطاء ميزة من أجل تحقيق مكسب مادي أو قوة أو نفوذ على حساب الآخرين و على حساب القواعد أو اللوائح القائمة . و تعرف موسوعة العلوم الاجتماعية الفساد :بأنه "استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح أو منافع خاصة" و يشمل ذلك جميع أنواع رشاوى المسئولين المحليين و المواطنين أو السياسيين .

كذلك الفساد :هو سلوك مخالف للمعايير القانونية و الأخلاقية ضد الصالح العام يصدر عن شخص أو عن هيئة عامة أو خاصة . [2]

من خلال التعريفات السابقة للفساد لغة و اصطلاحا يتبين لنا أن للفساد أبعاد أخلاقية، قانونية، اجتماعية، و كذا سياسية و اقتصادية هذا ما جعل منه ظاهرة عامة و شاملة تمس كل ميادين الحياة.

ثانيا : مفهوم الفساد حسب اتجاهات مختلفة.

أما عن تعريف الفساد فقد تشبعت الآراء و الاتجاهات في تعريفها لهذه الظاهرة و هذا ما يرجع إلى:

- عدم وجود منهج واحد لدراسة هذه الظاهرة و هذا ما يفسره اختلاف الحقول المعرفية التي منها السياسية و الاقتصادية و الإدارية.
- الاختلاف أيضا حسب ما يراه المختصين و ما يراه عموم الناس، و الاختلاف من مجتمع لآخر، و هذا لارتباطه بالثقافة الاجتماعية، و كذلك لتعدد مظاهر هذه الآفة.
- تعدد النشاط الإنساني فهنالك النشاط المالي و الإداري، و السياسي و الاقتصادي . بالرغم من ذلك سعت العديد من الاتجاهات و المنظمات و الباحثين الأكاديميين إلى وضع تعريف قد يوضح هذه الظاهرة من كل جوانبها، و هنا نجد الاتجاهات التالية:

1- تعريف الفكر الإسلامي للفساد: الفساد في الشريعة الإسلامية يستمد معانيه من القرآن الكريم حيث ذكر في أكثر من خمسين آية كلها تنهي و تحذر منه و بعضها حدد صراحة جزاء المفسدين [3] و هو عدول الموظف العام عن الاستقامة لأحكام الشريعة الإسلامية و مقاصدها في إطار الوظيفة العامة . [4]

وهذا التعريف كنتاج لفصل مصطلح" الفساد "عن مصطلح" الإدارة "وإعطاء كل منهما تعريفا إجرائيا، حيث عرف المشرع الفساد بكل المعاصي والمخالفات لأحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها وعرف الإدارة بأنها تنظيم و إدارة القوى البشرية لتحقيق أهداف الدولة الإسلامية في إطار أحكام الشرع.

---

[1] علي شتا، **الفساد الإداري و المجتمع المستقبل**، ط1 ، مكتب و مطبعة الإشعاع الفنية ، مصر ،1999،ص44،ص43 .

[2] عصام عبد الفتاح مطر ، مرجع سبق ذكره ، ص1 .

[3] عامر الكبيسي ،مرجع سبق ذكره ، ص8 .

[4] محمود محمد معابرة، **الفساد الإداري ومعالجته في الشريعة الإسلامية** ، دار الثقافة ، عمان ، 2011 ، ص99 .

إذن فالفساد في الحكم الشرعي ارتبط بالدين الإسلامي، وما نص عليه القرآن الكريم، فاعتبر معصية ومخالفة لأوامر الله حيث كان هذا واضحا في آياته سبحانه و تعالى: ((فلولا كان من القرون من قبلكم أولو بقية ينهون عن الفساد في الأرض إلا قليلا ممن أنجينا منهم واتبع الذين ظلموا ما أترفوا فيه وكانوا مجرمين)) سورة هود الآية 116 .

2- تعريف المدرسة السلوكية للفساد:

لقد قدم هذا الاتجاه تعريفين فيما يخص ذلك:

أ –**التعريف الأول** :هو محاولة شخص ما وضع مصالحه الخاصة بصورة مجردة غير مشروعة فوق المصلحة العامة أو فوق المثل التي تعهدها خدمته.

ب – التعريف الثاني :الفساد هو كل مخالفة تتم بسوء نية للقوانين و الأنظمة الشرعية و كل استهتار بالقيم والتقاليد الخيرة المتعارف عليها في المجتمع . [1]

من خلال هذين التعريفين نلاحظ أن هذا الاتجاه يركز على سلوك الفرد و بالتحديد المخول له ممارسة السلطة العامة، و يرى هذا الاتجاه الفساد هو نفسه الانحراف و لهذه الظاهرة بعد أخلاقي، كذلك مما يلفت الانتباه مما سبق هو وجود فرق بينهما و هذا الفرق تتعلق بحالتي الفساد المشار إليها في كلا التعريفين:

الحالة الأولى : وهي التي يكون فيها الفساد عند تنفيذ أو تقديم خدمة، بمعنى عند حصول الموظف على رشوة من أجل القيام بالمهام المكلف بها.

الحالة الثانية : قيام الموظف بتأمين خدمات يمنعها القانون فعلى سبيل المثال إفشاء معلومات سرية عن المؤسسة [2].

و خلصت هذه النظرة مع **روبرت كلتجارد** في مقاله" التعاون الدولي لمكافحة الفساد "إلى المعادلة التالية : (الفساد = احتكار+استنساب – الخضوع للمسائلة).

إذن هذه الظاهرة وفق هذه المعادلة توجد حيثما وجدت سلطة احتكارية في أي منظمة كانت و الموظف الذي يمارس تلك السلطة له حرية الاستنساب حيث يقدم الخدمة لمن يختاره و يكون ذلك على أساس المقدار الذي يتحصل عليه مقابل تلك الخدمة دون أن يسأله أحد لمن قدمت تلك الخدمة و لماذا و كيف.

3- تعريف الهيئات الدولية:

أ– يعرف البنك الدولي الفساد كالآتي" :هو استغلال المقصود لتحريف التطبيق المخول به للقوانين و القواعد و الأنظمة المراعية من أجل تحصيل المنفعة للعمال الحكوميين و غير الحكوميين عن طريق الإمداد المحظور وغير الصريح للفساد بالمكاسب الشخصية للموظفين العموميين ". [3]

ب–تعرفه منظمة الشفافية الدولية" :بأنه سوء استخدام السلطة للربح و المنفعة الخاصة ".

4- تعريف الفساد من المنظور القانوني:

---

[1] محمد الصرفي، **الفساد بين الإصلاح و التطوير الإداري**، ط1 ، مؤسسة حواس الدولية ، الإسكندرية ،2008،ص30.

[2] أدهم فوزي كمال، **الإدارة الإسلامية، دراسة مقارنة بين النظم الحديثة**، دار الثقافة ،عمان ، 2001 ، ص2 .

[3] عصام عبد الفتاح مطر ، مرجع سبق ذكره ،ص3 .

فهو ذلك السلوك الذي ينتهك القواعد القانونية الرسمية التي يفرضها النظام السياسي القائم على مواطنيه ، و بالرغم مما قدمه هؤلاء القانونيين من توضيح في تعريفهم لهذه الظاهرة إلا أنهم تعرضوا لبعض الانتقادات بسبب جمود القانون، كذلك إن القوانين و التشريعات تعتبر نسبية فكل مجتمع له قوانينه المتعلقة به، فما هو قانوني و شرعي في مجتمع لا يعتبر كذلك في مجتمع آخر . [1] أما موقف المشرع الجزائري من تعريف الفساد :فمصطلح الفساد جديد في التشريع الجزائري، إذ لم يستعمل قبل سنة 2006 ، كما لم يجرم في قانون العقوبات، غير أنه بعد تصديق الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سنة 2004 بموجب المرسوم الرئاسي رقم:

128/04، المؤرخ في: 19 أفريل 2004 ، كان لزاما عليها تكييف تشريعاتها الداخلية بما يتلاءم وهذه الاتفاقية، فصدر قانون الوقاية من الفساد ومكافحته رقم: 06/01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المعدل والمتمم ، و الذي جرم الفساد بمختلف مظاهره.

وبالرجوع إلى القانون رقم : 06/01 ، نجد أن المشرع الجزائري انتهج نفس منهج اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛ إذ أنه اختار كذلك عدم تعريف الفساد تعريفا فلسفيا أو وصفيا، بأن انصرف إلى تعريفه من خلال الإشارة إلى صوره ومظاهره ، وهذا ما تؤكده الفقرة– أ – من المادة02 ، من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته " [2] ، وبالرجوع إلى الباب الرابع الفساد ": هو كل الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من هذا القانون" الباب الرابع من نفس القانون أعلاه، فإنه يمكن تصنيف جرائم الفساد إلى أربعة أنواع هي: اختلاس الممتلكات والإضرار بها، الرشوة وما في حكمها، الجرائم المتعلقة بالصفقات العمومية، التستر عل جرائم الفساد [3]

كذلك الفساد هو كل سلوك أو تصرف ايجابي أو سلبي من قبل الموظف العام أو أي شخص مكلف بالخدمة العامة يهدف إلى تحقيق مصالح شخصية و معنوية أو اجتماعية لنفسه أو إلى أشخاص آخرين على حساب المصلحة العامة و استغلال أو استثمار سلطاته أو المفترضة لهذه الغاية و يشمل كذلك أفعال و تصرفات الطرف الذي يعرض أو يقدم مثل هذه المنافع و كل من يشترك أو يتوسط في ذلك . [4]

وهو أيضا الإخلال بشرف الوظيفة و مهنيتها و بالقيم و المعتقدات التي يؤمن بها الشخص . [5] مما سبق يتضح التباين في مفاهيم الفساد انطلاقا من الآراء و الاتجاهات ، حول هذا المفهوم حاولنا وضع تعريف قد يكون شاملا لكل تلك التعريفات:

الفساد هو كل السلوكيات المنحرفة و الصادرة عن الموظف العام في إحدى المؤسسات العامة في مستوى من مستوياتها بحيث تتعارض تلك التصرفات مع الشريعة الإسلامية و القانون الوضعي و مع قيم و مبادئ المجتمع و كذا مبادئ العمل الوظيفي."

---

[1] بودي حسنين المحمدي، **الفساد الإداري لغة المصالح .** الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2003 ، ص1 .

[2] عبيدي الشافعي ، **قانون الوقاية من الفساد ومكافحته** ، الاتفاقيات الدولية للوقاية من الفساد و مكافحته، دار الهدى، الجزائر ، 2008 ، ص3 .

[3] أحسن بوسقيعة، **الوجيز في القانون الجزائي الخاص**.الجزء الثاني، دار هومة، الجزائر ، 2007 ، ص 05.

[4] حمدي عبد العظيم، **عولمة الفساد و فساد العولمة** ، ط1 ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،2008،ص23 .

[5] نفس المرجع ، ص23 .

ثالثا : نشأة ظاهرة الفساد:

لا يعتبر الفساد ظاهرة حديثة ، إنما هي متجذرة و متأصلة عرفت منذ زمن بعيد، حيث وجدت بوجود الإنسان و منذ تعايشه مع أفراد المجتمع.

أرخ البعض لظهور الفساد إلى القرون القديمة و بالتحديد في قوانين الأقوام التي استوطنت في العراق و تمثلت هذه القوانين في " قانون **أوروك** "و" قانون **ارانمو** "في الألواح السومرية و"محاضر جلسات **أراك** "حيث أشارت كل تلك القوانين إلى جرائم الفساد . [1]

ثم جاء بعد قرون **حمو رابي** ليتحدث في شريعته عن هذه الظاهرة حيث تطرق فيها إلى تجريم الرشوة، أما عن الإغريق فلقد حدد " **صولون** "في القانون الذي أصدره و المسمى "بقانون **اتيكا**" حيث تضمن قواعد لإرشاد موظفي الدولة و ضبط عملهم بغية الحد من هذه الآفة. وفي " ما يخص الصينيين شخص " **كونفوشيوس** "هذه الظاهرة في كتابه " التعليم الأكبر" فاعتبر أن سبب الحروب يتجلى في الفساد وهذه الظاهرة تعود هي الأخرى إلى فساد الأسر، كما طرح أيضا هذا الموضوع في كتابه "العقيدة الوسطى "و يعتقد في هذا الأخير أن الحكم لا يصلح إلا بالأشخاص الصالحين و الوزارة الصالحة كما تطرق فيه إلى أخطار الفساد.

كما اهتم بهذه الظاهرة الفيلسوف الشهير "**أفلاطون** "في مؤلفه " الجمهورية " وكان ذلك من خلال مناقشته لموضوع العدالة الفردية و الجماعية فيقول عن العدالة:(هي عبارة عن احتمال أن يقضي تدريجيا عن الفساد) ففي حالة غياب أو انعدام العدالة يمكن أن نتحدث باستفحال هذه الظاهرة ولوح في كتابه " روح القوانين "محاربة كل من الفساد الديني، الإداري و الاقتصادي . [2] أما عن " **أرسطو** "فهو الأخير تطرق للفساد خاصة منه الفساد السياسي من خلال تصنيفه ل 158 دستور لعدة دول مختلفة فقد رأى منها المدن الفاسدة وأخرى صالحة، المدن الفاسدة هي التي تسعى لتحقيق هدف خاص أما الصالحة فهي التي تهدف لتحقيق الخير العام. وبمجيء الديانة المسيحية طرح الموضوع من جديد حيث كان ذلك واضحا في نصوص الكتاب المقدس حيث تطرق إلى معالجة هذه الآفة.

فيما يتعلق بالديانة الإسلامية فهي لم تغفل عن هذه الظاهرة فالقرآن الكريم أكبر دليل على ذلك فقد تحدث عنها 50 مرة جاءت في 11 موقع بمصطلح الفساد صراحة، كما ورد هذا اللفظ بدلالات مختلفة كانت منها (المعصية، الظلم، القتل، الهلاك القحط، و كذلك بمعنى المنكر) ومن آياته سبحانه و تعالى التي تطرقت للفساد سورة المائدة : ((وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا ۚ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ)) سورة المائدة الآية64.[3]:

إذن كان واضحا جدا أن الشريعة الإسلامية قد عالجت هذه الظاهرة و من كل جوانبها .أما عن **ابن خلدون** كذلك أشار في كتابه" **المقدمة** "فتحدث فيه عن فساد أصحاب الدولة و وزرائهم و الشرطة، و فيما بعد شاعت هذه الظاهرة في كل المجتمعات منها انجلترا و أمريكا عند **آل ستيوارت** و في ايرلندا و الصين و لبنان

---

[1] عصام عبد الفتاح مطر ، مرجع سبق ذكره ، ص04 .

[2] بلال خروفي،**الحوكمة المحلية و دوروها في مكافحة الفساد في المجالس المحلية ، دراسة حالة الجزائر** . دراسة غير منشورة ، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2011 ، ص201 .

[3] عصام عبد الفتاح مطر ، مرجع سبق ذكره ، ص 44ص43 .

و في كل الدول العربية منها الجزائر، و قد حاولت تلك الدول و لا زالت تحاول معالجة هذه الآفة من خلال بعض السبل و الآليات.

الـمـطـلـب الثاني : أنواع الفساد

يقسم الفساد حسب عدة معايير منها حسب حجمه ، وانتظامه ، واتساعه ومجاله و غيرها على النحو التالي:

أولا : الفساد العادي و الفساد غير العادي.

قسم صندوق النقد الدولي الفساد إلى : الفساد العادي (الصغير)، الفساد غير العادي (الكبير)

1- **الفساد العادي** :هو الذي يقوم به الموظفون العموميون الصغار في المؤسسات العمومية وفي المستويات المتوسطة و الدنيا و يتمثل في الرشاوى الصغيرة المنتشرة بين الموظفين الحكوميين من ذوي الرواتب المحدودة بهدف زيادة دخلهم [1] ، من آلياته :دفع الرشوة و العمولة و كذلك وضع اليد على المال العام، الوساطة من أجل الحصول على مواقع للأقارب و المعارف . [2]

2- **الفساد غير العادي:** و يكون بقيام القادة السياسيين و كبار المسئولين بتخصيص الأموال العامة للاستخدام الخاص و اختلاس الأموال العامة و الدخول في رشاوى و صفقات التي تتضمن مبالغ مالية و صفقات كبيرة .و من آلياته صفقات السلاح التجارية ، إن المعيار الذي اعتمده صندوق النقد الدولي هو حجم الفساد

ثانيا :الفساد النظامي أو المنتظم:

الفساد النظامي أو المنتظم :و هو الذي حينما تتحول الإدارة أو المنظمة إلى إدارة فساد، بمعنى آخر أن يدير العمل برمته شبكة مرتبطة بالفساد و يستفيد و يعتمد كل عنصر منها على الآخر .و المثال على ذلك الفساد الذي يحدث نتيجة لشبكة من الفساد تضم رئيس الدائرة و مدير المشروعات و المسئولين عن شؤونهم المالية .

ثالثا :فساد محلي و فساد دولي:

أما هذا التصنيف للفساد فقد ركز في ذلك على درجة الانتشار , حيث قسم الفساد إلى فساد المحلي وفساد الدولي ، كالآتي:

1- **فساد محلي:** و هو الذي ينتشر في داخل البلد الواحد في مؤسساته الإدارية وضمن المناصب الصغيرة

2- **فساد دولي** :له مدى واسع عالمي يعبر حدود الدولة ضمن ما يطلق عليه بالعولمة بفتح حدود أي مجتمع و باختلاف بيئته الاجتماعية المتكونة من مجموعة الأنظمة، هذه الأخيرة مترابطة فيما بينها و بين الدول أو تحت مظلة ونظام الاقتصاد الحر .

رابعا : الفساد طبقا للمجال الذي نشأ فيه: (المجال الذي ينتشر فيه أو نشاطه):

يعتبر هذا المعيار من أهم المعايير التي تم الاستناد عليها لتحديد أنواع الفساد على الإطلاق، ويقسم الفساد تبعا لهذا المعيار إلى ما يلي:

1 محمد الصرفي ،مرجع سبق ذكره ، ص32 .
2 بلال خروفي ، مرجع سبق ذكره، ص05 .

1- **الفساد الأخلاقي** : هو ذلك الفساد الذي يؤدي بالمرء إلى الانحطاط في سلوكياته بصورة تجعله لا يحكم عقله ، الذي ميزه الله به عن غيره من المخلوقات، فيستسلم لنزواته ورغباته فينحط بذلك، إلى أقل الدرجات والمراتب، وينتج عن ذلك انتشار الرذيلة والفاحشة، و السلوكيات المخالفة للآداب [1].

2- **الفساد الثقافي** : ويقصد به خروج أي جماعة عن الثوابت العامة لدى الأمة، مما يفكك هويتها وإرثها الثقافي، وهو عكس الأنواع الأخرى من الفساد يصعب الإجماع على إدانته أو سن تشريعات تجريمه، لتحصنه وراء حرية الرأي والتعبير والإبداع [2]

3- **الفساد الاجتماعي** : هو الخلل الذي يصيب المؤسسات الاجتماعية التي أوكل لها المجتمع تربية الفرد وتنشئته، كالأسرة والمدرسة والجامعات ومؤسسات العمل، كما أن التنشئة الفاسدة تؤدي حتما إلى فساد اجتماعي مستقبلي، يتمثل في عدم تقبله الولاء الوظيفي، وعدم احترام الرؤساء وعدم تنفيذ الأوامر و الإخلال بالأمن العام [3]

4- **الفساد القضائي** : وهو الانحراف الذي يصيب الهيئات القضائية، مما يؤدي إلى ضياع الحقوق وتفشي الظلم، ومن أبرز صوره: المحسوبية والواسطة، وقبول الهدايا والرشاوى، وشهادة الزور، والفساد القضائي بهذا الشكل هو من أخطر ما يهلك الحكومات والشعوب، لأن القضاء هو السلطة التي يعول عليها الناس لإعادة حقوقهم المهضومة [4]

5- **الفساد السياسي** : للفساد السياسي عدة تعريفات منها: تعريف الموسوعة الحرة "**ويكيبيديا** والتي تعرفه كما يلي: "هو إساءة استخدام السلطة العامة من قبل النخب الحاكمة لأهداف غير مشروعة،

كما عرفته **هيئة الأمم المتحدة** بأنه:"استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة " أو هو تغليب مصلحة صاحب القرار على مصالح الآخرين".

ويعتبر المجال السياسي من أوسع الميادين التي يتفشى الفساد و ينتشر فيها، وهو الأساس والنواة لبقية أنواع الفساد، وذلك راجع إلى كون الذي بيده صنع القرار هو الذي يتحكم في مصائر الناس ماليا وثقافيا وتربويا،...فالإعلام بتوجيه منه، والمناهج والقوانين والاقتصاد والإدارة التي تحكم وُتسير المجتمع كلها تحت سيطرته. وللفساد السياسي عدة مظاهر أهمها الحكم الشمولي الفاسد، غياب الديمقراطية، فقدان المشاركة، فساد الحكام...، و يقسم الفساد السياسي إلى عدة أقسام منها : فساد القمة، فساد السلطة التشريعية و التنفيذية، والفساد الانتخابي ..... [5]

6- **الفساد الاقتصادي** : ويتعلق هذا النوع من الفساد بالممارسات المنحرفة ، والاستغلالية للاحتكارات

---

[1] سعيد بن محمد بن فهد الزهيري القحطاني ، **إجراءات الوقاية من جريمة الرشوة في المملكة العربية السعودية** ، دراسة غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ،جامعة نايف ، الرياض، 2005 ، ص6 .

[2] محمد، الأمين البشرى، **الفساد والجريمة** ، منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض ، 2007 ، ص4 .

[3] عبد العالي حاجة ، **الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر** .دراسة غير منشورة ، كلية الحقوق و العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2013 ،ص 28 - 29 .

[4] محمد، الأمين البشرى ، مرجع سبق ذكره ، ص48 .

[5] اللا ولد محمد عمر، **الفساد ،ماهيته ، صوره،دوافعه ، آثاره العامة، سبل الوقاية منه**، آخر تحديث :2014/02/12. على الرابط : www.elbidaya.net .

الاقتصادية وقطاعات الأعمال ، التي تستهدف تحقيق منافع اقتصادية خاصة على حساب مصلحة المجتمع بما لا يتناسب مع القيمة المضافة التي تسهم بها ، وتحدث هذه الممارسات نتيجة غياب الرقابة أو نتيجة ضعف الضوابط والقواعد الحاكمة والمنظمة للمناخ الاقتصادي ، أو هو الحصول على منافع مادية وأرباح عن طريق أعمال منافية للقيم والأخلاق والقانون، كالغش التجاري والتلاعب في الأسعار من خلال افتعال أزمات في الأسواق والرشاوى التي تمنحها الشركات الأجنبية، تهريب الأموال، الفساد الجمركي، التهرب الجمركي..... [1]

7- **الفساد المالي:** ويتمثل في مجمل الانحرافات المالية، ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في الدولة ومؤسساتها، و مخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية وتتنوع مظاهر الفساد المالي لتشمل: غسل الأموال والتهرب الضريبي، تزييف العملة النقدية...

8- **الفساد الإداري:** ويقصد به مجموع الانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية، وكذا المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته. [2]

المـبـحـث الثـانـي : تحديد مفهوم التنمية

المـطـلـب الأول :تطور مفهوم التنمية

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين حيث أطلق على عملية تأسيس نظم إقتصادية وسياسية متماسكة فيما يسمى" بعملية التنمية"، ويشير هذا المفهوم إلى التحول بعد الإستقلال في الستينيات من القرن الماضي في آسيا و إفريقيا وأمريكا اللاتينية.

وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والتقدم والنمو... الخ، وقد ظهر مفهوم التنمية (Développement) بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر المفكر الاقتصادي البريطاني آدم سميث (Adam Smith) الذي يعتبر أبو الرأسمالية الحديثة في الربع الأخير من القرن الثامن عشر ق (18) وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، حيث أن المصطلحان الشائعان في هذه الفترة للدلالة على حدوث التطور في المجتمع هما :التقدم الاقتصادي (Economic Progress) والتقدم المادي . (Material Progress) كما أستخدم مصطلح الثورة (Révolution) التي تعني حدوث تغيير سريع وعنيف وأساسي في التنظيم السياسي، وعلاقات السلطة والطبقات الاجتماعية ونظام التحكم في الملكية الإقتصادية والنظام الإجتماعي لمجتمع ما.

وقد برز مفهوم التنمية بداية في علم الإقتصاد حيث أستخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف إكسابه القدرة على التطور الذاتي

---

[1] بشير مصطفى، **الفساد الاقتصادي** .مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية، الجزائر ، العدد السادس،، 2004 ،ص12 .

[2] -عبد العالي حاحة ، مرجع سبق ذكره ، ص29 .

المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده ،بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الإستجابة للحاجات الأساسية و الحاجات المتزايدة لأعضائه بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لإستغلال الموارد الإقتصادية المتاحة وحسن توزيع عائد ذلك للإستغلال [1].

ثم إنتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين حين ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوروبية تجاه الديمقراطية ،وتعرف التنمية السياسية" بأنها عملية تغيير إجتماعي متعدد الجوانب غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية " ويقصد بمستوى الدول الصناعية إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوروبية تحقق النمو الإقتصادي والمشاركة الإنتخابية والمنافسة السياسية، وترسيخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية [2] وتطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية فأصبح هناك التنمية الثقافية التي تسعى إلى رفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية الإجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين الأفراد والمؤسسات الإجتماعية المختلفة ،وكذلك التنمية البشرية التي تهدف إلى دعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين أوضاعه. ولم تعد التنمية تلك المهمة المعنية بالإنماء الإقتصادي المحدد بالأرقام وموارد الدولة ونفقاتها ومتوسط دخل الفرد والناتج الإجمالي المحلي والدين الخارجي وما الى ذلك مما هو معروف في المفهوم التقليدي للتنمية، بل تطور هذا المفهوم ليعني قيام نظام متكامل متعدد الأوجه محوره أعضاء البشرية والمساهمة الإنسانية، وتحسين مستوى الإنسان والتوزيع العادل للثروة ورفع مستوى قدرات الانسان، وتوسيع خياراته، و تعطي التنمية بهذا المفهوم أولوية قصوى لإزالة الفقر، و إدماج المرأة في عملية التنمية، و الإعتماد على الذات وحق الشعوب في سيطرتها على مواردها وثرواتها الطبيعية.و لهذا نلاحظ أن المجتمع الدولي أولى قضية التنمية أهمية قصوى من خلال ما نصت عليه مواثيق منظمة الأمم المتحدة وخاصة (إعلان الحق في التنمية) الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 24 ديسمبر سنة 1986 * . حيث يعتبر الحق في التنمية هو من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف، ويحق بموجبه لكل فرد ولجميع الشعوب أن تساهم وتشارك بشكل كامل في تحقيق التنمية الاقتصادية و الإجتماعية والثقافية والسياسية، وأن تتمتع بهذه التنمية بما في ذلك أعمال جميع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية إعمالا تاما، كما يشمل الحق في التنمية الإعمال الكامل لحق الشعوب في تقرير مصيرها غيرا لقابل للتصرف والذي تمارس فيه الشعوب حقها في السيادة التامة على جميع ما يتوفر لديها من ثروات وموارد طبيعية وكذلك الحق في الحياة .

---

[1] جمال حلاوة و على صالح ،**مدخل الى علم التنمية** ،ط1، دار الشروق للنشر و التوزيع ، الأردن عمان ،2010 ،ص21.

[2] نفس المرجع ، ص21 .

* اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة (**اعلان الحق في التنمية**) بموجب القرار رقم 128/41 الصادر في 4 ديسمبر 1986 ، و تحفظت عليه بعض البلدان مثل الولايات المتحدة الأمريكية و يضم الإعلان دباجة طويلة و (10) مواد .

وسنحاول فيما يلي التطرق الى بعض المفاهيم التي تتشابه وتتقاطع مع مفهوم للتنمية.

أولا : التنمية والنمو.

إن مصطلحا التنمية والنمو أستخدما كمرادفين لبعضهما وخاصة في الأدبيات الإقتصادية الأولى فكلاهما يشير إلى معدل زيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة، ولكن هناك فروقات أساسية فيما بينهما ، فالنمو الاقتصادي يشير إلى الزيادة المضطرة في الناتج القومي الإجمالي لفترة طويلة من الزمن دون حدوث تغييرات مهمة وملموسة الجوانب الاقتصادية و الإجتماعية والسياسية، بينما تعني التنمية الإقتصادية إضافة إلى نمو الناتج القومي الإجمالي حصول تغييرات هيكلية مهمة وواسعة في مختلق المجالات [1] فالتنمية الاقتصادية تنطوي ليس فقط على تغييرات إقتصادية معينة بل تتضمن كذلك تغييرات هامة في المجالات الإجتماعية والهيكلية والتنظيمية، فهي تتضمن زيادات في الدخل القومي الحقيقي (Real National In come) وكذلك في نصيب الفرد منه، و هذا التحسن في الدخل يساعد على زيادة الإدخار مما يدعم التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي في المجتمع [2] ويعتبر مفهوم التنمية من أكثر المفاهيم شمولية ويرتبط بفكرة التقدم ويتضمن التغير والتطور من حالة إلى حالة أخرى ، ويشكل النمو الإقتصادي عمودها الفقري فكل من التنمية والنمو يشترط أحدهما الآخر، فالتنمية عملية تغيّر نوعي لما هو قائم سواء أكان اقتصاديا أو اجتماعيا أو ثقافيا .بينما النمو حالة تغير كمّي [3] ، فإن التنمية عملية ذاتية وداخلية مرتبطة بما تفعله البلدان لدفع العملية التنموية ،أي زيادة معدل النمو الاقتصادي، فينعكس ذلك على زيادة الناتج القومي الإجمالي ومتوسط دخل الأفراد، وعمليات الإنتاج والتوزيع و الإستهلاك ، إضافة إلى الأوجه السياسية و الإجتماعية والثقافية التي ترتبط بشمولية النظرة إلى عملية التنمية وتكاملها. ويفرق بعض الإقتصاديين بين النمو والتنمية في جوانب عديدة حيث تؤكد السيدة هيكس (Mrs Hicks) بأن التنمية تشير إلى البلدان النامية والنمو يشير إلى البلدان المتقدمة، كما يفرق (S'chumpeter) بين الإثنين بالقول بأن التنمية هي تغير غير مستمر وفجائي في الحالة المستقرة، بينما النمو هو تغير تدريجي ومستقر على الأمد الطويل، والذي يحدث من خلال الزيادة العامة في معدل الإدخار وفي السكان ، ويؤكد البروفسور (Bonne) بأن التنمية الإقتصادية تتطلب وتتضمن نوعا من التوجيه والتنظيم والقيادة لتوليد قوى التوسع والمحافظة عليها . [4] وعليه فإن عملية التنمية الإقتصادية هي عملية مقصودة ومخططة تهدف إلى تغير البنيان الهيكلي للمجتمع بأبعاده المختلفة لتوفير الحياة الكريمة لأفراد المجتمع، ولهذا فإن التنمية أشمل من النمو

---

[1] مدحت القرشي ،**التنمية الاقتصادية "نظريات سياسات و موضوعات**، ط1، دار وائل للنشر ، الأردن عمان ،2007،ص121.

[2] محمد عبد العزيز عجيمة ،محمد على الليثي ،**التنمية الاقتصادية " مفهومها نظرياتها سياساتها"**،مؤسسة شباب الجامعة، مصر، الإسكندرية ،ص8 .

[3] سهير حامد،**إشكالية التنمية في الوطن العربي** ،دار الشروق للنشر و التوزيع ،الأردن عمان ،2007،ص21 .

[4] مدحت القرشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 125.

إذ أنها تعني النمو زائد التغيير وأن التنمية ليست ظاهرة إقتصادية بل هي تتضمن أيضا محتوى إجتماعيا أيضا.

لقد كان جوهر التنمية بعد الحرب العالمية الثانية يتمثل في النمو السريع للدخل ،حيث أصبح مؤشر الدخل يستخدم بكثرة للتعبير عن التنمية، لأنه يأخذ قدرة المجتمع على زيادة الإنتاج بمعدلات تفوق معدلات نمو السكان، وخلال فترة الستينيات من القرن الماضي تغير مفهوم التنمية، حيث أنه رغم تحقيق معدلات عالية نسبيا في الناتج القومي بقيت ظاهرة التخلف الإقتصادي و الإجتماعي متمثلة في البطالة والفقر وسوء توزيع الدخل...الخ ،كما أن النمو السريع الذي يحصل في بعض البلدان النامية لم يساعد على تحسين وضعها في النظام الإقتصادي العالمي، و من ناحية أخرى إستطاعت بلدان نامية لم تشهد سوى معدلات متوسطة في النمو في الدخل أن تحقق تقدما لا بأس به في عدد من المجالات المتصلة بإشباع الحاجات الأساسية.

وهكذا تحول مفهوم التنمية من النمو الإقتصادي فحسب إلى الحد من التفاوت في الدخل وتحقيق العدالة في توزيع الدخل و إزالة الفقر وتوسيع فرص العمل و إشباع الحاجات الأساسية إلى جانب النمو الإقتصادي ." [1] وأدى ذلك إلى قيام عدد متزايد من الإقتصاديين وصانعي السياسات إلى التخلي عن التأكيد والتركيز على نمو الناتج القومي والتوجه نحو معالجة الفقر وتوزيع الدخل ومعالجة البطالة، وعليه أعيد تعريف التنمية في السبعينيات من القرن الماضي ليعني ":تقليل الفقر وعدم المساواة والقضاء على البطالة ضمن إقتصاد يستمر بالنمو . [2]

فالتنمية ليست قضية إقتصادية فحسب بل أنها مرتبطة بالأفكار السياسية وشكل الحكومة ودور الجماهير في المجتمع، و حتى أن البنك الدولي الذي كان يركز على النمو الإقتصادي كهدف للتنمية غير موقفه هو الآخر وبدأ ينظر نظرة أوسع للتنمية كما ورد في تقريره لعام 1991(Word.developoment Report) حيث أكد أن تحدي التنمية يعني تحسين نوعية الحياة لتشمل ، تعليما أفضل، ومستوى أعلى من الصحة والتغذية وفقر أقل، و بيئة أنظف وتكافؤ الفرص، وحرية فردية أكبر ،وحياة ثقافية أغنى . [3]

وهكذا تحول مفهوم التنمية من مجرد إعادة توزيع الدخل بين الطبقات والفئات الإجتماعية، إلى التركيز على تحسين نصيب الأغلبية الفقيرة وتوفير السلع والخدمات لهم، رغم أن هذا المفهوم تعرض إلى كثير من النقد على إعتبار أنه يحرم البلدان النامية من إمكانية اللحاق بركب البلدان الصناعية المتقدمة، نظرا لتركيزها على فكرة الحاجات الأساسية دون تتعدى ذلك إلى مفهوم الرفاه الاقتصادي الذي يضم الكماليات. ومنذ الحرب العالمية الثانية وظهور مفهوم التنمية تراوح

---

[1] نفس المرجع ،ص 126.

[2] نفس المرجع ،ص 127.

[3] على بقشيش ، **إشكالية تأثير الفساد الإداري على برامج التنمية و تطبيق آليات الحكم الراشد في البلدان النامية مع الإشارة الى حالة الجزائر** ،دراسة غير منشورة ، كلية العلوم السياسية و الاعلام ، جامعة الجزائر 3، الجزائر ، 2012.ص68.

النقاش بين المختصين والمؤسسات الإقتصادية والسياسية بين مفهوم النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية ، ولكن اعتبارا من العقدين الأخرين من القرن الماضي (الثمانينيات والتسعينيات) ظهرت بعض المفاهيم الأخرى للتنمية كالتنمية البشرية، و التنمية السياسية والتنمية المستقلة الشاملة وسنتعرض لهذه المفاهيم في العناصر الموالية.

ثانيا : مفهوم التنمية البشرية (Human developement concept).

فرض مصطلح التنمية البشرية نفسه في الخطاب الإقتصادي والسياسي على مستوى العالم بأسره وخاصة منذ تسعينيات القرن الماضي، كما لعب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وتقاريره السنوية عن التنمية البشرية دورا بارزا في نشر وترسيخ هذا المصطلح .فمصطلح التنمية البشرية يؤكد على أن الإنسان هو أداة وغاية التنمية، حيث تعتبر التنمية البشرية النمو الإقتصادي وسيلة لضمان الرفاه للسكان، وما التنمية البشرية إلا عملية تنمية وتوسيع للخيارات المتاحة أمام الإنسان باعتبار جوهر عملية التنمية ذاتها أي أنها تنمية الناس بالناس وللناس.

لقد أولت الأمم المتحدة إهتماما خاصا بمصطلح التنمية البشرية منذ عام 1990 عندما أصدرت التقرير الأول للتنمية البشرية حيث يمكن تعريف التنمية البشرية بأنها " عملية توسيع القدرات البشرية و الإنتفاع بها ." [1] ونلاحظ في هذا الصدد بأن التنمية البشرية لها جانبان هما :جانب تكوين القدرات من خلال الإستثمار في التعليم والصحة والتغذية والتدريب، أما الجانب الثاني فيعني الإستفادة الكاملة من هذه القدرات فيما ينفع الناس أي إستخدام القدرات البشرية في زيادة الإنتاج والتمتع بالفراغ، والمشاركة في الشؤون السياسية و الإجتماعية والثقافية، ومن ثم فإن الإنسان هو محور عملية التنمية ،فهو وسيلتها وهدفها ولهذا فإن الدخل ليس إلا واحد من الخيارات والزيادة السنوية في الناتج القومي شرط ضروري للتنمية البشرية ولكنه ليس شرطا كافيا، ومن المهم أن تخدم عملية التنمية ما يطلبه الناس . [2]

فتقرير الأمم المتحدة لسنة 1990 حول التنمية البشرية ينص على أن التنمية هي توسيع الخيارات المتاحة للناس وهي بلا حدود وتتغير بمرور الوقت ومن أهم هذه الخيارات:

1- العيش حياة طويلة وصحية.

2- الحصول على المعارف.

3- الحصول على الموارد الضرورية لتوفير مستوى المعيشة المناسب [3] .

كما تعرف التنمية البشرية بأنها كل ما يتعلق بشؤون البشر العاملين في المنظمة بما يطور من كفاءتهم ويحقق أهداف المنظمة وإستراتيجيتها على المدى البعيد . [4]

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية ،**اتجاهات حديثة في التنمية** ، دار الجامعة طبع و نشر و توزيع ،مصر، الإسكندرية، ،1999،ص49.

[2] مدحت القرشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 128.

[3] جمال حلاوة و على صالح ، مرجع سبق ذكره ،ص198 .

[4] نفس المرجع ،ص198.

إن مفهوم التنمية البشرية هو مفهوم مركب من جملة من المعطيات و الأوضاع و الديناميكيات ، وهي عملية تحدث نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل والمدخلات المتعددة والمتنوعة من أجل الوصول الى تحقيق تأثيرات وتشكيلات متنوعة في حياة الإنسان وفي سياقه المجتمعي، وهي حركة متصلة عبر الأجيال زمانا وعبر المكان والبيئة.فهي تنظر الى الإنسان هدفا في حد ذاته للوفاء بحاجياته في النضج والنمو بكل أبعاده السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية والثقافية.

ونلاحظ على تطور مفهوم التنمية البشرية هو الإهتمام بإنعكاسات التنمية المادية على حياة الناس، من حيث تطور الخدمات الصحية والتعليمية وكل ما يتعلق برفاهية الأفراد، علما أن هذه الرفاهية والنتائج الملموسة تنتج عن تطور مشاريع التنمية الإقتصادية التي لا تخلو من ممارسات الفساد الإداري والمالي، وكثيرا ما كانت نتائج التنمية محدودة بسبب إهدار المال العام، وعدم إنجاز المشاريع وفق معايير الجودة العالمية فالسلوك الفاسد يكاد يكون ملازما لعملية إستثمار الأموال خاصة في ظل منظومة قانونية و اجتماعية مشجعة على السلوكيات الفاسدة.

ثالثا : التنمية السياسية (political developement).

إن مفهوم التنمية لم يعد مقتصرا على البعد الإقتصادي فقط بل أضحى يتضمن أبعادا أخرى إجتماعية وسياسية وثقافية ،أي أنها عملية تغيير شاملة تستهدف القضاء على كل أنواع التخلف الاقتصادي و الإجتماعي، وذلك بتحسن المستوى المعاشي للمواطنين والقضاء على التخلف. و تعتبر التنمية السياسية من المفاهيم الحديثة وبعدا أساسيا من أبعاد التنمية الشاملة، حيث يعرفها بعض الباحثون بأنها ":تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح وقدراتهم على تعبئة كل الإمكانيات المتاحة لمواجهة هذه المشكلات بشكل علمي وواقعي، أو تنظيم الحياة السياسية ومتابعة أداء الوظائف السياسية في إطار الدولة ، و تطوير النظم السياسية والممارسة السياسية لتصبح أكثر ديموقراطية في التعامل وأكثر إدراجا لكرامة الإنسان وتلبية مطالبه، وتحقيق المساواة السياسية بين أبناء المجتمع [1].

ويعرفها **غابرئيل ألموند** (**G.ALMOND**) بأنها :الزيادة في مستوى التمايز البنيوي والتخصص الوظيفي في النظام السياسي، والذي يمكنه من الإستجابة لمختلف الحاجيات الإجتماعية و الاقتصادية للمجتمع.

ويرى صموئيل هنتغتون (**S. Huntington**) أن مفهوم التنمية السياسية يختلف عن بقية المفاهيم الأخرى مثل التحديث والتصنيع ويضرب مثال بالهند فهي من جهة مجتمع تقليدي من الناحية الإقتصادية و الإجتماعية، ومن جهة ثانية بلد متطور من الناحية السياسية باعتبارها أكبر بلد ديمقراطي في العالم، ويقصد **هنتنغتون** بالتنمية العملية التي بمقتضاها يزداد ترشيد السلطة...

[1] عبد السلام إبراهيم بغدادي، **الوحدة الوطنية و مشكلة الأقليات في أفريقيا**، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1993 ،ص286 .

Rationalization of Authority والتباين في الهياكل والأبنية والمؤسسات السياسية، و زيادة المشاركة السياسية.وترشيد السلطة بإحلال السلطة القائمة على أسس دينية أو عائلية وراثية الى سلطة سياسية موحدة وذات طابع وطني، و يقصد بالتباين في الهياكل والأبنية السياسية فصل المجال السياسي عن بقية المجالات المجتمعية الأخرى ، أما المشاركة السياسية فيقصد بها إزدياد إنخراط المواطنين في الشأن السياسي . [1]

من جهة أخرى فان التنمية السياسية هي مسار عام ذو بعد عالمي يتعلق بكل التغييرات التي تحدث تحولات على المستوى الإجتماعي، وكذا توزيع جديد للأدوار الإجتماعية، وبالمقابل فالتحديث ظاهرة خاصة ظهرت في حضن المجتمعات التقليدية باستيراد الأدوار الإجتماعية المنبثقة من المجتمعات الصناعية . [2]

وتتضمن التنمية السياسية بناء المؤسسات وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية وترشيد تولي السلطة بهدف تحقيق الاستقرار السياسي، أي بناء النظام السياسي و إجراء عمليات التحديث عليه ليصير نظاما عصريا متطورا ،متحولا بذلك من النظم الشمولية الى النظم الديموقراطية، فالتنمية السياسية تعني في أحد أبعادها مزيد من المشاركة في العملية السياسية بواسطة التنظيمات الإجتماعية المختلفة. إن التنمية السياسية مفهوم شديد الغموض أولا لأنه كثيرا ما يقع الخلط بينه وبين مفاهيم أخرى قريبة منه، مثل التحديث السياسي، و الإنفتاح السياسي ،و الإصلاح السياسي، و الإنتقال السياسي والديموقراطية وثانيا لأنه يضم مفاهيم فرعية غامضة بدورها مفاهيم سياسية و إيديولوجية وأخلاقية وفلسفية غير قابلة للقياس الدقيق والملاحظة العلمية مثل:العدل والمساواة و الإستقرار والشرعية، والسبب الثالث هو تعدد التعاريف التي وضعت للتنمية السياسية و إختلافها في عمومها وأحيانا في جزئياتها.

وفي العقد الأخير من القرن الماضي و إلى اليوم هيمن موضوع الديمقراطية على إنشغالات الساحة السياسية الدولية وعلى أبحاث علماء السياسة وظهر(علم التحول الديموقراطي وتوطيد الديموقراطية)

حتى أن التنمية السياسية أحتجبت من اللغة السياسية الراهنة وأصبحت مرادفة لبناء الديموقراطية وبات قياسها يتم بالخطوات التي تخطوها الدول غير الديموقراطية في هذا البناء [3] – مفهوم التنمية السياسية يرتبط بالعلاقة بين المدخلات والمخرجات في إطار النسق أي النظام وتكون الأزمة عندما يحدث خلل في هذه العملية، وبمعنى آخر تحدث الأزمة إذا ما تغير بناء المطالب والمدخلات بشكل يفوق الموارد المتاحة أو بسرعة أكبر مما هو متوقع، ولا تستطيع

[1] ماجن ، **الأحزاب السياسية و التنمية السياسية في الجزائر** ،آخر تحديث : 2012/09/04،على الرابط :
http://modjahidin.yoo7.com/t1134-topic?highlight
[2] على بقشيش ، مرجع سبق ذكره ،ص69.
[3] صالح بلحاج، **التنمية السياسية:نظرة في المفاهيم و النظريات**، آخر تحديث : 2012/09/06، على الرابط :
www.ouarenis.com/vb/showthread.php .

مؤسسات التمويل مواجهته أو التكيف معه، وكذلك غياب الديموقراطية كأسلوب عمل وقيمة سياسية عليا تضع محددات على القرار السياسي و الإقتصادي و الإجتماعي، ويكون هناك تداول على السلطة وتفتح قنوات للحوار والتفاوض وتبادل الرأي باتجاهين بين النخبة الحاكمة والشعب و العكس، و تمنع الإنغلاق السياسي على فئات محددة في تولي المناصب العامة في الدولة. فالتنمية السياسية هي جزء لا يتجزأ من مفهوم التنمية الشاملة وبدونها لا يمكن الوصول الى كل الأهداف المخططة، ذلك أنه يوجد إرتباط عضوي بين مختلف مكونات التنمية.

رابعا : التنمية المستدامة (Sustainable development).

تعرف التنمية المستدامة بأنها ":التنمية التي تسعى إلى الإستخدام الأمثل بشكل منصف للموارد الطبيعية بحيث تعيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال المستقبلية."[1] وبهذا فإن التنمية المستدامة هي إستغلال للطاقات والموارد الموجودة لسد حاجيات السكان والتمتع بهذه الخيرات دون المساس بحق الأجيال القادمة في هذه الموارد والخيرات. وعندما ننظر إلى التنمية المستدامة من منظور تاريخي وفلسفي فإن رهانات هذا المفهوم تذهب إلى تحقيق الحداثة والعصرنة التي تحمل في طياتها تراكما وتطورا ماديا غير محدود، وقد تكون له إنعكاسات سلبية على البيئة والموارد الطبيعية . [2] والمفارقة التي نسجلها هي أن عدد سكان العالم في تزايد مستمر بينما تتناقص الموارد الطبيعية بشكل كبير، ولهذا فهدف التنمية المستدامة هو إحداث توازن بين نمو عدد السكان ومنع إستنزاف الموارد الطبيعية وتلوث البيئة وهدر الطاقات، وتعالج التنمية المستدامة مشكلة الفقر المتعلقة بالسكان لأن العيش في وسط من الفقر والحرمان يؤدي إلى إستنزاف الموارد وتلوث البيئة .وهذا يعني تحقيق تنمية إقتصادية و إنسانية وتحقيق العدالة الإجتماعية وتوفير حماية أفضل للبيئة.

إن تسارع وتيرة التنمية الإقتصادية في العالم أدى إلى إلحاق أضرار جمّة بالموارد الطبيعية كتدمير الغابات وتناقص الثروة البحرية، وتوسع العمران على حساب الأراضي الزراعية ، إنبعاث التلوث في الهواء مما أثر على الطقس... الخ من الأضرار [3] وهذا أدى إلى ظهور مفهوم التنمية المستدامة التي تحاول إحداث توازن بين متطلبات الإنسان وسعيه الدائم إلى التطور والحداثة والموارد الطبيعية المحدودة والتي هي في تناقص مستمر. وتجدر الإشارة إلى أن كثيرا من المشاريع التي تضر بالبيئة كإستغلال الأراضي الزراعية بغرض البناء، أو الصيد البحري غير المرخص أو قطع أشجار الغابات...الخ من السلوكيات التي تشوبها علامات الفساد، كدفع الرشاوى للحصول على رخص البناء أو الصيد أو شراء ذمم حراس الغابات. وهذا ما يجعل الفساد الإداري والمالي يهدد مفهوم التنمية المستدامة التي جوهرها الإنسان، والتي لم تعد مجرد جدل نظري وحكرا على الإقتصاديين بل إن المجتمع الدولي بلور هذا المفهوم العالمي كما حصل في العديد من المؤتمرات

[1] مدحت القرشي ، مرجع سبق ذكره ،ص128

[2] على بقشيش ، مرجع سبق ذكره ،ص70.

[3] عبد القادر عطية ، مرجع سبق ذكره ،ص94.

والإعلانات الدولية مثل :مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في الدنمارك عام 1990 ومؤتمر البيئة والتنمية (قمة الأرض) في (ريو دي جانيرو) (Reo Deganero) في البرازيل في جوان 1992 ،ومؤتمر قمة فيينا عام 1993 ،و كذلك مؤتمر قمة الأرض الثانية في نيويورك عام1997 كما أكد مؤتمر جوهانسبورغ الذي عقد في جنوب إفريقيا علم 2002 على مبادئ قمة ريو، ومن بين الأمور التي أكد عليها مؤتمر جوهانسبورغ إلتزامه بالقضاء على الفقر، وتغيير أنماط الإستهلاك والإنتاج غير المستدامة، وحماية و إدارة قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية الإقتصادية و الإجتماعية، وتأكيده على أهمية التنمية المستدامة في عالم يتحول الى العولمة . [1]

إنّ التنمية الإقتصادية الشاملة عملية بالغة الدقة فهي تتمثل في النهاية في الارتفاع المنتظم بإنتاجية العمل من خلال تغييرات هيكلية تتناول ظروف الإنتاج الإجتماعي و إحلال تقنية أرقى، و إستخدام وسائل إنتاج أحدث وأكثر كفاءة، مع تحقيق إشباع متزايد للحاجات الفردية والاجتماعية، لذلك فإن وضع إستراتيجية للتنمية الإقتصادية معناه بإختصار اختيار طريق التطوير الشامل للمجتمع في أمد قصير . [2] ومن متطلبات التنمية المستدامة يمكننا ذكر ما يلي:

1- القصد في استهلاك الثروات والموارد الطبيعية بحصر ما هو موجود منها في الحاضر، وتقدير ما قد يجد في المستقبل.
2- سد الإحتياجات البشرية مع ترشيد الإستهلاك.
3- العناية بالتنمية البشرية في المجتمع.
4- التنمية الإقتصادية الرشيدة بتبني برامج إقتصادية مبنية على المعرفة.
5- الحفاظ على البيئة وصيانتها.
6- الشراكة في العلاقات الخارجية والداخلية وذلك بتوطيد علاقات التعاون والشراكة في المعلومات داخل المنطقة والتبادل المعرفي مع الخارج بداية بالمناطق ذات الطبيعة المتشابهة . [3]

تلك المتطلبات العامة تمثل الإطار العام لعملية التنمية ولكن في تفسيرها يجب أن تؤخذ الخصوصيات الحضارية والثقافية لكل منطقة.

خامسا :التنمية المستقلة (Independent development).

برز هذا المفهوم نتيجة للتفكير في إيجاد إستراتيجية بديلة للتنمية تنطلق من الإعتماد على الذات وذلك كرد فعل على محاولة البلدان الرأسمالية المتقدمة فرض سيطرتها على البلدان النامية، ويعتبر (Paul Baran) رائدا في الدعوة إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستقلة في كتابه (الاقتصاد السياسي) للتنمية (إذ ربطها بالسيطرة على الفائض الإقتصادي و إستغلاله أفضل إستغلال ممكن،

---

[1] نادية أبو زاهر ،**الحق في التنمية -الحالة الفلسطينية نموذجا -** ،آخر تحديث : 2012/08/28 ، على الرابط : www.midadulqalam.info/modules.php

[2] فؤاد مرسي ،**التخلف و التنمية ،دراسة في التطور الاقتصادي** ، دار الوحدة للطباعة و النشر ،لبنان بيروت ، 1982،ص91.

[3] **التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع و المأمول** ،سلسلة دراسات يصدرها مركز الانتاج الإعلامي لجامعة الملك عبد العزيز ،السعودية ، جدة ، 2009،ص40 ،آخر تحديث : 28/ 08/ 2012 ، على الرابط :www.reyadaoffice.com

وقد تبنى العديد من المفكرين الإقتصاديين هذه الفكرة وحاولوا تطوير التحليل المذكور لتحديد مفهوم التنمية المستقلة وأجمعوا على ربطها بالتطور اللا رأسمالي .[1] ويتمثل مفهوم التنمية المستقلة في إعتماد المجتمع على نفسه وتطوير قدرات أفراده مع إعطاء الأولوية لتعبئة الموارد المحلية ،وتصنيع المعدات الإنتاجية، وبناء قاعدة علمية وتكنولوجية محلية بكل مقتضياتها [2]

والملاحظ أن هذا المفهوم ظهرت بوادره مع بداية السبعينات عندما كانت الجزائر ترأس مجموعة عدم الإنحياز، إذ دعت المجموعة في مؤتمرها المنعقد في الجزائر سنة 1973 إلى إعتماد نظام إقتصادي عالمي جديد مبني على علاقات تكافؤ بين بلدان الشمال المتطورة وبلدان الجنوب السائرة في طريق النمو، وقد جسدت الجزائر هذه السياسة من خلال إعتمادها على التصنيع كأداة للتنمية من أجل تحقيق إستقلال إقتصادي على المدى المتوسط والبعيد، والتخلص من التبعية الإقتصادية للبلدان المتقدمة .ورغم أن هذه السياسة الإقتصادية واجهت العديد من الإنتقادات بإعتبارها زادت من إرتباط الجزائر بالخارج عوض أن يحدث العكس.

أما التنمية المستقلة في القرن الحادي والعشرين فأصبحت لها معطيات ومستلزمات أخرى نذكر منها:

1- أن على الدولة التدخل في شؤون الإقتصاد الوطني مع ضرورة وضع حدود لهذا التدخل لضمان نجاح التنمية، وتحقيقها للإستقلال بالاعتماد على الطاقات المحلية وتشجيع المبادرات الفردية من أجل إيجاد ديناميكية في المجتمع و إستغلال كل ما هو متاح من موارد مادية وبشرية.

2- السيطرة على الفائض الإقتصادي بشكل فاعل وتوجيه استخدامه بما يحقق أهداف التنمية ، ولهذا نجد على سبيل المثال أنه دار نقاش في الجزائر خلال العشرية الأخيرة (2002-2012) حول إستخدام إحتياطي الصرف الناتج عن إرتفاع أسعار البترول في السوق الدولية ،فهناك من إقترح ضرورة استخدام هذه الأموال عوض تركها مجمدة بما يسمح للجزائر بزيادة مجالات الإستثمار، فوجود أكثر من مائة مليار دولار دون إستخدام يعتبر خسارة إقتصادية حسب بعض الإقتصاديين لأن التنمية تتطلب إستخدام كل ما هو متاح من موارد مادية أو بشرية إستخداما إقتصاديا يحقق الفائض الإقتصادي.

3- ضرورة التوجه نحو الدخل الإعتماد على النفس عند رسم السياسات الإقتصادية بمعنى الإعتماد بشكل أساسي على الموارد الذاتية للمجتمع وعدم ربط مشاريع التنمية بمتغيرات خارجية من حيث التمويل والتكنولوجيا واليد العاملة المؤهلة ، ويبقى الإشكال في كون البلدان النامية ليست مؤهلة لبناء تنمية إقتصادية دون الإعتماد على الخارج، ومن جهة ثانية نجد أن المعطيات الدولية الراهنة على ضوء العولمة حولت العالم إلى سوق كبيرة كل هذا يجعل من الصعب الإنغلاق على النفس، أو ممارسة أية سياسة حمائية من الدول النامية.

[1] مدحت القرشي ، مرجع سبق ذكره ص181.
[2] نفس المرجع ،ص182.

والواقع أن مفهوم التنمية المستقلة يعد مفهوما نظريا وسياسيا أكثر منه مفهوما إقتصاديا واقعيا، ذلك أن تشابك العلاقات الإقتصادية بين الدول جعل التنمية مفهوما عالميا شاملا تتدخل فيه علاقات التبادل بين مختلف الدول سواء كانت متقدمة أو نامية.

المـطـلـب الثاني :أبعاد و خصائص التنمية.

I. أبعاد التنمية :

من خلال تطرقنا إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالتنمية، والتي تتلخص في ضرورة إحداث تغييرات أساسية وجذرية في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي المتخلف إلى الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتطور، وهذا يتطلب تغييرا جذريا وجوهريا في أساليب الإنتاج المستخدمة وكذلك في البناء العلوي للمجتمع (الإجتماعي والسياسي والثقافي) ولهذا فإن للتنمية أبعادا مختلفة ومتعددة، تشمل البعد الاقتصادي (المادي) والبعد الاجتماعي الإنساني ،والبعد السياسي المتعلق بالتحرر والاستقلال الاقتصادي، والبعد الدولي للتنمية ، وسنحاول فيما يلي التطرق إلى مختلف هذه الأبعاد.

أولا :البعد المادي للتنمية

يستند هذا البعد إلى حقيقة مفادها أن التنمية هي نقيض التخلف ،وبالتالي فإن التنمية تتحقق من خلال التخلص من سمات التخلف و اكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة، وقد كان المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية يبدأ بتراكم قدر من رأس المال الذي يسمح بتطوير القسم الاجتماعي للعمل، أي التحول من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية ،و على النحو الذي يحقق سيادة الإنتاج السلعي، و تكوين السوق الداخلية، وهذا ما يعرف بجوهر التنمية [1].

إن هذا المفهوم المادي البحت للتنمية والذي كان سائدا في خمسينيات وستينيات القرن العشرين يركز البحث على الوسائل والطرق الكفيلة باستغلال الموارد الطبيعية المتوفرة لإحداث تطور مادي في المجتمع، بما يحقق الرخاء المادي ويقلص الفجوة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة.

والتنمية الاقتصادية بهذا المعنى هي العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي مع تحسن في التوزيع لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغير هيكلي في الإنتاج . [2]

وقد ارتبط مفهوم التنمية بالتصنيع ارتباطا وثيقا ، ذلك أن عملية التصنيع تؤدي إلى تنويع الهيكل الإنتاجي ،ولهذا فإن التنمية هي المفهوم الشامل والواسع لعملية التصنيع التي تتطلب إحداث جملة عوامل أهمها الثورة الصناعية ،وتهيئة القاعدة الصناعية و إرتفاع مستوى التراكم الرأسمالي و إيجاد الأطر الملائمة لإحداث التغيير في البنيان الاجتماعي. ولكن الملاحظ أن البلدان التي

[1] مدحت القرشي ، مرجع سبق ذكره ،ص191.
[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، مرجع سبق ذكره ،ص17 .

إعتمدت على سياسات التصنيع السريعة واجهت العديد من الإختلالات منها الهجرة الداخلية للسكان من الريف إلى المدينة، و إهمال الجانب الزراعي، و الإعتماد الكلي على إستيراد التكنولوجيا من الخارج، وتتجسد هذه التجربة في الجزائر خلال فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، فرغم سياسة التصنيع السريع وخاصة في ميدان الصناعات الثقيلة إلا أن ذلك كانت له نتائج سلبية على باقي القطاعات الأخرى ،مع الإشارة كذلك أن هذه التجربة التنموية أدت إلى إهدار الكثير من الأموال على مشاريع عديمة الجدوى كمشروع الثورة الزراعية في بداية السبعينيات من القرن الماضي ،كما أن عمليات الإستيراد والتصدير والعقود مع الخارج شابها الكثير من المخالفات الفاسدة حيث يشير عبد الحميد إبراهيمي الوزير الأول السابق في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد أن العمولات التي تقاضاها بعض الفاسدين في إبرام العقود والصفقات مع الخارج خلال فترة الثمانينيات وصلت إلى 26 مليار دولار، وقد أثارت هذه القضية الكبرى كثيرا من النقاش بين الأوساط السياسية والأكاديمية في الجزائر نظرا لضخامة المبلغ المذكور ولكن القضية بقيت متداولة في الأوساط الإعلامية والسياسية ولم تعرف طريقها إلى القضاء.

والجانب المادي للتنمية إذن يركّز على إحداث تغيّرات سريعة في البنى والهياكل الإقتصادية نحو الأفضل، وهذا ما أدى إلى نوع من التسابق بين البلدان النامية لبلوغ مستويات ومعدلات تقترب من البلدان المتقدمة مما أدى إلى العديد من الأخطاء والممارسات الفاسدة التي كان لها الأثر السلبي على التنمية.

فهدف الزيادة السريعة والمثمرة في الدخل الفردي عبر الزمن أدى إلى إرتكاب أخطاء في تحديد الأولويات ورسم الأهداف، واعتماد الخطط والسياسات، لأن النظرة الإقتصادية للتنمية تبرز أن العامل الوحيد لتحقيقها هو النمو الاقتصادي فالتنمية تعني الإرتقاء بمستوى الحياة إقتصاديا و إجتماعيا وسياسيا وثقافيا .

ثانيا : البعد الإجتماعي للتنمية لاشك أن الجانب الإقتصادي للتنمية ذو صلة وثيقة بجوانب الحياة الأخرى في المجتمع وهي الجوانب الاجتماعية والسياسية والثقافية، و إن هذا المفهوم الجديد للتنمية تعبر عنه مؤشرات مادية وغير مادية تشمل التقدم التكنولوجي السريع، وزيادة الإنتاج المادي، وارتفاع معدلات الإنتاجية وسرعة الانتقال الجغرافي وسرعة الإتصال وزيادة السكان والتحضر، وزيادة الخدمات الإنتاجية و الإجتماعية و إعادة تأهيل المهارات الفردية و إعادة تشكيل الأنظمة الإجتماعية والقيمية بهدف التكيف مع متطلبات المجتمع الجديد[1].

إن جوانب البعد الإجتماعي للتنمية تتمثل في الهياكل الإجتماعية وإتجاهات السكان والمؤسسات الوطنية، وتقليل الفوارق في المداخيل والقضاء على الفقر المدقع و إشباع الحاجات

[1] مدحت القرشي ، مرجع سبق ذكره ،ص132.

الأساسية وبهذا تغيرت فلسفة التنمية من كونها مستندة إلى الحاجات الإنسانية وبذلك أصبحت التنمية هي تنمية الإنسان.

فالتنمية إذن هي عملية إجتماعية وثقافية وسياسية و إدارية وليست إنجازات إقتصادية فقط، ،فهي عملية شاملة تضرب جذورها في مختلف جوانب الحياة وتنتقل بالمجتمع إلى مرحلة جديدة من التقدم [1] وبهذا فإن عملية التنمية هي عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاهية الإنسان وكرامته، وهي بناء للإنسان وتحرير له وتطوير لكفاءاته و إطلاق لقدراته في العمل البناء والإبداع بما يحقق سعادته ورفاهيته وقد يصبح مفهوم التنمية عديم المعنى، ما لم تنعكس جوانبها المادية على الحياة الإجتماعية للإنسان، من خلال تطوير منشآت البنية التحتية ووسائل النقل وظروف السكن والهياكل الصحية والتعليمية والثقافية .... ولهذا نجد على سبيل المثال أن نموذج كوريا الشمالية في التنمية عرف الكثير من السلبيات حيث أنها وصلت إلى مستويات متقدمة في الصناعات النووية والثقيلة، ولكنها في الجانب الإجتماعي تعاني من نقص الغذاء وضعف الخدمات وبهذا فإن الجوانب المادية للتنمية لم تنعكس بصفة إيجابية على حياة الإنسان الكوري، رغم أن النقاش مفتوحا حول إختيارات وسياسات التنمية خاصة في تحديد الأولويات ورسم الخطط و إعداد السياسات. إن تقرير الأمم المتحدة لسنة 1990 حول التنمية البشرية ينص على أن التنمية هي توسيع الخيارات المتاحة للناس في مجالات العيش الصحي والحصول على المعارف والحصول على الموارد الضرورية للوصول إلى مستوى معيشي مناسب . [2]

ولهذا نجد أن الأمم المتحدة وضعت مؤشرات مادية وأخرى غير مادية لقياس التنمية كمستوى الدخل الفردي، ونسبة التغطية الصحية ومستوى التعليم...إلخ وهو ما يدل على أهمية إنعكاس الجوانب المادية للتنمية على حياة الناس.

ثالثا : البعد السياسي للتنمية.

إن إنتشار فكرة التنمية عالميا جعل منها إيديولوجية وحلت معركة التنمية محل معركة الاستقلال في البلدان النامية ،فالتنمية تشترط التحرر و الإستقلال الإقتصادي ،فالبعد السياسي للتنمية يتضمن التحرر من التبعية الإقتصادية، ولهذا نجد أن الخطاب السياسي في البلدان النامية بعد تحقيق الإستقلال السياسي هو ضرورة إعطاء بعدا لهذا الإستقلال بتحقيق التنمية الإقتصادية والتحرر من التبعية للخارج رغم أن الواقع قد فرض على البلدان النامية الاستعانة بالمصادر الأجنبية من رأس المال والتكنولوجيا واليد العاملة المؤهلة، إلا أن هذه العناصر يجب أن تكون مكملة للإمكانيات الداخلية أو الذاتية للمحافظة على إستقلالية القرار الإقتصادي. كما تتضمن التنمية مزيدا

[1] جمال حلاوة و د على صالح ، مرجع سبق ذكره ،ص22.
[2] نفس المرجع ،ص 198.

من الحرية السياسية والديمقراطية ومزيدا من المشاركة السياسية واللامركزية بإعطاء مزيدا من الحرية للمواطنين في تسيير شؤونهم بما يضمن مشاركة الضعفاء في صنع التنمية [1] .

وقد نص قرار الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة رقم41 / 128الصادر في4 ديسمبر 1986 المتضمن (إعلان الحق في التنمية) في مادته الأولى أن ": الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف وبموجبه يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية ، والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها تحقيق جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية تحقيقا تاما ،و ينطوي حق الانسان في التنمية أيضا على الاعمال التام لحق الشعوب في تقرير المصير، الذي يشمل مع مراعاة الأحكام ذات الصلة من العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان، ممارسة حقها غير القابل للتصرف، في ممارسة السيادة التامة على جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية " [2] فهذه المادة لا تفصل بين الحقوق الإقتصادية و الإجتماعية والثقافية والسياسية، فالتنمية عملية إقتصادية و اجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان جميعهم أسرا وأفرادا على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها. وقد تبنت الأمم المتحدة إعلان الألفية الثالثة بشأن التنمية في سبتمبر 2000 والذي تضمن أهدافا أساسية تصبو إليها البشرية من أجل عيش أفضل تحققها الدول خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 الى 2015منها :القضاء على الفقر المدقع والجوع، وتحقيق تعميم التعليم الابتدائي، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وخفض معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة وتحسين صحة الأمهات، ومكافحة الأمراض كالإيدز والملاريا، وضمان الاستدامة البيئية وتطوير شراكة دولية من أجل التنمية [3] .

مع الملاحظة أن الأبعاد السياسية لعملية التنمية أصبحت تشمل حزمة من الشروط والمعايير العالمية كشعارات الحرية والديمقراطية والتداول على السلطة ،وحرية الإعلام والحق في العمل الحزبي والنقابي و الجمعوي، وشفافية العمليات الإنتخابية...الخ من الشعارات المرفوعة في مرحلة ما يسمى العولمة.

والسؤال المطروح هل يمكن تطبيق هذه المبادئ في بلداننا العربية والإسلامية؟ وهل الشروط الموضوعية متوفرة لتطبيق هذه المبادئ ؟ وهل تتطابق هذه المبادئ مع المكونات الحضارية والثقافية للبلدان العربية والإسلامية ؟

1 الأمم المتحدة، قرار الجمعية العامة رقم 128/41 المؤرخ في 4 ديسمبر 1986،ص2.

2 عبد الوهاب محمود المصري ،**في سبيل تنمية بديلة و قضايا أخرى**، منشورات وزارة الثقافة ، سوريا ،2002،ص12.

3 عبد الله تركماني ،**التنمية في افريقيا ،المعوقات و آفاق المستقبل**، الحوار المتمدن ،العدد 2818، آخر تحديث 2011/08/02 ،على الرابط : www.ahewar.org/debat/show.art.asp

والواقع يثبت أن هذه المرجعية الغربية المهيمنة تختلف في جوهرها ومبادئها وتطبيقاتها عن واقعنا العربي و الإسلامي، رغم أن التراث والحضارة الإنسانية مشتركة وليست حكرا على شعب أو أمة من الأمم.

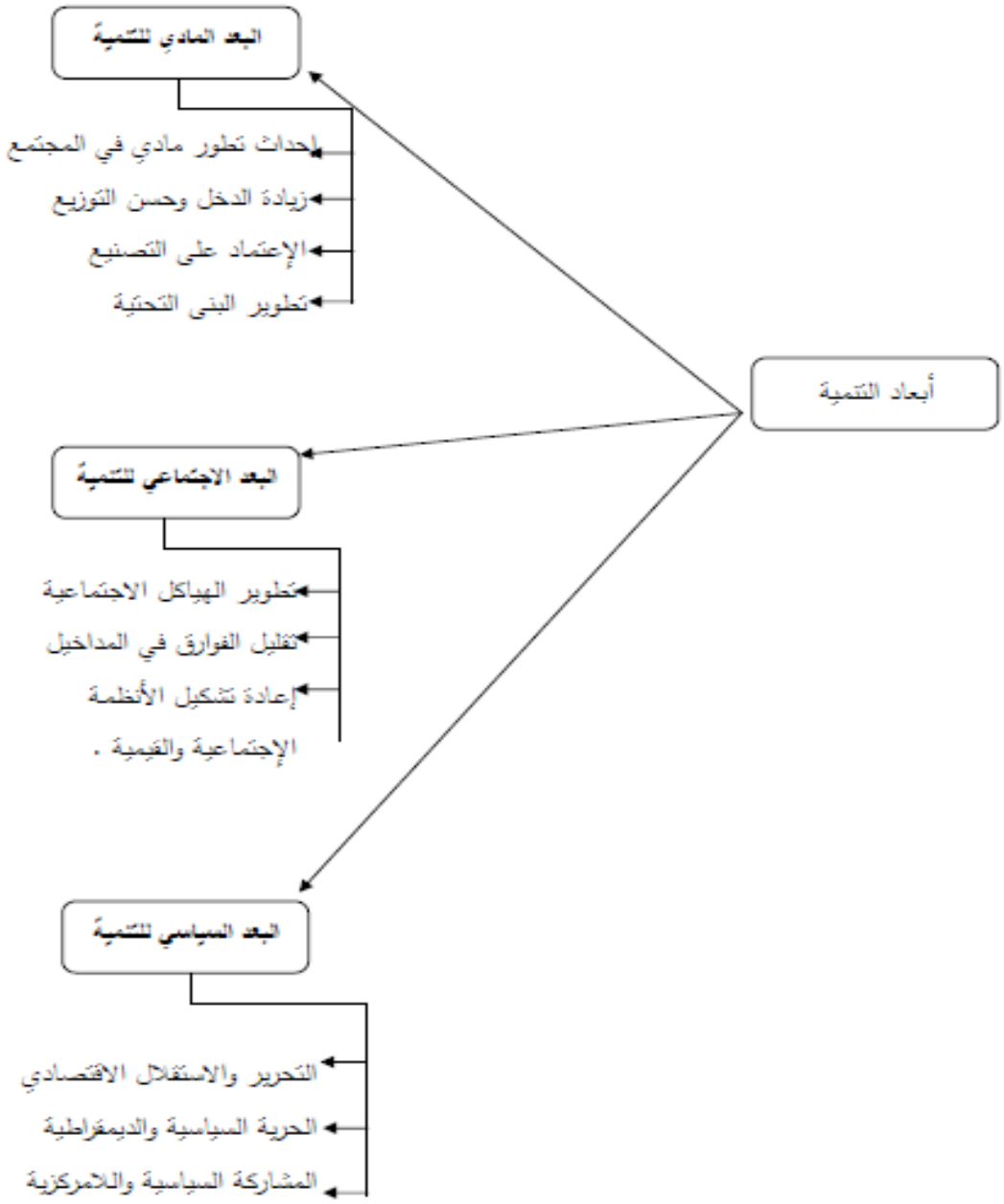

الشكل رقم 01 : أبعاد التنمية

المصدر : من اعداد الباحث

II. خصائص التنمية

التنمية هي التغيير المقصود الموجه والمخطط باتجاه تحقيق الأهداف وعلى ذلك فالتنمية لها خصائصها الواضحة يمكن أن نجملها في العناصر التالية:

أولا : التنمية عملية مشتركة وشاملة.

إن التنمية ذات أبعاد متعددة تشمل مجمل قطاعات المجتمع وبالتالي فإنها تعني إحداث التغيير الشامل في المجتمع.فهي عملية شاملة كونها تنظر إلى تغيير المجتمع ككل، وتحقيق النمو في مختلف قطاعاته وتتعامل مع المجتمع باعتباره نظاما كاملا، وبذلك فإنها عملية واسعة تغطي مجمل فعاليات ونشاطات وموارد المجتمع، أي أن التنمية تتناول بالتغيير جميع الأطر الإجتماعية والسياسية، و الإقتصادية والثقافية والإدارية، و بالتالي فإنها تمثل حالة إستراتيجية مركزية عامة لمختلف جوانب وأطر المجتمع ذلك لأن التنمية عملية حضارية متداخلة ولا تقتصر على جانب واحد من جوانب المجتمع وإنما تشمل مختلف قطاعاته [1].

ومع العلم أن التساؤل يطرح حول (كلية أو شمولية الحضارة)لأن التنمية هي نمط حياة جديد يتضمن قيما و اتجاهات ووسائل وأهدافا ،وأن مباشرة الأهداف ينبغي أن يسبقها ويصحبها ويعقبها فكر بصير يعصم من التقليد غير النافع ،وتقويم موضوعي خلاق يضع البدائل الرشيدة في سياق القيم الأساسية للمجتمع في نطاق إستراتيجية مرنة وهذا تفاديا للوقوع في تبني أنماط حضارية جاهزة لا تتماشى والقيم الأصيلة للمجتمع [2].

وقد مرت البلدان النامية في مراحل تنميتها بتجارب عديدة كانت في مجملها إستيراد لأنماط ونماذج جاهزة وكانت نتائجها سلبية على هذه المجتمعات.

وعليه يجب أن تكون عملية التنمية عملية واعية مدروسة محددة الأهداف والوسائل وفق إطار زمني مدروس كذلك لإستغلال ما هو متاح للمجتمع من موارد استغلالا عقلانيا [3] وترتبط مسألة شمولية عملية التنمية بخاصية الاستمرار لأن التنمية عملية مستمرة ومتصلة كونها ترتبط بعمليات التغيير المطلوب ومواكبتها في المجتمع ،فالتنمية مرتبطة بانقضاء فترة زمنية للحصول على نتائج مما يتطلب دوامها واستمرارها ،لأنّ المحيط الخارجي يعرف تغيّرات متشعبة وكثيرة، ناتجة عن التطورات المختلفة سواء التكنولوجية والعلمية أو السياسية و الإقتصادية والثقافية ومن هنا يجب أن تتصف عملية التنمية بصفة المرونة حتى تستطيع مواكبة هذه التغيرات، و من ثم تنعكس بصفة إيجابية على المجتمع.

ثانيا : التنمية عملية مخططة إن الهدف من التنمية هو تحقيق حياة أفضل للمواطنين وبما أن تحقيق ذلك لا يمكن أن يتأتى بشكل عشوائي أو تلقائي كان لابد من إستخدام التخطيط كأسلوب

---

[1] قيس المؤمن و آخرون، **التنمية الإدارية**، دار زهران للنشر و التوزيع ،الأردن ،عمان ،1997،ص11.

[2] جمال حلاوة و على صالح ، مرجع سبق ذكره ،ص 29 .

[3] Anne Dietrich**, le management des competences .** imprimerie vert, france, 2008.p 47 .

علمي منظم لتحقيقها .[1] ويتضمن التخطيط وضع الأهداف والسياسات وتطوير وتنمية الطرق والوسائل المؤدية إلى تحقيق ذلك، ولا مفر من استخدام أسلوب التخطيط ومبادئه وعناصره كأسلوب للتنمية الاقتصادية و الإجتماعية الشاملة لإخراج الإقتصاد المتخلف من ركوده [2] فالتنمية إذن عملية مخططة كونها تؤدي إلى إستخدام الموارد البشرية والمالية والمادية بأكفأ صورة ممكنة، وبطريقة علمية و إنسانية تستهدف سد احتياجات المجتمع، ذلك لأن التنمية عملية مقصودة ومستمرة تتطلب وضع مسارات و اتجاهات محددة لتحقيقها ،وعلى ذلك فإن حاجات ومتطلبات التنمية لا يمكن أن تترك لاعتبارات الصدفة والتنفيذ العشوائي.

فالتنمية تسعى لإحداث النمو والتطور في المجتمع بالصورة التي تقود إلى رفع مستوى المعيشة، وتستهدف تحقيق الرفاهية في المجتمع ،و التنمية تستهدف استقطاب الموارد المادية والبشرية المتاحة وتوجيهها لتوسيع قاعدة اقتصاديات المجتمع والحصول على معدلات نمو تقود إلى تحقيق أهداف المجتمع بما يضمن دعم الإستقرار الإجتماعي والسياسي فيه [3] وما يلاحظ أن البلدان النامية مرت بتجارب عديدة في مجال التنمية المخططة ولكن نتائجها كانت محدودة مقارنة بما تتوفر عليه من إمكانيات مادية رغم الاختلافات الموضوعية بين هذه البلدان. وتختلف ظروف البلدان النامية عن البلدان المتقدمة من حيث مسارها في التنمية، ذلك أنه البلدان النامية تحتاج إلى اختصار المراحل، ووضع آليات وسياسات تجعلها ترفع من مؤشرات التطور والتقدم.

فالفجوة الحضارية والتاريخية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية تحتاج إلى تخطيط فعال يضمن حصر الموارد المادية والبشرية ، ورسم الأهداف ووضع السياسات والبرامج من أجل الوصول إلى تحسين المستوى الإقتصادي و الإجتماعي للشعوب النامية. والتنمية بهذا المعنى هي عملية استثمارية تحتاج إلى إنفاق مبالغ مالية طائلة كونها تتطلب التوسع المخطط في مختلف القطاعات للوصول إلى نتائج إيجابية على المستوى الإقتصادي مما ينعكس إيجابا على الجانب الإجتماعي، في توفير مناصب العمل وتوفير الأجور والخدمات وزيادة قدرة الأفراد على الإستهلاك مما يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة للمجتمع.

ثالثا: التنمية مسؤولية إدارية : إن تحقيق التنمية يتطلب بالضرورة وجود أجهزة إدارية ذات فعالية لتحقيقها وعلى ذلك فإن عملية التنمية تعتمد أساسا على كفاءة الجهاز الإداري للدولة، فمن أجل الحكم الجيد يجب أن تكون لديك حكومة فعالة[4].

إن التنمية مسؤولية إدارية تقع على عاتق الدولة حيث أن الهدف الأساسي للإدارة هو التنمية ،و تقوم الدولة بهذه المهمة عن طريق إدارتها الفرعية في مختلف القطاعات الإقتصادية

[1] قيس المؤمن و آخرون ، مرجع سبق ذكره ،ص12.
[2] فؤاد مرسي ، مرجع سبق ذكره ، ص172.
[3] قيس المؤمن و آخرون ، مرجع سبق ذكره ،ص12.
[4] على بقشيش ، مرجع سبق ذكره ،ص73.

و الإجتماعية والسياسية و الثقافية، فالتنمية عملية إدارية تستوجب التخطيط العلمي في إطار الإمكانيات المتاحة بما يؤدي إلى تحقيق الأهداف المرسومة .[1] ويجب أن تتحلى إدارة التنمية بالكفاءة والفعالية حيث أن البيئة الإقتصادية والسياسية شديدة التغير لما أصبحت تشكله العولمة من ديناميكية على مختلف مناحي الحياة مما يجبر إدارة التنمية على مواكبتها، و الإستفادة من إيجابيات ها ومحاولة التقليل من جوانبها السلبية وقد أثبتت تجارب دول متعددة كثيرة أن مشكلة التنمية الأولى والمزمنة هي الفجوة الإدارية الناجمة عن الفرق الحاصل بين القدرة الإدارية التي بتطلبها التنفيذ والمتابعة الفعالة لخطط التنمية وبين القدرة الإدارية للأجهزة الموكل إليها تنفيذ هذه الخطط ومتابعتها [2].

ومن هنا ظهرت الحاجة إلى التأكيد على أهمية التنمية الإدارية المواكبة للتنمية الإقتصادية لإحداث تغييرات حقيقية في اتجاهات وأنماط سلوك الإداريين وقوة دوافعهم وعلاقات العمل بين الأجهزة والوحدات الإدارية التي يعملون فيها، وأساليبهم في حل المشكلات وتدريبهم على الوسائل الحديثة في جمع المعلومات، واتخاذ القرارات وابتكار الحلول الفعالة التي تستجيب بمرونة و إيجابية دائمة للتغيير والتجديد [3] ومن أجل النهوض بعملية التنمية يجب على الدولة أن تطور الجهاز الإداري باستمرار سعيا وراء رفع القدرة الإدارية للأفراد ،ووضع الهياكل التنظيمية المناسبة لحاجات التنمية وتبسيط نظم العمل و إجراءاته، وتحسين بيئة العمل التي تؤثر في الجهاز الإداري وتتأثر به وذلك لتحقيق أهداف خطط التنمية الإقتصادية بكفاءة عالية وبأقل التكاليف ،ولهذا يلعب الجهاز الإداري الدور الرئيسي في نجاح أو فشل خطط التنمية، فالتنمية الإدارية شرط أساسي لتهيئة الظروف المناسبة للتنمية الاقتصادية و الإجتماعية، سواء على مستوى المؤسسة أو على المستوى القطاعي (الزراعي الصناعي، التجاري، الخدمات) أو على المستوى الوطني. والتطور الشامل للجهاز الإداري للدولة يرفع مستوى قدراته الإدارية التي تمكن الدولة من القيام بوظائفها بشكل عام وخاصة الوظائف المرتبطة بإدارة التنمية [4]

إذن لا يمكننا أن نتكلم عن نجاح برامج وخطط التنمية ما لم يتوفر للدولة جهازا إداريا على درجة عالية من الكفاءة والفعالية ،و ذلك من خلال تطوير القوانين والأنظمة واللوائح وتدريب العاملين والتطوير التنظيمي للأجهزة الحكومية، وتطوير نظم العمل و إجراءاته ضمن إستراتيجية شاملة وواضحة ومفهومة لدى جميع العاملين.

وخلاصة القول أن التنمية تعني التغيير الشامل في أطر وبنى المجتمع من خلال أهداف ومؤشرات ترتفع بمستوى الأداء المادي والفكري إلى أعلى مستوى، وتحكم مسارات النمو باتجاه الزيادة

[1] قيس المؤمن و آخرون ، مرجع سبق ذكره ،ص14.
[2] جمال حلاوة و على صالح ، مرجع سبق ذكره ، ص182.
[3] زياد رمضان و آخرون ،**المفاهيم الإدارية الحديثة**،ط2، مركز الكتاب الأردني ،الأردن ،عمان ،2003،ص89.
[4] جمال حلاوة و على صالح ، مرجع سبق ذكره ،ص182.

لتحقيق الرفاهية في المجتمع وبالتالي فإن أساس ومنطلق التنمية يبنى على الإنسان وعلى ذلك فإن التنمية تبدأ بالإنسان وتنتهي عنده فهي أداته وهي هدفه.

الـمـطـلـب الثالث :معوقات التنمية.

تعاني غالبية البلدان النامية من عقبات عديدة تعيق مسيرة التنمية وهي مختلفة من مجتمع الى آخر، و إن كان يوجد حد أدنى مشترك بينها ومن أبرز هذه العقبات يمكننا ذكر مايلي:

أولا : غياب الأمن: حيث يلعب الأمن دورا هاما في عملية التنمية الوطنية، فوجود قاعدة متينة من الأمن و الإستقرار له دور في تنمية الإقتصاد الوطني وفي غيابه تواجه التنمية مخاطر عديدة ومن أهمها:

1- هروب رؤوس الأموال الى الخارج بحيث تعد هذه الظاهرة خاصية تتميز بها البلدان النامية، فغياب الأمن و الإستقرار السياسي وتفشي الفساد بمختلف أشكاله ،كلها عوامل طاردة لرؤوس الأموال باتجاه البلدان الأكثر استقرار وأمنا.

2- تناقص القيمة السياسية للبلد نتيجة عدم الإستقرار وغياب الأمن فالبلدان التي تعاني الحروب والقلاقل السياسية والأمنية تتناقص قيمتها السياسية وموقعها الإقليمي والدولي مما يؤثر على القطاعات الإقتصادية و الإجتماعية الأخرى. فقد قدرت منظمة الإغاثة الإنسانية البريطانية (أكسفكم) كلفة الحروب الأهلية والصراعات المسلحة في إفريقيا خلال الفترة من 1990الى 2005 نحو 300 مليار دولار شملت 23 بلدا إفريقيا، و هو حجم يساوي تقريبا حجم كل المساعدات المالية و الإقتصادية التي تلقتها هذه البلدان في الفترة نفسها .1

3- رفع درجة المخاطرة لدى المستثمرين ذلك أن رأس المال جبان كما يقال فهو يبحث على المناطق الآمنة التي يتوفر فيها مناخ الإستثمار أو ما يسمى المناطق الجاذبة للاستثمار.

4- إلحاق الأذى بقطاع السياحة خاصة في البلدان التي تعتمد بصفة كبيرة في مداخيلها على مداخيل السياحة ،وهي الحالات التي نلاحظها في مصر وتونس و اليمن وسوريا بعد اندلاع الثورات وأعمال العنف خلال سنتي 2011 و2012 .

ثانيا: معوقات سياسية: يعتبر العامل السياسي عاملا قويا في عملية التنمية لأن عدم توفر الإستقرار كما هو موجود في العديد من الدول النامية يشكل عائقا أمام عملية التنمية، فالبلدان النامية تعاني من مشاكل عديدة كالمديونية، واستنزاف الثروات الطبيعية والتدمير البيئي والفقر والبطالة والتضخم وارتفاع عدد السكان، مما يجعل اتجاه التنمية يكون سلبيا .ويمكن أن ننظر إلى العنصر السياسي من خلال عاملين:

على الصعيد الداخلي : يؤدي تعدد مهام الدولة في المجتمعات النامية الى إلقاء أعباء إضافية عليها رغم حداثة الدولة، فإن التنمية بحاجة إلى استقرار ففقدان الإستقرار السياسي وعدم الدقة في الخيارات

1عبد الله تركماني ،**التنمية في افريقيا ،المعوقات و آفاق المستقبل**، الحوار المتمدن ،العدد2818، آخر تحديث 2011/08/02 ،على الرابط : www.ahewar.org/debat/show.art.asp

السياسية هي في الغالب عقبات أمام التنمية، وكذلك الاستبداد السياسي واستغلال خيرات البلاد وتوظيفها لصالح فئة معينة أو حزب، وكذلك يعتبر التكامل الوطني أحد العوامل الأساسية لإنجاح عملية التنمية، فمشروع التنمية يجب أن يؤدي الى الوحدة الوطنية، إذ أن التنمية ذاتها مرتبطة بمقدار توسع و إجماع الفئات والجماعات المختلفة حول أهداف المجتمع .كما يؤدي غياب الحريات الديمقراطية وتهميش دور المرأة وانخفاض مستوى التعليم والثقافة، وتجاهل حقوق الأقليات وعدم الاعتراف بها الى عرقلة عملية التنمية وانسداد الأفق السياسي. ويجمع العديد من الخبراء أن أهم العراقيل السياسية التي تواجه عملية التنمية هي غياب النظم الديمقراطية، وغياب الحكم الرشيد مما أدى الى تفشي الفساد والقبلية والنزاعات العرقية التي أدت الى حروب أهلية طاحنة دمرت إمكانيات التقدم.

وعلى الصعيد الخارجي تلعب الحروب والنزاعات مع الدول المجاورة دورا سلبيا في عملية التنمية، حيث توجه الجهود المالية الى ميزانيات التسلح والإنفاق العسكري نتيجة التهديد الخارجي المستمر للدولة، وضرورة الاحتفاظ بقوات مسلحة كبيرة وهذا على حساب القطاعات الإقتصادية المنتجة. كما أن اختلال التوازن بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية يعرقل عملية التنمية ،حيث تشير الإحصائيات أن دول الشمال تتحكم بحوالي % 90 من الناتج الصناعي العالمي وتمتلك حوالي 84% من إجمالي النشاط التجاري العالمي ، في حين يبلغ وزنها السكاني حدود % 25 من سكان الكرة الأرضية، وهي تستهلك (12) ضعف مما تستهلكه دول الجنوب، ويبلغ متوسط دخل الفرد فيها بحدود 20 ضعف من متوسط دخل الفرد في دول الجنوب . [1]

ثالثا: معوقات إجتماعية : وتتمثل خاصة في إنتشار الأمية والجهل وتدني مستوى التعليم، حيث أن التغيير في النظم السياسية و الإقتصادية والقانونية يمكن أن يتحقق بسرعة أكبر من سرعة التغير المفروض في الثقافة العامة بل إن هذا هو جوهر المشكلة الإجتماعية للتنمية، كما يساهم التباين الإجتماعي بين طبقات المجتمع من النواحي الدينية والفكرية والعرقية في عرقلة جهود التنمية. إن عملية بناء الإنسان عملية شاقة تتطلب العديد من جهود ولا يمكن الإستفادة القصوى من الطاقات البشرية إلا من خلال بناء الإنسان عن طريق التعليم وتطويره، ومحاربة الأمية والقضاء عليها ورفع المستوى الصحي ، وتوفير الغذاء الكامل وتأمين الوقاية والعلاج من الأمراض أي بصفة إجمالية تأمين الحاجيات الإنسانية الضرورية التي تحفظ كرامة الإنسان . [2]

رابعا : معوقات تنظيمية و إدارية وتتمثل في بعض المظاهر نذكر منها ما يلي:

1- غياب فكر إداري مستنير يقود عملية التنمية ووجود فوضى في التخطيط وعدم التنسيق بين برامج التنمية.فالتنمية تحتاج الى ما يعرف بإدارة التنمية التي تدير الموارد المادية والبشرية

---

[1] بغداد كربالي و محمد حمداني ،**استراتيجيات و سياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية و التكنلوجية بالجزائر**، مجلة علوم إنسانية ،العدد 45 ، جانفي 2010 ،ص5 ، على الرابط : www.ulum.nl .

[2] مصطفى عبد الله الكفري ،**أهم عوائق التنمية في البلددان العربية**،مجلة الحوار المتمدن،العدد 965، آخر تحديث : 2004/09/23 ،على الرابط :www.ahewar.org/debat/show.art.asp .

للمجتمع بعقلانية ورشادة ،وذلك باستغلال ما هو متاح بصفة إقتصادية وبما يحقق أهداف المجتمع.

2- زيادة التضخم التنظيمي والوظيفي للجهاز الحكومي وتحوله الى هيكل هش وقد اقترن هذا التضخم المؤسسي بتداخل وازدواج في اختصاصات أجهزته وتفاقم مشكلة التنسيق على مختلف المستويات.

3- نمو الأعراض البيروقراطية من إفراط في الرسمية والشكلية والجمود ومقاومة التغيير و تحويل الوسائل الى غايات.

4- وجود الاتجاهات غير الإنتاجية في الجهاز الإداري حيث يوجه النشاط الإداري لخدمة أهداف أخرى غير الأهداف المرجوة منها ، بالإضافة إلى رغبة البيروقراطيين في تفضيل تحقيق مصالحهم الفردية على حساب المصلحة العامة أي الفساد الإداري.

5- إنتشار المظاهر السلبية في المؤسسات الإدارية نتيجة انحصار المد القيمي الأخلاقي وتحلل العاملين فيها من القيم المهنية والأخلاق الوظيفية التي توجه سلوكهم وتحكم قراراتهم وترشد تصرفاتهم الرسمية وغير الرسمية .

خامسا: معوقات طبيعية :حيث تعاني الكثير من البلدان النامية في إفريقيا وآسيا من التغيرات المناخية خاصة إزدياد حدة موجات الجفاف و الفيضانات والكوارث الطبيعية وشح المياه ،إضافة إلى أخطار المجاعات والكوارث الطبيعية والأوبئة.

خلاصة :

من خلال الفصل الأول قمنا بمحاولة التعريف بالفساد و التنمية .

حيث تناول المبحث الأول شرح لمختلف التعريفات الشائعة للفساد ، كما بينا أنواعه و مجالات انتشاره .

أما المبحث الثاني فقمنا من خلاله بتتبع مسار تطور التنمية والتفرقة بين مختلف مفاهيمها ، و مختلف الأبعاد التي تأخذها عملية التنمية إقتصاديا وسياسيا و إجتماعيا و خصائصها و معوقاتها

من خلال هذه العناصر توصلنا إلى الإقرار بمدى توسع مفاهيم كل من الفساد و التنمية حيث لايمكن حصرهما في عناصر محددة فهما يختلفان باختلاف المكان و الزمان الذي يتم دراستهما فيه .

الفصل الثاني

العلاقة بين الفساد الإدا ري

و التنمية

تمهيد :

سنحاول في هذا الفصل تكوين صورة شاملة حول الفساد الإداري و انعكاسه على التنمية ، حيث سنتناول في المبحث الأول مفهوم الفساد الإداري و سنحاول الإحاطة بأسبابه و العوامل التي تجعل منه واقعا و كذا مظاهره في مختلف المجالات.

أما المبحث الثاني فسنتطرق من خلاله الى اسقاطات الفساد الإداري على التنمية و تبيان صوره في مختلف مجالات التنمية و كيف يمكن أن يؤثر عليها .

المـبـحـث الأول : تحديد مفهوم الفساد الإداري.

المـطـلـب الأول : مفهوم الإدارة .

- الإدارة بالمفهوم العام هي إنجاز الأهداف من خلال القيام بالوظائف الإدارية ، والتي هي"" التخطيط والتنظيم والتوظيف والتوجيه والرقابة "" ، وبمعنى آخر هي تحقيق أقصى ما يمكن بأقل ما يمكن من خلال نفس الوظائف السابقة ،وهذا لا يعني أن تهمل مستلزمات ومتطلبات العمل الضرورية. [1]

- كما أن للإدارة عدة تعريفات أخرى عرفها العديد من علمائها نوجز منها الأتي:

- تحديد ما يجب أن يقوم به العاملون من اجل تحقيق الأهداف المحددة ثم التأكد من أنهم يقومون بذلك بأفضل الطرق واقل التكاليف.
- تحديد الأهداف المطلوب إنجازها وتخطيط وتنظيم وقيادة وتوجيه ورقابة جهود المرؤوسين من اجل تحقيق هذه الأهداف بأقصى كفاءة.
- تنظيم استخدام الموارد المادية والمالية والبشرية من اجل تحقيق أهداف محددة.
- إنجاز الأشياء والوصول إلى الأهداف من خلال الآخرين.
- قيادة مجموعة من الأفراد للوصول إلى هدف محدد بصرف النظر عن طبيعة أو مشروعية هذا الهدف.
- تحديد الأهداف المطلوب تنفيذها وتخطيط وتنظيم وتوجيه وقيادة وتنسيق وتنمية جهود ومهارات العاملين من اجل تنفيذ هذا الهدف.

- كما أن الإدارة تجمع بين تجمع بين العلم والفن فالإدارة كعلم هي مجموعه من المبادئ والأسس والقوانين والنظريات الخاصة بقيادة وتوجيه جهود وأنشطة المرؤوسين نحو تحقيق هدف محدد. الإدارة كفن هي مجموعه من المهارات والقدرات والمواهب والخبرات التي يكتسبها المديرون من واقع الممارسة الفعلية والخبرة العملية .

---

[1] عبد القادر جبريل فرج جبريل ،**الفساد الإداري عائق الإدارة والتنمية والديمقراطية** ، دراسة غير منشورة ،الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي ،2010،ص3.

المطلب الثاني : مفهوم الفساد الإداري.

ليس هناك تعريف محدد للفساد ، لكن هناك عدة توجهات متنوعة تتفق كلها في كون أن الفساد هو إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص ما يؤذي إلى إلحاق الضرر بالمصلحة العامة ، وسنورد في هذا الصدد بعض التعريفات المختلفة التي سعت لتحديد وإثراء ماهية الفساد الإداري وهي كالتالي:

عرفته **(منظمة الشفافية الدولية)** بأنه ":كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة لنفسه أو جماعته" .

ويعرفه **(البنك الدولي)**" سوء استغلال السلطة العامة من أجل الحصول على مكاسب خاصة " .

وتعرفه **(موسوعة العلوم الاجتماعية)**" باستخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح أو منافع خاصة " .

وتعرفه الموسوعة الحرة **(Wiki pedia)** : الفساد مفهوم عام يصف أي تنظيم أو نظام مستقل لا يتم أداء جزء من واجباته أو مهامه بالشكل المعتاد أداؤه بصورة طبيعية أو أدائه بصورة خاطئة تخالف الغرض الأساسي من تحديد النظام " [1].

ويعرفه **(فيتو تانزي)** بأنه " تعمد مخالفة مبدأ التحفظ الحرص على تطبيق قواعد العمل في التعامل مع كافة الأطراف بهدف الحصول على مزايا شخصية أو مزايا لذوي الصلة " [2].

ويعرفه **(Lamber dorff)** بأنه " مخالفة القواعد التي تحكم اللعبة بطريقة لا يتوقعها الآخرون ويمكن أن يترتب على هذه المخالفة منافع لأكثر من طرف " [3].

" ويقصد بالفساد الإداري إساءة استعمال السلطة الحكومية للحصول على مكاسب أو منافع خاصة بالمخالفة لما تنص عليه القواعد أو القوانين أو التشريعات أو اللوائح الحاكمة للعمل الحكومي " [4].

ويقصد بالفساد الإداري إتيان أفعال تمثل أداء غير سليم أو إساءة أو استغلال لوظيفة تنطوي على سلطة ، بما في ذلك أفعال الامتناع توقعا لميزة أو للحصول على مزية يوعد بها أو تعرض أو تطلب بشكل مباشر أو غير مباشر ، أو إثر قبول مزية ممنوحة بشكل مباشر أو غير مباشر سواء للشخص ذاته أو لصالح شخص آخر " [5] " ويقصد بالفساد الإداري الخروج عن القانون والنظام وعدم الالتزام بهما، أو استغلال غيابهما من أجل تحقيق مصالح سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية للفرد أو جماعة معينة، فهو سلوك يخالف الواجبات الرسمية للمنصب العام تطلعا لتحقيق مكاسب خاصة مادية أو معنوية " [6].

" وهناك من يرى أن الفساد أزمة أخلاقية يعرف على أنه سلوك لا أخلاقي للموظف العام " [7].

---

[1] حمدي عبد العظيم ، **عولمة الفساد** ، ط1 ، الدار الجامعية،الإسكندرية، 2008 ،ص13 .
[2] بوريس بيجو فيتش ، **آراء في الفساد : الأسباب والنتائج** ، مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن، 2004 ،ص23 .
[3] حمدي عبد العظيم ،مرجع سبق ذكره ، ص13 .
[4] نفس المرجع ، ص23 .
[5] نفس المرجع ، ص13 .
[6] بلال خلف السكارنة ، **أخلاقيات العمل** ،ط1 ،دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان، 2009 ،ص281 .
[7] ناصر عبيد الناصر ، **ظاهرة الفساد**، دار المدى ، دمشق ، 2002 ،ص68 .

المطلب الثالث : أسباب الفساد الإداري و مظاهره .

أولا : أسباب الفساد الاداري .

الفساد الإداري هو نتاج لمجموعة من العوامل والأسباب المتداخلة و المتشابكة ، والتي لا يمكن تحييد احدها عن الآخر، فكلها ساهمت من قريب أو بعيد ولو بشكل متفاوت بتنامي واستفحال هذه الظاهرة المرضية الخبيثة كالجرثومة في جسم المؤسسات الحكومية ، وبشكل عام يمكن إجمال أهم الأسباب المؤدية للفساد الإداري في النقاط التالية:

1- **الأسباب الاجتماعية للفساد الإداري** " :تعد العوامل الاجتماعية والثقافية سبباً له أهميته الخاصة في نشأة الفساد الإداري وانتشاره داخل المجتمع الجزائري ،وتؤكد بعض القيم الثقافية التقليدية السائدة في الدول النامية على فكرة العائلة الممتدة، وارتباط الفرد بعائلته وأقاربه وأصدقائه وأبناء قريته التي ينتمي إليها؛ ولذلك يتوقع منه في حالة توليه منصباً إدارياً مهماً في الجهاز الإداري بالدولة، أن يقدم خدماته لهؤلاء الأفراد الذين تربطه بهم صلات خاصة ، وتتمثل هذه الخدمات في إيجاد الوظائف وفرص التعليم والحصول على مزايا عينية وأدبية، ويصل الأمر إلى مخالفة القانون أو مبدأ تكافؤ الفرص، من أجل محاباة الأهل والأصدقاء، ما يترتب عليه ظهور قيم الفساد بكافة صوره في ممارسة الوظيفة العامة " ، إن تصدع منظومة القيم والأخلاق لدى الموظفين الحكوميين من أكبر المسببات الاجتماعية التي تسهم في إشاعة الفساد الإداري في المؤسسات الحكومية ، فتراجع دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية (الأسرة والمدرسة ودور العبادة) عن لعب أدوارها في صقل وتنشئة وتهذيب سلوك أبنائها سمح بخلق جيل فاسد من الموظفين الحكوميين ، إن عدم الاهتمام بالجانب السلوكي التربوي للأطفال من خلال غرس القيم النبيلة والأخلاق الفاضلة في نفوسهم منذ الصغر سوف يؤذي حتما في المستقبل إلى انتهاج سلوكيات غير حميدة كقبول الرشوة وعدم مسؤولية وعدم احترام القانون ، ويمكن إيجاز بعض الأسباب الاجتماعية المؤدية للفساد الإداري ومن أهمها:

- سيادة القيم التقليدية والروابط القائمة على النسب والقرابة.
- عدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب.
- حب الترف، الطمع والجشع، وغياب القدوة الحسنة.
- انتشار الجهل والتخلف والفقر ونقص معرفة الأفراد بحقوقهم " فغالبا ما يكون العامل الأساسي لفساد الموظف العام ووقوعه في براثن هذا الوباء هو حاجته الماسة للنقود، فهو دافعه في أغلب الأحيان إلى ارتكاب العمل الفاسد " [1].

"ويعد الفقر وتدني معدلات الأجور من الأسباب التي تؤدي إلى شيوع الفساد في المجتمع وخاصة عندما تكون الرواتب تشكل عصب حياة الموظف العام " .

[1] هاشم الشمري،إيثار الفتلي، **الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية**، ط1 ، دار اليازوي العلمية للنشر والتوزيع،عمان، 2011،ص40 .

2- **الأسباب الاقتصادية للفساد الإداري** :تلعب العوامل الاقتصادية السائدة في بعض المجتمعات دورًا مؤثرًا في انتشار قيم الفساد وتغلغلها في أحشاء المجتمع، وتزداد فاعلية هذه العوامل بصفة خاصة في الدول التي تتبنى سياسة إنمائية رأسمالية محورها التركيز على اعتبارات النمو الاقتصادي الحر، دون الاهتمام بتحقيق المساواة في تكافؤ الفرص والعدالة في التوزيع الثروة والدخل ، ويترتب على ذلك ظهور شرائح اجتماعية جديدة تمتلك الثروة دون أن يكون لها نفوذ إداري ، عندئذ تلجأ تلك الشرائح إلى شراء الذمم واستمالة أصحاب النفوذ الإداري باستخدام أساليب فاسدة، كالرشوة والعمولات والإغراءات المختلفة التي تقدم للمسئولين ، بهدف الحصول على منافع ومصالح خاصة ، لا سيما أن الكثير من الموظفين الحكوميين خصوصا في الدول النامية يعانون من نقص كبير في الرواتب والامتيازات ، ما يعني عدم قدرتهم على الوفاء بمتطلبات المعيشة الكريمة ، ومن هنا يجد الموظفين أنفسهم مضطرين لتقبل الهدايا والرشاوى والإكراميات من طرف تلك الفئة الفاسدة ليسدوا النقص المادي الناتج عن ضعف رواتبهم " إن انخفاض مستويات الأجور في القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص يؤدي إلى تقاضي الموظف الرشوة لتحقيق التوازن مع الإنفاق الخاص " [1] فتدني رواتب وأجور الموظفين الحكوميين وارتفاع مستوى المعيشة يشكل بيئة ملائمة لقيام بعض الموظفين بالبحث عن مصادر مالية أخرى حتى لو باستخدام أساليب الكسب غير المشروع كالرشوة والاختلاس.

3- **الأسباب القانونية والإدارية للفساد الإداري** :يحدث الفساد الإداري في كثير من الأحيان نتيجة لاعتبارات إدارية وقانونية، تتمثل في غياب الأبنية والمؤسسات، فضلا إلى عدم وجود القوانين الرادعة للفساد ، الشيء الذي يؤدي هذا إلى إطلاق يد العناصر البيروقراطية وخاصة العناصر العليا منها في تنفيذ ما تراه محققاً لمصالحها الخاصة، مستخدمة في ذلك الأساليب المتنوعة للفساد الإداري، وهذا ما يؤكده **(أرثر لويس)** قائلاً" :إن اتجاه القادة الإداريين لاستغلال مناصبهم العامة في تحقيق مصالحهم الذاتية، وتكديس الثروات وتقاضي الرشاوى والعمولات، أو من خلال الأساليب التي يلجأ إليها أصحاب رؤوس الأموال الخاصة المحلية والأجنبية لحماية مصالحهم وتجاوز الإجراءات الروتينية المعقدة للإدارات البيروقراطية، بتقديم الرشاوى والعمولات إلى مديري تلك الإدارات، حيث يترتب على هذه الأوضاع ظهور الفساد في ممارسة الوظيفة العامة " وقد يرجع الانحراف الإداري عموما إلى الأسباب القانونية والإدارية التالية غياب قواعد العمل والإجراءات المكتوبة ومدونات السلوك للموظفين في القطاع العام.

سوء صياغة القوانين واللوائح المنظمة للعمل، وذلك نتيجة لغموض مواد القوانين أو تضاربها أو تعدد وتعقد إجراءاتها في بعض الأحيان، الأمر الذي يعطي الموظف الفرصة للتهرب من تنفيذ القانون والالتفاف عليه، أو الذهاب إلى تفسيره بطريقته الخاصة التي قد تتعارض مع مصالح المواطنين.

- الإدارة البيروقراطية والمركزية وعدم السماح للموظفين بالمشاركة في التسيير واتخاذ القرارات الإدارية ورسم سياسة المؤسسة الحكومية.
- غياب التشريعات والأنظمة التي تكافح الفساد الإداري وتفرض العقوبات على مرتكبيه.

[1] المرسي سيد حجازي، **التكاليف الاجتماعية للفساد**،مجلة المستقبل العربي، العدد266 ،بيروت ، ،أفريل 2001 ،ص21 .

- ضعف أجهزة الرقابة الداخلية في المؤسسات والشركات الحكومية.
- استمرار واستيطان أصحاب المناصب الإدارية والحكومية في مراكزهم.
- إغراق المسئولين في حياة الرفاه من خلال المزايا الكبيرة الممنوحة لهم كالسيارات الفخمة و الإقامات الفاخرة.

4- **الأسباب السياسية للفساد الإداري** ": ففيما يتعلق بالجوانب والأسباب السياسية الملازمة لظاهرة الفساد، يمكن القول أن عوامل مختلفة تقف وراء شيوع هذه الظاهرة تتناغم في شدتها ودرجتها طردياً مع تنامي ظاهرة الفساد، منها عدم وجود نظام سياسي فعال يستند إلى مبدأ فصل السلطات وتوزيعها بشكل انسب أي غياب دولة المؤسسات السياسية والقانونية والدستورية، وعند هذا المستوى تظهر حالة غياب الحافز الذاتي لمحاربة الفساد في ظل غياب دولة المؤسسات وسلطة القانون والتشريعات تحت وطأة التهديد بالقتل والاختطاف والتهميش والإقصاء الوظيفي وهناك عامل آخر يتعلق بمدى ضعف الممارسة الديمقراطية وحرية المشاركة الذي يمكن أن يسهم في تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي ذلك أن شيوع حالة الاستبداد السياسي والدكتاتورية في العديد من البلدان يسهم بشكل مباشر في تنامي هذه الظاهرة وعندها يفقد النظام السياسي أو المؤسسة السياسية شرعيتها في السلطة وتصبح قراراتها متسلطة بعيدة عن الشفافية " [1] فأغلب الباحثين يتفقون على أن أكثر النظم إفرازًا للفساد الإداري ومظاهره هو النظام الديكتاتوري الأبوي ،Patrimonial Rule الذي يتركز في شخصية حاكم مستبد يتمتع بسلطة مطلقة تصل عادة إلى حد الاستبداد الكامل وتحيط به نخبة محدودة من أهل الثقة، الذين يتصفون بالولاء الكامل لشخصه، ويعملون على إجهاض روح المبادرة والرقابة الشعبية والإدارية، ما يشجع على ظهور صور الفساد المختلفة ، فالسلطة المطلقة مفسدة مطلقة ، وهناك عامل آخر يتعلق بقلة الوعي السياسي وعدم معرفة الآليات والنظم الإدارية التي تتم من خلالها ممارسة السلطة، والذي يرجع عادة إلى عامل نقص الكفاءة والخبرة بين موظفي الإدارات الحكومية، كل هذه العوامل السياسية مجتمعة خلقت جوا من عدم الاستقرار السياسي مما يهيأ الجو للفساد الإداري للانتشار والتنامي ويمكن إجمال عموم المسببات السياسية في النقاط التالية:

- عدم وجود نية صارمة من طرف الحكومات في محاربة الفساد الإداري ، فضعف الإرادة لدى القيادة السياسية لمكافحة الفساد الإداري ، وذلك بعدم اتخاذ أية إجراءات وقائية أو عقابية جادة بحق عناصر الفساد بسبب انغماسها نفسها أو بعض أطرافها في الفساد الإداري.
- ضعف مؤسسات مكافحة الفساد الإداري، بالإضافة إلى تغافل الجهات الرقابية العامة عن التعامل مع الصفقات المشبوهة وعمليات السمسرة.
- "عدم تطبيق نظام المساءلة بشكل دقيق على جميع أجهزة الدولة " [2]
- "تمتع بعض المسئولين بحصانات تجعلهم بمنأى عن المحاسبة، واقتصار المحاسبة على صغار الموظفين دون الكبار " .
- عدم تكريس الحكومات لمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة والعدالة في توزيع الثروة والدخول.

---

[1] ياسر خالد بركات الوائلي ،**الفساد الإداري، مفهومه ومظاهره وأسبابه** ، مجلة النبأ، العدد80 ، 2006.

[2] خالد بن عبد الرحمن آل الشيخ ،**الفساد الإداري من وجهة نظر المدانين بممارسته والمعنيين بمكافحته بالمملكة العربية السعودية** ، دراسة غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،المملكة السعودية،2008 ،ص101.

- "ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة في الرقابة على أداء المؤسسات الحكومية أو عدم تمتعها بالحيادية في أداء عملها " [1].

5- **الأسباب الإعلامية للفساد الإداري :** فعدم فعالية السلطة الإعلامية وقصورها في توعية الناس بأضرار وأشكال الفساد الإداري يعد من أهم المسببات المشيعة لمظاهر الفساد الإداري في سلوكيات الموظفين الحكوميين ، فغياب حرية الإعلام وعدم السماح لها أو للمواطنين بالوصول إلى المعلومات والسجلات العامة يحول دون ممارستهم لدورهم الرقابي على أعمال المؤسسات الحكومية، الشيء الذي يسهم في تمادي وتفنن الموظفين في امتهان الفساد الإداري بعيد عن كل أشكال المتابعات الإعلامية التي تفضحهم وتكشف أساليبهم الملتوية للرأي العام وتضيق عليهم الخناق.

ثانيا: مظاهر الفساد الإداري:

تتعدد مظاهر وصور الفساد ولا يمكن حصر هذه المظاهر بشكل دقيق وكامل ، فهو يختلف باختلاف الجهة التي تمارسه أو المصلحة التي يسعى لتحقيقها ، فقد يمارسه فرد أو جماعة أو مؤسسة خاصة أو رسمية أو أهلية ، وقد يهدف لتحقيق منفعة مادية أو مكسب سياسي أو مكسب اجتماعي ، وقد يكون الفساد فردي يمارسه الفرد بمبادرة شخصية ودون تنسيق مع أفراد أو جهات أخرى ، وقد تمارسه مجموعة بشكل منظم ومنسق ، ويشكل ذلك أخطر أنواع الفساد فهو يتغلغل في كافة بنيان المجتمع إداريا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا ،ويمكن إجمال أهم المظاهر التي يتمثل بها الفساد الإداري في النقاط التالية:

1. **الاختلاس والسرقة ونهب المال العام :** فمن بين أخطر مظاهر الفساد الإداري المتفشي في المؤسسات الحكومية هو إهدار وتبديد المال العام عن طريق شتى أساليب وطرق التحايل والنهب والسرقة والاختلاس والإسراف التي ينتهجها بعض الموظفين العامين ، الشيء الذي ساهم في الإضرار بمقدراتنا المالية وتبديد لثرواتنا القومية، الشيء الذي أنهك مختلف المؤسسات الحكومية للمضي قدما، وعرضها للإفلاس والإغلاق والخصخصة، ومختلف العقوبات والمتابعات القضائية في الوقت الذي كان المجتمع في حاجة ماسة لهذه الأموال للقيام بالمشاريع التي تكفل متطلبات التنمية المنشودة " ونعني باختلاس المال العام حيازة كاملة للشيء بعنصريه المادي والمعنوي بغير رضا مالكه أو حائزه " [2] " كما نعني باختلاس المال العام الحصول على أموال الدولة والتصرف بها بغير وجه حق ، ويعمل الاختلاس على زيادة اتساع رقعة الاقتصاد الريعي ويطرد النقود خارج دائرة الإنتاج " [3] وتعتبر جريمة الاختلاس جريمة احتيالية يحتاج حدوثها إلى الذكاء والتخصص واصطناع المبررات العقلية والمنطقية ، استنادا إلى المنصب الذي يتولاه المختلس والذي عادة ما يكون من ذوي الخبرة والثقافة والتمرس في إدارة مناصب مالية أو إدارية ، حيث يقوم بالاستيلاء على العهدة المادية أو المعنوية المؤتمن عليها بحكم وظيفته أو صلته المباشرة أو غير المباشرة بالشيء موضع الاختلاس بغير رضا أو علم أو موافقة مالكه أو حائزه ، وتحدث

---

[1] بلال خلف السكارنة ، مرجع سبق ذكره ، ص286 .

[2] حمدي عبد العظيم ،مرجع سبق ذكره ، ص27

[3] بشير مصيطفي ،**الفساد الاقتصادي ، مدخل في المفهوم والتجليات**، مجلة بحوث اقتصادية عربية،،العدد13 ،مصر،السنة 2006 ،ص 127.

واقعة الاختلاس بصفة منفردة لفرد لا يشترك معه فيها أحد وذلك بسبب ظروف تتعلق به دون غيره تدفع به إلى الجريمة.

2. **الرشوة والربح الغير مشروع :** يقول **(جونار ميردال)** في تحليله للفساد الإداري في دول جنوب آسيا " إن الرشوة صارت من الحقائق الثابتة في الأجهزة الإدارية في هذه الدول، حيث تعاني كل الإدارات الحكومية والوكالات والشركات العامة ومكاتب التصدير وإدارات الضرائب من انتشار الرشوة على نطاق واسع، بحيث يمكن القول إنه متى ُأعطيت السلطة لأي موظف سيكون هناك مجال للرشوة، والتي من دورها لا يسير دولاب العمل الإداري " وتعد الرشوة من أكثر مظاهر الفساد شيوعا وانتشارا وتأثيرا ، والرشوة تعني الحصول على الأموال أو أية منافع أخرى من أجل تنفيذ عمل مخالف لأصول المهنة وهي ليست ظاهرة عابرة أو عرضية إنما ظاهرة مؤثرة يلتمسها كل فرد في تعامل وسلوك الموظف مع عامة المجتمع عندما يريد استغلال سلطته ، وقد عرفت الرشوة انتشارا واسعا عند صغار الموظفين وعند كبار المديرين ، وهي تختلف بشكلها وطبيعتها ، فقد تكون ذات قيمة مادية أو تكون ذات طبيعة عينية ، وقد تأخذ مفاهيم وتفسيرات عدة، فمنهم من يسميها هدية ومنهم من يسميها مساعدة ومنهم من يسميها إكرامية والكل يعي أنها رشوة لا تجوز بأي وجه حق مهما اختلفت تسمياتها[1].

3. **المحاباة والمحسوبية :** تعتبر من أكثر مظاهر الفساد خطورة والأصعب علاجا، فهي تنجم عن استغلال المنصب الحكومي للاستفادة الشخصية لمصلحة الفرد و محاسبيه دون وجه حق، فهو فساد ناتج عن سوء نية وسوء قصد مع سبق الإصرار عليه لإعطاء حق من يستحق إلى من لا يستحق ، وأساس التمييز الصلة (الجهوية والقرابية) ، وبذلك تستغل الموارد وتشغل المناصب من قبل غير المؤهلين ، مما يؤدي إلى تركم ثروات هائلة لدى بعض الأفراد ، فتنشأ آثارا سلبية تنعكس على حياة المجتمعات والمواطنين نتيجة لهذه الممارسات.

4. **التزوير :** ويعد من أخطر الظواهر المنتشرة بكثرة في المؤسسات الحكومية ، ويقصد به اصطناع الأوراق والمستندات، وتقليد التوقيعات والأختام الرسمية أو الحكومية عن طريق الطباعة للشهادات والشيكات والأوراق التجارية والنقود المالية وهذا باستخدام تقنيات تكنولوجية حديثة وقد يحدث التزوير أيضا بالأساليب التقليدية العادية أو اليدوية ، ويعتمد التزوير على الذكاء العقلي وفن التقليد ، وعادة ما يزور الموظف لمصلحته الخاصة أو مصلحة الغير للحصول على ثمن أو مقابل من عملية التزوير ، نستطيع القول أن التزوير يعد جريمة اقتصادية وإدارية تعتمد على تقليد ومحاكاة الحقيقة أو اختلاقها أو تحريفها بقصد غش الآخرين ، وهذا من أجل جني أو الحصول على منفعة ومصلحة لشخصه أو غيره.

5. **الغش :** وهو يعد من أكثر المظاهر انتشارا في المرافق العمومية ، وهو يعد من الأساليب الاجتماعية الملتوية التي يلجأ إليها بعض الفاسدين من موظفي الإدارات العمومية بهدف خداع الآخرين الذين يقبلون على طلب واقتناء خدماتها لتحقيق منافع ومصالح خاصة، فالغش سلوك إجرامي غير أخلاقي وظاهرة مرضية استوطنت نفوس بعض المرضى من موظفي الإدارات العامة لتحقيق منافع على حساب الآخرين أو للحصول على مكاسب مالية دون وجه حق.

[1] بشير مصيطفي ، مرجع سبق ذكره ، ص 130.

6. **الابتزاز** : وهو سلوك غير أخلاقي متفشي لدى الكثير من المسئولين الكبار في المؤسسات الحكومية ، ويقصد به قيام كبار العاملين في قمة الهرم الوظيفي في المؤسسات الحكومية بالاحتيال لإجبار المتعاملين معهم على تقديم مبالغ نقدية أو أشياء عينية أو غيرها ، وتهديدهم بأنهم في حالة عدم تقديم ما يطلب منهم يقومون بإيذائهم بدنيا أو نفسيا أو مراقبتهم أو تلفيق التهم لهم أو الإساءة والتشهير بهم بين الناس وعبر وسائل الإعلام ، أو إحالتهم على التحقيق الإداري أو توقيع عليهم جزاءات وعقوبات إدارية ، أو حرمانهم من بعض المزايا ، الأمر الذي يجبر ضحاياهم على الاستجابة والرضوخ لتهديداتهم ودفع أو تقديم المقابل المالي أو العيني أو العلاقة غير المشروعة مع النساء والفتيات الخاضعات لنفوذهم وسلطاتهم مقابل الترقية أو الحوافز المكافآت.

7. **الواسطة** : فمن بين أهم مظاهر الفساد الإداري المتفشي في إداراتنا العامة استعمال الواسطة وتعد الواسطة من الظواهر الاجتماعية العامة التي تسود معظم المجتمعات إلا أنها تختلف من مجتمع إلى آخر ، وتعتبر المجتمعات النامية أكثر تأثرا بها وبممارستها من المجتمعات المتقدمة وذلك لبيئتها الحضارية والاجتماعية القائمة على استمرار العلاقات الأولية التقليدية وما يرتبط بها من قيم ومعايير ثقافية " وهي تعد وسيلة أو أداة يستخدمها الفرد أو الأفراد للوصول إلى شخص يملك سلطة القرار لتحقيق مصلحة لشخص أو أكثر، وهي خارج القنوات واللوائح التنظيمية الرسمية ، وأحيانا ما تستخدم باسم عاطفة الخير وما يعرف بالشفقة أو الشفاعة [1] " .

8. **التباهي والتعسف في استعمال النفوذ والسلطات الممنوحة للموظف** : وهو سلوك غير أخلاقي ،إذ وفي غياب الرقابة يستغل الموظفون العموميون مواقعهم وصلاحياتهم في ابتزاز المواطنين للحصول على مكافآت غير قانونية ، دون اعتراض الأفراد خوفا من معاداة موظفي الحكومة والتعرض للأذى الشخصي " مما يؤدي إلى حرمان المواطن من حقه في الاعتراض على أي استغلال للسلطة ، مما يؤدي إلى زيادة الفساد واستفحاله ، فتصبح الوظيفة بالنسبة لمثل هؤلاء الموظفين مرتعا خصبا للتسلط وبسط النفوذ وتحقيق الأهداف والمصالح الخاصة الغير المشروعة على حساب الأهداف والمصالح العامة المشروعة " [2] فجهل بعض الموظفين ووصول غالبيتهم للحصول على الوظيفة بالطرق الغير المشروعة جعلهم يتباهون ويختالون في استعمال السلطات الممنوحة لهم ، ويتعسفون في استعمالها من أجل كيد المواطنين والتحايل عليهم وإيهامهم بأن ما يقدمونه لهم من خدمات هو مجرد منحة ومنة منهم وفضل ، فيبدوا أن الإدارة العامة ولحد الآن فشلت في نقل الصورة الصحيحة التي يتبين من خلالها أن الموظف العام خادما للشعب وليس سيدا له.

9. **انتشار ظاهرة التسيب الإداري (الانتهازية والمتاجرة بالوظيفة)** : فمن بين أهم المظاهر التي يتجلى بها الفساد الإداري في وسط المنظمات الحكومية هو انتشار مظاهر التسيب الإداري "فلقد أصبحنا نلاحظ انتشار أنواع معينة من السلوك بين الموظفين العاملين بالإدارة العامة خصوصا ، كعدم الشعور بالمسؤولية ، والتراخي في أداء الواجبات ، وإهمال العمل والاتجار بالوظيفة والانتهازية ، والميل إلى استغلال الإدارة لتحقيق المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة ، والانحراف بالسلطة واستخدامها في غير مجالاتها ، وتشويه القرارات

1 فايز الجبالي ،**معنى الوساطة وأسبابها لدى الشباب في المجتمع الأردني ،دراسة تحليلية من منظور اجتماعي**،مجلة مؤتة ، العدد1996 ، المجلد 21 ،الأردن ،ص78 .

2 جاسم محمد الذهبي ، **الفساد الإداري في العراق** ، مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن،2004، ص7 .

الإدارية وعرقلة تنفيذها ، وهذا من شأنه الإساءة والإضرار بالمواطنين والمصلحة العامة على حد سواء[1] "

15.عدم التزام الموظف بتكريس نفسه للعمل الوظيفي (اللامسوؤلية واللامبالاة):

فمن بين أعراض الفساد الإداري في المؤسسات الحكومية عدم تكريس الموظفين جميع أوقات عملهم لخدمة المؤسسة فالعدد الأكبر من العمال لا يتقيدون بالدوام الرسمي ، والأدهى من ذلك أن بعضهم لا يتقيدون إلا بمواعيد الحضور والانصراف، بحيث لا يمضون إلا بضع ساعات قليلة في مكاتبهم الإدارية لإثبات دوامهم ، وهناك بعض الموظفين من يجمع عمله في الإدارة مع عملا إضافيا في القطاع الخاص أو المهن الحرة ،ونجدهم خلال الساعات القليلة التي يقضونها بالإدارة لا يبذلون كل طاقاتهم لأن كل اهتمامهم منصب على مسؤولياتهم الخاصة التي تنتظرهم والتي تبدوا في رأيهم أكثر أهمية من غيرها ، كما يلجأ بعض الموظفين إلى التهرب من مسؤولياتهم بأساليب متعددة كالتأخر أو التغيب بدون ع شرعي عن الحضور إلى مكان العمل ، أو الخروج أثناء أوقات الدوام الرسمي لقضاء مصالحهم الخاصة غير مبالين بالمسؤولية المادية والأدبية الملقاة على عاتقهم ، وفي بعض الأحيان يلجأ الموظف إلى الانسحاب النفسي من العمل ، حيث نجده قابعا وراء مكتبه خلال فترة الدوام الرسمي إلا أنه لا ينجز أي عمل وهذا السلوك يؤدي إلى تراكم معاملات المواطنين وتأخير أعمالهم وعدم إنجازها ، وفي بعض الأحيان قد نجد الموظف يقضي عمله في قراءة الصحف والمجلات أو استقبال الضيوف وتبادل الأحاديث الشخصية معهم دون مراعاة لقيمة الوقت المخصص للعمل.

16.**الإهمال الوظيفي واستغلال وسائل ومعدات المؤسسة في خدمة أغراض شخصية**

فمن بين أهم مظاهر الفساد الإداري في المؤسسات الحكومية الجزائرية هو تعديها واستغلالها لوسائل ومعدات العمل في قضاء مصالحهم الخاصة ، حيث كثيرا ما نلاحظ في إدارتنا العامة استعمال سيارات المؤسسة في قضاء المشاوير الخاصة أو استعمال المعدات المكتبة والمطبعية لأمور شخصية ، كما يلاحظ أيضا في هذا الصدد إتلاف بعض المعدات والوسائل نتيجة للامبالاة والإهمال الصادرة عن بعض الموظفين العامين.

17.**عدم المحافظة على الأسرار المهنية** : فمن بين أهم تمثيلات الفساد الإداري في المنظمات الحكومية هو عدم تكتم بعض الموظفين العاملين بها على أسرار مؤسساتهم ، بحيث نجد البعض منهم قد يجرأ على البوح ببعض الأسرار المتعلقة بالمناقصات الوطنية لكي يرسيها على أحد المتعاملين دون سواه ، أو قد يجرؤون على بيع بعض الأسرار للمؤسسات الخاصة المنافسة.

18.**كثرة وتعقد الإجراءات الإدارية** : أيضا من بين تجليات ومظاهر الفساد في الإدارات العامة ومما زاد في تفاقم آثارها السيئة المنتنة هو كثرة وتعقد الإجراءات الإدارية " فمما يلاحظ غموض و إطالة الإجراءات والنظم والتعليمات إلى الحد الذي أصبح فيه المواطن يعتقد أن الموظف يستطيع أن يمنح أو يمنع وأن ينفذ أو يؤجل ذلك ، ونتيجة لذلك فقد وجد المواطن البسيط نفسه مرغما على إتباع وسائل وأساليب التملق والاستعطاف والمحسوبية ، بل تعدى ذلك إلى استعماله بعض الأساليب الغير المشروعة للوصول إلى الموظف وإقناعه بضرورة إنجاز العمل بالسرعة المطلوبة دون تباطؤ أو عرقلة .[2]

1 إسماعيل قرة وآخرون ، **تنمية الموارد البشرية** ، دار الهدى للنشر والتوزيع، عين مليلة ،الجزائر، 2002 ،ص25 .
2 نفس المرجع ، ص29 .

19. **غياب وانعدام الضمير المهني لبعض الموظفين العامين :** أيضا من بين أهم تمثيلات الفساد الإداري في المؤسسات الحكومية هو عدم تجرد واستقامة بعض موظفي الإدارات العامة ، فغالبية السلوكيات التي يتعامل بها الموظفين العامين مع المواطنين لا تخلوا من تحيزهم للاعتبارات الشخصية أو الأسرية أو الطائفية أو العرقية أو السياسية ،وأصبحوا يجيزون لأنفسهم قبول الهدايا والإكراميات وحتى تورطهم في مختلف أشكال الرشوة ، مما قد يؤذي إلى شراء ضمير وذمة الموظف بشكل فعلي وهذه تعد كارثة حقيقية ، وذلك لأن ظاهرة الرشوة تتجاوز آثارها وسلبياتها سلوك الفرد أو مجموعة الأفراد الذين يمارسونها لتشمل المجتمع بكل قطاعاته ، بحيث أنها تضعف من فاعلية المشاريع الاقتصادية ، كما أنها تحدث خللا خطيرا في منظومة القيم والمثل الاجتماعية ، كما أنها تصيب أجهزة الدولة بالشلل وتحد من فاعليتها في تحقيق الأهداف الطموحة لخطط الدولة الاقتصادية والاجتماعية.

20. **عدم التزام الموظف بمعايير أخلاقيات المهنة (عدم النزاهة والاستقامة)**[1] : إن ما تشهده الإدارة العامة من عدم التزام موظفيها بمعايير النزاهة والاستقامة التي تدعوا إلى ضرورة معاملة جميع المواطنين بشكل متساوي وعادل وعدم محاباة أي شخص أو مجموعة ما على أي شخص أو مجموعة أخرى فغالبية موظفي الإدارات العامة إن صح القول لا يتحلون بالأخلاقيات الفاضلة ولا يستطيعون تمثل فكرة الصالح العام والتمتع بالحاسة السياسية ، ولم يستطيعوا بعد من إدراك أن الوظيفة التي يشغلوها هي تكليف مفروض عليهم لخدمة جميع المواطنين.

21. **عدم التزام الموظف باحترام الشرعية القانونية :** فأحد أهم مظاهر الفساد الإداري هو عدم احترام موظفي الإدارات العامة قوانين المؤسسة ، فمن الناحية المبدئية تخضع الوظائف العامة إلى إجراءات تنظيمية مستمدة من الدستور والقوانين والأنظمة لأي بلد ، وعليه فإن الموظف خلال قيامه بعمله الوظيفي يعتبر مسئولا على احترام الشرعية القانونية من حيث قواعد الاختصاص وقواعد الإجراءات الشكلية ، إلا أنه بعض الموظفين لا يلتزمون بالشرعية القانونية وينتابهم " الميل نحو مخالفة القواعد القانونية والأحكام المالية المنصوص عليها بالقانون أو داخل المنظمة ، ومحاولة تجاوزها وخرقها واعتبار ذلك نوع من الوجاهة أو دليل على النفوذ والسلطة ...ونتيجة لذلك تسود الرغبة في كسر القانون والاحتيال عليه ، والخروج عن أحكامه للحصول على المنافع الشخصية التي تدر على مرتكبيه " فلذلك أفقد القانون قوته واحترامه مما أدى إلى ارتفاع نسبة الخارجين عن حكم القانون والمبددين لأموال الدولة ومشروعاتها العامة.

22. **انعدام الطاعة التسلسلية بين موظفي الإدارات العامة :** فأحد أهم مظاهر الفساد الإداري عدم إطاعة المرؤوسين للرؤساء ، فمن المتعارف عليه أنه ووفقا لمبدأ التسلسل الهرمي أو الرتبوي يتوجب على كل موظف إطاعة أوامر رؤسائه والتي لا تتعارض مع القوانين ، غير أن ما يسود بين الموظفين في مختلف مستوياتهم هو عدم الاكتراث لأوامر رؤسائهم ، وذلك لأن شغل الوظائف الإدارية بالنسبة لعدد معتبر لا يتم على أسس قانونية وموضوعية ، وإنما يخضع لاعتبارات كثيرة ، ومن شأن مثل هذا الوضع خلق بؤر توتر وصراعات هامشية بين

1 نفس المرجع ، ص 31.

الرؤساء والمرؤوسين ، مما ينعكس بسلبياته الخطيرة على حسن سير المرافق العامة وعلى مصالح المواطنين ، والحقيقة أن إحساس الرئيس بالاستهانة بالأوامر التي يوجهها للمرؤوسين، ومحاولة المرؤوسين التملص من إطاعة تلك الأوامر هو بمثابة أداة هدم في التنظيم الإداري ، ومظهرا من مظاهر تخلف الجهاز الإداري يجب تجاوزه ، بل إنه مرض خطير ينبغي علاجه.

23.**بطأ ورداءة الخدمات والمعاملات الحكومية** : أيضا من بين أهم مظاهر الفساد الإداري عدم جودة وبطأ خدمات المؤسسات الحكومية بالمقارنة بنظيراتها في القطاع الخاص ، فكثيرا ما نجد عبارات التذمر والسخط وعدم الرضا التي يبدونها المواطنين إزاء الخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية ، وهذا راجع لنقص تكوين وتسيب وإهمال ولا مبالاة الموظفين الحكوميين خاصة في ظل غياب نظام رقابي صارم ورادع وفعال يلجمهم عن التراخي في أداء مهامهم وواجباتهم المهنية ، فكثيرا ما يصادف المواطنين الأخطاء والأغلاط في الشهادات والوثائق المستخرجة ، وكثيرا ما ينتظر المواطنين لمدة قياسية وخيالية في سبيل قضاء خدمة أو مصلحة لا تستدعي إلا دقائق معدودات لإنجازها في القطاع الخاص.

المبحث الثاني :علاقة الفساد الإداري بالتنمية.

لقد شهدت السنوات القليلة الماضية اعترافا متناميا بمشكلة الفساد والتصدي لمناقشتها في الهيئات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي ، ويظهر ذلك في المناقشات الواردة في تقرير التنمية في العالم لسنتي 1996 و 1997 ،وكذلك النفوذ المتزايد للمنظمة غير الحكومية المسماة (الشفافية الدولية) . [1]

المطلب الأول : انعكاسات الفساد الإداري على التنمية.

على المستوى الداخلي ازداد الإهتمام بقضايا الفساد من خلال التشريعات والقوانين، و اهتمام وسائل الإعلام بهذه القضايا مما أثار اهتمام المواطنين والرأي العام. و تشير معظم الدراسات المتخصص الى أن الفساد يميل للازدياد في عهود النمو السريع والتحديث، بسبب القيم المتغيرة ومصادر الدخل والقوة الجديدة والتوسع الحكومي، كما حصل في البلدان الآسيوية التي شهدت تطورا إقتصاديا مدهشا مثل كوريا الجنوبية و سنغافورة وماليزيا، كذلك ينشأ الفساد في مرحلة التحول الى اقتصاد السوق، كما حصل في الإتحاد السوفياتي سابقا وبقية البلدان الاشتراكية عندما بدأت بخوصصة القطاع العام التي تزامنت مع إنتشار الفساد السياسي والإداري المنظم وتفشيه ليصل الى حد أصبحت عصابات المافيا مسيطرة على مصير البلاد تقريبا، دون أن يعني ذلك أن النظام الاشتراكي لم يعرف الفساد، إذ يكفي للدلالة على ذلك إنتشار السوق السوداء والثروات الهائلة للقائمين على تسيير الشأن العام من كبار المسئولين الى أدنى المستويات . [2] إن التنمية كما بينا آنفا لها أبعادا متعددة منها : ما هو إقتصادي وآخر إجتماعي وسياسي ،فمفهوم التنمية لم يقتصر على زيادة معدلات النمو ورفع وتيرة الناتج

[1] شريل و جيرال و دانيال كوفمان ،**الفساد و التنمية** ،مجلة التمويل و التنمية، المجلد 1،العدد 35 ،مصر ،مارس 1998 ،ص7.
[2] حسن أبو حمود ، **الفساد و منعكساته الاقتصادية و الاجتماعية**،مجلة جامعة دمشق ،المجلد الثامن،العدد الثاني ،سنة2001،ص451.

المحلي وتطوير وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين فحسب، بل هي كذلك تغيير جذري في البنية الإجتماعية تؤدي بالمجتمع إلى حالة أفضل إقتصاديا و إجتماعيا بالمعايير المتعارف عليها دوليا، كزيادة فعالية الدولة من خلال مؤسساتها في توجيه النشاط البشري وتوفير المناخ الديمقراطي و إتاحة الحريات العامة للمواطنين للمشاركة في توجيه السياسة العامة للبلاد، ولكن يبقى الخطر الذي يتهدد التنمية متمثلا في الفساد بمختلف أشكاله.

وفي هذا الصدد يقول السيد: **(بيتر ايجن)** رئيس المنظمة الدولية للشفافية ": يوجد الفساد في كل بلد تقريبا غير أن أثره المدمر يشتد في البلدان النامية، لأنه يحول دون إحراز أي تقدم في النمو الإقتصادي ويعيق توطيد أركان الديمقراطية ، ويبدد الفساد الموارد إذ يزيغ بالسياسة الحكومية عن خدمة مصالح الأغلبية ويحيد بها عن تحقيق مقاصدها، فيوجه طاقات وجهود الموظفين والمواطنين نحو الكسب السريع بدل القيام بأنشطة منتجة، ويعيق نمو روح المنافسة ويحبط الجهود الرامية الى تخفيف حدة الفقر ويولد شعورا باللامبالاة و الارتياب، فالأضرار الناجمة عن الفساد والتي تعدد أشكال الفساد أتت على مشاريع إنمائية تدعمها نوايا حسنة في بلدان الجنوب وقوضت الانتقال السياسي والاقتصادي في بلدان شرق أوربا.و اذا كان الفساد في البلد المتقدم قد يسود في مكون واحد من مكونات النظام السياسي ،فان مشكل الفساد في البلد النامي الذي تكون إدارته ومؤسساته السياسية ضعيفة يمكن أن يصبح في واقع الأمر جزءا من النظام ." [1]

المـطلـب الثاني : تشخيص ظاهرة الفساد الاداري على التنمية.

ومن خلال التجارب العديدة التي مرت بها البلدان النامية في عملية التنمية سواء خلال فترة الستينيات و السبعينيات من القرن الماضي التي عرفت تجارب عديدة رأسمالية و اشتراكية، أو خلال مرحلة الثمانينيات والتسعينيات التي شهدت موجة إصلاحات اقتصادية وسياسية كثيرة ،فقد سجلت كثيرا من قضايا الفساد سواء الفساد الكبير على مستوى القمة أو الفساد الصغير على مستوى القاعدة، ومن أمثلة الفساد و الاختلاس في الدول النامية أنّه في مصر سنة 1992 تم الكشف من قبل إدارة مكافحة التهرب عند قيام ثلاثة عاملين في مصلحة الضرائب باختلاس قيمة الغرامة المالية التي دفعتها إحدى الفنانات مقابل تأخيرها في سداد الضريبة والمقدرة بحوالي 9 ألاف دولار ولم يسجلوا في السجلات سوى 5 جنيهات .كما قامت الحكومة الجزائرية بحملة واسعة ضد المختلسين وتم القبض على 57 مسؤولا بمؤسسات عامة بتهمة الرشوة وتبديد المال العام وهذا خلال سنة[2] 1998 وفي الأرجنتين تورط بعض أقارب الرئيس الأرجنتيني السابق كارلوس منعم في عملية تبيض أموال المخدرات وبعد اكتشاف الأمر اضطر الأقارب وهم من كبار رجال الدولة إلى التخلي عن مناصبهم.

---

1 بيتر ايجن ،**رسالة رئيس المنظمة الدولية للشفافية** ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع مركز التنمية في منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية، ندوة الفساد و مبادرات تحسين النزاهة في البلدان النامية المنعقدة في باريس ، 24 و 25 أكتوبر 1997 ، ص2.

2 محمد عمر الحاجي ،**غسيل الأموال**، ط1 ، دار المكتبي للطباعة و النشر و التوزيع ، سوريا ، دمشق، ،2005 ،ص 25.

كما عرفت البلدان المتقدمة عدة قضايا فساد ففي اليابان من أشهر فضائح الفساد فضيحة رئيس الوزراء السابق"– **هوسوكاوا** "الذي استطاع تحقيق أرباح بلغت قيمتها 200 مليون ين ياباني عن طريق بيع 199 سهما من إجمالي 300 سهم من شركة Cemion Telegraph And Telephone Group) سنة 1987[1].

وفي الباكستان قضت المحكمة في15 /1999/04 بسجن رئيسة الوزراء الباكستانية الراحلة (بنزير بوتو) وزوجها " **علي زارداري**" بالسجن خمس سنوات وغرامة مالية قيمتها 6.8 مليون دولار بعد اتهامهما بالفساد . [2]

وعليه نلاحظ أن قضايا الفساد شملت معظم البلدان سواء كانت متقدمة أو نامية ولكن من الواضح أن الفساد أكثر تأثيرا في البلدان النامية نظرا لارتباطه بمشاريع ذات طابع إجتماعي وخدماتي موجه إلى فئات عريضة من المواطنين.

و بناءا على ذلك نجد أن جلّ البلدان لجأت إلى بعض الإجراءات الوقائية للحد من تأثير الفساد نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: [3]

1- التصريح بممتلكات كبار المسؤولين في الدولة قبل تولي مناصب المسؤولية العامة و أثناءها وبعدها.
2- إنشاء أجهزة رقابية ذات فعالية وصلاحيات واسعة تتمتع بالاستقلال في عملها وتقدم تقارير بشكل دوري وعلني للمواطنين.
3- العمل على تحسين المستوى المعيشي للموظفين العاملين في الأجهزة الحكومية بالشكل الذي يتماشى وحاجياتهم الاجتماعية.
4- تحسين ومراجعة التشريعات والقوانين التي تنظم الصفقات العمومية والعمليات المالية لقطع الطريق على الفساد والمفسدين. وهناك عدة إجراءات عديدة اتخذتها الدول وحتى المنظمات العالمية للحد من الفساد، ورغم ذلك بقيت .

[1] نفس المرجع ، ص38.
[2] نفس المرجع ، ص40
[3] حسن أبو حمود ،مرجع سبق ذكره ، ص449.

المـطـلـب الثالث : أثر الفساد الإداري على التنمية.

السلوكيات الفاسدة تؤثر على التنمية من خلال بعض المظاهر نذكر منها : [1]

1- العقود الحكومية حيث يمكن للرشوة أن تؤثر على اختيار الأطراف الخاصة التي تقوم بتوريد السلع والخدمات العمومية.

2- الامتيازات التي تمنحها الحكومة فيمكن للرشاوى أن تؤثر على تخصيص الامتيازات النقدية "التهرب الضريبي أو الدعم أو المعاشات أو تأمين البطالة" أو الامتيازات العينية" الحصول على الرعاية الصحية أو الإسكان أو العقارات."...

3- الإيرادات العمومية : يمكن إستخدام الرشاوى لتقليل مبالغ الضرائب أو الرسوم الأخرى التي تحصلها الحكومة من الأطراف الخاصة.

4- التأثير على نتائج العمليات القانونية و التنظيمية : يمكن للرشاوى أن تغير من نتائج العمليات القانونية والتنظيمية وذلك عن طريق حث الحكومة إما على التقصير في وقف الأنشطة غير المشروعة (مثل تلويث البيئة)، أو محاباة أحد الأطراف على حساب الآخر على غير النحو الواجب في الدعاوى القضائية أو غيرها من الإجراءات القانونية.

وعلى الرغم من الإجراءات الوقائية كما ذكرنا فإن كثيرا من الباحثين في المجال السياسي و الإقتصادي يجمعون أن عملية التنمية الإقتصادية و الإجتماعية فشلت فشلا ذريعا في معظم الدول النامية ،رغم أنها كرست مجهودات جبارة من أجل إحداث تنمية مستقلة مبنية على العدالة الإجتماعية ورغم الإصلاحات الإقتصادية المتتالية التي قامت بها هذه الدول فإن النتائج كانت مغايرة تماما لطموحات شعوبها ولم يتم التوصل إلى أداء سياسي و اقتصادي يُحدث تنمية حقيقية [2] ويعود سبب الفشل إلى عوامل متعددة تختلف من بلد إلى آخر وفق معطيات موضوعية خاصة بكل بلد ولكن تشترك في معظمها في وجود حالات فساد كثيرة أثرت على مسار التنمية ،خاصة في ظل معطيات العولمة حيث أصبح العالم سوق مفتوحة تنتقل فيه رؤوس الأموال والموارد البشرية، وتشابك العلاقات التجارية...الخ، وهذه الوضعية جعلت قضايا الفساد أكثر تعقيدا وذات أبعاد محلية وجهوية ودولية .فالفساد عدو التنمية وهو ظاهرة معقدة ومركبة تتداخل فيها قضايا السياسة والإدارة والمال وتمتاز عملياته بأنها سرية ومتشابكة، ورغم كل الإجراءات والتشريعات والسياسات الوقائية إلا أن الفساد يبقى متواجدا على مختلف المستويات وفي مختلف البلدان.

5- إن الفساد سيوزع عقود المشتريات بطريقة تؤدي إلى التقليل من جودة البنية التحتية

---

[1] شريل و جيرال و دانيال كوفمان ، مرجع سبق ذكره ، ص8.

[2] الأخضر عزي ، و غالم جلطي ،**قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد**،مجلة علوم إنسانية ،مجلة الكترونية ، العدد،21 ، الجزائر،مارس 2005، ص5

، ومشاريع الخدمات العامة ، نظرا لأن اختيار مثل هذه المشروعات سوف تخضع للفرص المحتملة للحصول على الرشاوى بدلا من الطاقة الإنتاجية للمشروع بدلا من الصالح العام ومثل هذا السلوك المتحيز يقلل من الكفاءة في تخصيص وتوزيع الموارد ويزيد من التكلفة الكلية للخدمات الحكومية [1].

6- يتأثر النمو الإقتصادي بعلاقات الفساد من خلال تأثير هذا الأخير على مناخ الإستثمار وتكلفة المشاريع ونقل التقنية و تطويرها، فإذا كان الإستثمار الخاص يتطلب تصاريح لتنفيذه ،ويتطلب للحصول عليها درجات من الفساد فإن العائد على الاستثمار قد يقل سواء أكان الإستثمار محليا أو إستثمارا أجنبيا ،وكلما استشرى الفساد نزع المستثمرون إلى إدخال المدفوعات الناجمة من رشاوى وعمولات إلى التكاليف مما يزيد من التكلفة ويخفض العائد من الإستثمار ويتأثر النمو الاقتصادي سلبا [2] والسؤال الذي يطرح نفسه هل يعد الفساد الإداري أحد المظاهر المصاحبة لعملية التنمية؟ أو أنّه يعد نتيجة لما يعانيه المجتمع من مظاهر التخلف الإقتصادي و الإجتماعي؟ و اذا بدأنا بالشق الثاني من السؤال نجد أن معظم البلدان النامية تعيش واقعا يعكس الكثير من مظاهر التخلف الإقتصادي و الإجتماعي، وهذا الواقع يفرز كثير من مشاكل تتعلق بالتوظيف وضعف البنيات الأساسية والأجهزة الإدارية والعجز عن إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين ،وعدم العدالة في توزيع الثروة بين الأفراد والأقاليم ، وبين الريف والمدن واتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء وعدم الإستقرار السياسي و الإجتماعي والأمني ...وما إلى ذلك. كل هذه العوامل تعد أرضا خصبة لظهور وانتشار بل واستمرار حالات التسيب والفساد، والذي يمكن تبريره لما يعانيه المجتمع من مظاهر التخلف الإقتصادي و الإجتماعي، وهنا يمكن إعتبار الفساد الإداري أحد معايير التخلف ويتناسب معه تناسب طرديا [3].

أما الشق الأول من السؤال فينطلق من أن الدول وهي تسعى إلى معالجة عوامل التخلف و إزالة مسبباته والتصدي للظروف التي تساعد على استمراره ، وتعمل على تحقيق التقدم والرقي والأخذ بأسباب التنمية والتطور ،وهي إذ تعمل من أجل ذلك تجد نفسها أمام معضلة تناقض ناتج عن عدم الاستعداد لمواكبة التطور الحضاري السريع مما يوجد نوعا من التصادم وعدم التجانس واختلال التوازن في المواقف والسلوكيات التي تفرضها ظروف التنمية. والتنمية وما يصاحبها من تصنيع وتحضير وحراك سكاني إضافة إلى الهجرة والتحولات والتغيرات الناجمة عن ذلك ،كل هذه العوامل قد تساعد على ظهور وانتشار حالات فساد وتسيب جديدة ترتبط بظروف التغيرات الإقتصادية و الإجتماعية كرد فعل عن عمليات التنمية التي تحدث في المجتمع مع المضي في تنفيذ

---

[1] حنان البيلي، **قضية الفساد و التنمية الاقتصادية** ،مجلة السياسة الدولية ،العدد 143 ،القاهرة ،جانفي 2001 ،ص226.

[2] ماجد عبد الله المنيف، **التحليل الاقتصادي للفساد و أثره على الاستثمار** ،مجلة بحوث اقتصادية عربية ،العدد 15 الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ،القاهرة ،1998 ،ص52.

[3] صلاح الدين فهمي محمود ،**الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية و الاقتصادية** ، المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب ،السعودية ، الرياض ،1994،ص14.

مشاريع التنمية [1] وهذا ما يؤدي إلى ظهور تغيرات في السلوك الإنساني تجعله ينسلخ من بيئته وتحلله من معايير الضبط السلوكي والخضوع لإغراءات المال والكسب غير المشروع ،وفي نفس الوقت فإن التنمية لا تؤدي بالضرورة إلى انخفاض معدل السلوك الانحرافين ، فالنشاط الإقتصادي المتنامي والرخاء المعيشي الاجتماعي من شأنه أن يقلل أنماطا من الجرائم و الانحراف وقد يقضي عليها لتظهر في الوقت نفسه أنماط جديدة والتي يصنفها رجال الإقتصاد والقانون بالانحرافات أو التسريب المصاحب للنمو الإقتصادي، كعمليات الاحتيال والرشوة والتهريب والتلاعب بالأسعار وخلق السوق السوداء و الخفاء المواد والمنتجات والكسب غير المشروع...وما إلى ذلك [2] وعليه يمكن القول إن الفساد الإداري هو سمة من سمات التخلف الاقتصادي و الإجتماعي كما أنّه سمة ملازمة لعملية التحول نحو التنمية والتقدم ،ولكن تختلف مظاهر الفساد من حالات التخلف عن مظاهر المصاحبة لعملية التنمية نظرا لتغير الظروف المادية واختلاف المعطيات وتغير السلوكيات الفردية والجماعية. ومن الشروط اللازمة لتحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية بنجاح هي : الشفافية والمساءلة ، بالإضافة الى فعالية الحكومة وتمتعها بالكفاءة والخبرة الإدارية اللازمة، وتكمن هذه الشروط في أنها تحصن المجتمع من آفة الفساد وما يقترن به من مظاهر الفوضى و التسيب و اللامبالاة ،و انعدام الحس بالمسؤولية ،فإذا كانت القواعد المنظمة للحياة العامة قواعد موضوعية وعلنية، و اذا كانت القرارات الحكومية رشيدة من حيث خياراتها ومرتكزاتها ومبرراتها ودوافعها، و اذا كان المسئولين كل في مجال عمله على مستوى السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية يخضعون للرقابة السابقة واللاحقة، فان عجلة التنمية ستندفع الى الأمام وستتكمش حالات الفساد وهدر الموارد

وهذا يقتضي إقامة نظام سياسي يقوم على مبدأ التعددية السياسية المستند الى الانتخابات العامة النزيهة ،وأن يرتكز هذا النظام على مبدأ الفصل بين السلطات ،وأن يتضمن احترام ممارسة المواطنين لحقوقهم المدنية والسياسية وعلى رأسها حرية التعبير ،و بذلك يتم تصويب السياسات التي تتسبب في هدر الموارد، و حصر ثروات المسئولين ومصدرها من قبل الأجهزة الرقابية، واعطاء صلاحيات واسعة لجهاز رقابي واحد يتمتع بالاستقلال في مراقبة السلطات الثلاث ،ويعد هذا الجهاز تقارير دورية تكون في متناول المواطنين وأعضاء المجالس التشريعية والقيادات الحزبية والمجتمع المدني، وهذا ما يؤدي الى إشاعة مناخ ثقافي وفكري يحد من الانخراط في الممارسات الفاسدة ،و ينشر ثقافة القيم الحميدة والنزاهة والأمانة والإحساس بالمسؤولية الفردية والجماعية.

[1] نفس المرجع ،ص66.

[2] حنان سعيد، **دور الاعلام في الوقاية من الجرائم الناجمة عن النمو الاقتصادي** ،بحث منشور ضمن سلسلة الدفاع الاجتماعي ،المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي، العدد السابع ،الرباط ،1983،ص69.

خلاصة :

حاولنا في هذا الفصل تبيان انعكاسات الفساد الإداري على التنمية حيث تناول المبحث الأول التعريف بالفساد الاداري وتتبع أسبابه والتفرقة بين مختلف مظاهره ، أما في المبحث الثاني تناولنا فيه العلاقة بين الفساد الإداري و التنمية و انعكاساته على نتائجها في الواقع .

من خلال تناولنا لهذه العناصر توصلنا إلى الإقرار بأن الفرضية صحيحة أي أن للفساد أثارا سلبية على عملية التنمية لما ينجم عن عمليات الفساد من هدر للمال العام والتلاعب بشكل ونوعية البنية التحتية والمرافق العامة، و اختلال للعلاقات الوظيفية داخل المؤسسات الإدارية والاقتصادية ، و إفساد للسلوكيات والتصرفات المهنية التي تؤدي إلى الإخلال بشرف الوظيفة.

الفصل الثالث

الفساد الإدا ري و التنمية

في الج. زائر

تمهيد:

لاشك أن الرشوة أو ما أصطلح على تسميته بالفساد من أخطر المشكلات التي تتعرض قيام الأنظمة الديمقراطية، وتهدد الإستقرار السياسي و الإجتماعي للدول كما أنها أضحت اليوم من أكبر الصعوبات التي تعوق التنمية المستدامة، وهو الأمر الذي جعل المجتمع الدولي يجند طاقاته لمحاربتها .وفي البرنامج السياسي للسيد عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية الذي قدمه للشعب الجزائري في أفريل 1999 يعتبر محاربة الفساد والرشوة من أكبر التحديات التي عقد العزم على محاربتها وتخليص المجتمع من آثارها السلبية، التي ما انفكت تهز ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة وجعلت من مبادئ العدل والمساواة التي تقوم عليها دولة القانون، مجرد شعارات دون أي محتوى ملموس وباعتبار أن الفساد ليس ظاهرة محلية وأنه آثاره تمتد خارج الحدود الوطنية، فإن الجزائر ضمت جهودها إلى المجتمع الدولي وكثفت مساعيها لأجل وضع أداة دولية فعالة تسمح بمواجهة هذه الجريمة وفق خطة شاملة ومتعددة الجوانب، وقد كانت الجزائر من أول الدول التي صادقت على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم58 المؤرخ في 4أكتوبر 2003 المتضمن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، ولكن السؤال المطروح اليوم هو : هل الفساد ظاهرة جديدة في الجزائر ؟ وهل أصبح يشكل خطرا على التنمية وعلى مصداقية الدولة لدى المواطن ؟ هل تشترك الجزائر مع باقي بلدان العالم في أسباب الفساد ومظاهره ؟

الـمـبـحـث الأول :أهم مراحل التنمية في الجزائر.

لقد ورثت الجزائر المستقلة في عام 1962 منظومة إقتصادية و إجتماعية و إدارية متخلفة، ناتجة أساسا على السياسة الاستعمارية التي انتهجتها فرنسا في الجزائر طيلة 132 سنة، فالاستعمار الفرنسي كان استعمارا استيطانيا حول الجزائريين إلى مجرد لاجئين في وطنهم وعمالا وخماسين في ممتلكاتهم، ولقد كانت حرب التحرير الوطنية(1954-1962)حربا على الظلم والتخلف والفساد، فقد ورث الجزائريين وطنا متخلفا إقتصاديا و إجتماعيا وثقافيا فاقد لمقومات الحداثة والتطور والتنمية، ولهذا عملت القيادة السياسية التي تولت شؤون البلاد بعد الإستقلال على إحداث تنمية سريعة في مختلف المجالات، بالاعتماد على التصنيع وتحديث القطاع الزراعي.

وبعد حوالي نصف قرن من هذه التجربة التنموية التي عرفت الجزائر فيها عدة مراحل وتجارب، وقيادات سياسية، يدور النقاش حول تقييم هذه السياسات التي أدت إلى ظهور العديد من الظواهر السلبية، وأهمها ظاهرة الفساد الإداري والمالي التي أصبحت تستنزف طاقات البلاد ومجهودها الاستثماري والتنموي. وبعدما تخلصت البلاد من معضلة المديونية الخارجية التي أنهكت اقتصاد البلاد لسنوات عديدة، ها هي اليوم تواجه مشكلة أكثر تعقيدا على الدولة والمجتمع، إنها ظاهرة الفساد فلا يكاد يمر يوما إلا وتطالعنا الصحافة على قضايا متعلقة بنهب المال العام و الاختلاس والرشوة والتهريب الضريبي ...الخ .وكلها أمراضا استشرت في المجتمع وهي تهدد كيان الدولة إذا لم تتخذ الإجراءات اللازمة لردعها وزيادة الوعي بضرورة محاربتها وتجنيد المجتمع للتصدي لها .

وسنحاول في هذا المبحث أن نستعرض أهم المراحل التي مرت بها عملية التنمية في الجزائر، حتى نعرف الخلفيات التاريخية والأسباب الإقتصادية و الإجتماعية والثقافية، التي أدت إلى ظهور ظاهرة الفساد في المجتمع الجزائري، وكيف ساهمت مختلف السياسات في توفير البيئة المناسبة لظهوره وازدياده حتى أصبح يهدد كيان الدولة والمجتمع.

المـطـلـب الأول : مرحلة التخطيط المركزي 1962-1979:

بعد خروج فرنسا من الجزائر في 5 جويلية 1962 إثر كفاح قاده الجزائريين ضد الاستعمار الفرنسي وكان ثمنه باهضا جدا تمثل في مليون ونصف مليون من الشهداء، ومئات الآلاف من الجرحى وأرامل الشهداء والأيتام والقرى والمدن المدمرة، نتيجة سياسة الأرض المحروقة التي انتهجتها فرنسا في الجزائر بحرب إبادة وتدمير خاصة السنوات الأخيرة من الاستعمار حيث قامت منظمة الجيش السري (os) بحرب إبادة و تدمير ضد الجزائريين، ومقدراتهم المادية والمعنوية، لقد ورثت الجزائر الفتية ظروف صعبة أثرت إلى أبعد الحدود على مسار الدولة الجزائرية وأدائها السياسي و الإقتصادي. فلقد تركت فرنسا الخزينة الجزائرية خالية بعدما قامت بسلب كل ما فيها، وسحبت معها كل الودائع والأموال والسيولة التي كانت موجودة في البنوك، كما أن المحتلين الفرنسيين نكلت بالثورة الجزائرية والجزائريين حطموا معظم المعدات والآلات الزراعية، الأمر الذي ألحق أكبر الأضرار بالزراعة الجزائرية، كما أدى خروج الأساتذة والإطارات الفرنسية من الجزائر إلى شغور كبير في القطاع التربوي والتعليمي والإداري، كما تركت فرنسا مرضا ظل ومازال يمثل عبئا على البلاد وهو مرض الأمية التي قدرت في سنة 1962 ب 80% [1] .

إن المشاكل التي واجهتها الجزائر غداة الإستقلال كانت شديدة التعقيد فقد أضيف إلى الدمار المادي والبشري الذي خلفته حرب التحرير لمدة سبع سنوات ونصف، الدمار الثقافي والحضاري والتربوي والسياسي و الاجتماعي ،الذي خلفته 132 سنة من الإستعمار المقيت لتكون الحصيلة مشاكل هيكلية متعددة في سنة1962 [2] ففي الجانب الإداري خلف الاستعمار الفرنسي إدارة عامة تتسم بما يلي: [3]

1- غياب الكفاءة والمقدرة العالية لدى الموظفين.

2- انعدام الإطارات اللازمة والقادرة على تسيير البلاد.

3- وجود فراغ رهيب في مختلف الوظائف الإدارية والفنية بسبب انسحاب الفرنسيين من الأجهزة الإدارية غداة الاستقلال حيث قدر عددهم بما يقارب (200000) موظف يحتلون أعمالا تتطلب خبرة فنية، وهذا من أجل إحداث العجز والفوضى في الإدارة الجزائرية من جهة، ومن جهة ثانية للمحافظة على نمطها الإداري.

4- النقص الملحوظ في عدد الجزائريين الذين باستطاعتهم سد ذلك الفراغ. لقد كان التحدي الأول الذي واجهته الدولة الجزائرية الفتية هو نقص الإطارات الذين لهم الخبرة والقدرة على تسيير شؤون

---

[1] أبو زكريا يحي، **من أحمد بن بلة الى عبد العزيز بوتفليقة**، 30مارس 2004 ، ص3 ، على الرابط : www.arabtimes.Com

[2] abdelhamid Brahim**, l'économie algérienne ,** –OPu , Alger ,1991 **p** 179.

[3] نصيرة سمارة ، **ظاهرة التسيب الإداري في الجزائر**، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية،الجزائر ، 2005،ص69.

البلاد، فاضطرت الدولة إلى الاستعانة بالإطارات المفرنسة من الجزائريين، و الاستعانة بالأستاذة والمعلمين من المشرق العربي كمصر والعراق وسوريا وذلك لتأطير قطاع التربية والتعليم.

من الجانب الإقتصادي تميز الإقتصاد الجزائري في هذه الفترة بأنه:

1- اقتصاد مفكك من خلال مستوى الترابط بين القطاعات (الزراعية والصناعة)وحتى داخل القطاع الواحد نفسه.

2- أنه اقتصاد تابع ومحول إلى الخارج من الناحية المالية والتكنولوجية والتقنية والتجارية.

3- اقتصاد غير متوازن حيث تتركز المنشآت الصناعية والزراعية في الشريط الساحلي .

ولمواجهة هذه الوضعية الحرجة التي كان يعيشها الإقتصاد الجزائري بدأت ترتسم أولى معالم الإستراتيجية الإقتصادية اللازمة لاستعادة اقتصاد جنيني ضعيف مهمل بسبب الرحيل الجماعي للمعمرين .[1] فكانت الإجراءات الأولى لهذه الإستراتيجية مستمدة من ميثاق طرابلس لسنة 1962 ، حيث تم التأكيد على ضرورة الإستقلال الاقتصادي عن طريق تأميم كل الموارد الطبيعية، واحتكار الدولة للتجارة الخارجية وللنشاط المصرفي والمالي، وضرورة إحداث القطيعة مع الرأسمالية واعتماد التخطيط كآلية أساسية للتنمية . وقد كانت الخطوات الموالية التي أظهرت انتهاج النظام الاشتراكي مستمدة من ميثاق الجزائر 1964 الذي دعا إلى إصلاح زراعي و إرساء التصنيع من أجل خلق مناصب الشغل، و إشباع حاجات الإستهلاك وامتصاص إنتاج القطاع الزراعي في مرحلة أولى، ثم تأتي الصناعة الثقيلة في مرحلة ثانية. وقد تدعم هذا التوجه نحو النظام الاشتراكي بعد الانقلاب العسكري الذي قاده العقيد هواري بومدين في 1965/06/19ضد نظام الرئيس أحمد بن بلة، حيث كرس النظام الجديد شكل التخطيط أداة مركزية في يد الدولة لإدارة شؤون الإقتصاد، الاشتراكية كمذهب سياسي لإدارة التنمية، بالاعتماد على الملكية العامة لوسائل الإنتاج، من خلال عمليات التأميم والاعتماد على التخطيط المركزي، لوضع المخططات الثلاثية والرباعية والخماسية (1989، 1967)حيث شكل التخطيط أداة مركزية في يد الدولة لإدارة شؤونه الاقتصادية. (1969على المستوى الإقتصادي " إرساء الهياكل الضرورية لتخطيط – لقد عرفت الفترة الأولى1967) التنمية الإقتصادية وبناء دولة قوية و مهيكلة ."[2]

كما صاحبها عملية التأميمات التي مست البنوك والمناجم والمحروقات مما يسمح للدولة بامتلاك وسائل الإنتاج واسترجاع الثروات الطبيعية للبلاد. وقد كانت فترة السبعينات (1970) بداية إرساء إستراتيجية تنموية مركزة على إعطاء الأولوية للصناعة كقطاع جار ومحرك للقطاعات الأخرى، وكذا انطلاق المخططات الرباعية الأول والثاني (1977/1974) – (1973/1970) والبدء الفعلي

[1] Ahmed Benbetour, **L'algérie En Troisième Millénaire**.Ed Mainoor, ,Alger ,1998,P.12

[2] أحمد بن بيتور، **حنمية التغيير...كيف و لمذا؟**،جريدة الخبر العدد 5964 ،السبت 2011/08/27. ص20.

للتخطيط المركزي كأداة لتأطير وتوجيه الاقتصاد، والاتجاه نحو الإعتماد المتزايد على التمويل الخارجي بالنظر للظروف المالية الجيدة في هذه الفترة [1] وحسب رأي الوزير الأول الأسبق

السيد عبد الحميد إبراهيمي فإن هذه المرحلة التي كثر فيها التعامل مع الخارج من خلال إبرام العقود مع شركات العالمية تعتبر بداية مرحلة الفساد الإداري والمالي، وحيث قدر المعني الرشاوى التي يتلقاها بعض المسئولين عن إبرام العقود خلال فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي بحوالي 26 مليار دولار وقد أشارت هذه القضية الكثير من الجدل. لقد عرفت مرحلة السبعينيات من القرن الماضي خاصة في المخططين الرباعيين (1970-1977) ما يعرف بسياسة التصنيع الثقيل المعتمدة على إستراتيجية الإقتصادي الفرنسي جرار دوبرنيس(**Gerard de Bermis**) الذي كان يعمل مستشارا إقتصاديا للرئيس الراحل هواري بومدين. لقد أعتبر تكثيف الاستثمار في الصناعات التحويلية والمحروقات سيكون بمثابة القطاع الجار لباقي القطاعات الأخرى، وذلك بالتوجه لإنتاج السلع الإنتاجية عوض السلع الاستهلاكية لتوفير ما تحتاجه باقي القطاعات الأخرى من مدخلات كالجرارات والماكينات، والأسمدة بالنسبة لقطاع الزراعة، والشاحنات والحافلات بالنسبة لقطاع النقل.

لقد أدت هذه السياسة الإقتصادية إلي تحقيق بعض النتائج الإيجابية بالنسبة للتشغيل، ورفع المداخيل وتوفير بعض المرافق والخدمات حيث سجلت أرقاما تدل على تحقيق نمو إقتصادي فعلي نذكر منها [2] :

- وصل معدل نمو الإنتاج الداخل الإجمالي (الخاص والعمومي) % 07 ما بين سنتي(1969-1978).
- وصل معدل نمو الإنتاج الكلي خارج قطاع المحروقات إلى14.1 % في سنة 1978.
- إرتفاع معدل الإستثمار في مجمل الفترة69 -1978 الى 45.71% .
- تضاعف معدل الإدخار ثلاث مرات خلال نفس الفترة.
- تزايدت معدلات الإستهلاك % 4.5 سنويا.
- تقلصت نسبة البطالة من% 25 سنة 1967 إلى % 19 سنة1978 .

أما على الصعيد الإجتماعي فالزيادة في الدخل الفردي لم تكن تعني أبدا أن كل الجزائريين استفادوا من التنمية فقد كرست في هذه الفترة التفاوت في دخول الطبقات [3].

كما برزت أزمات متعددة تمثلت في النقص الفادح في المواد الغذائية وفي السكنات الإجتماعية، وولدت بالتالي طبقة بورجوازية غير معلنة ومشكلة من إطارات الدولة، مصممي النموذج التنموي، إن هذه المشاكل أدت بالبلاد في السنوات 1975 1976 إلى حافة الانفجار الاجتماعي، إنّ هذه

[1] محمد فرحي ، **تخطيط التنمية الاقتصادية في منظور إسلامي، حالة الجزائر** ، دراسة غير منشورة ،جامعة الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،2003 ص 170.

[2] أحمد بن بيتور، مرجع سبق ذكره، ص 43 ،50،56.

[3] abdelhamid Brahim**, l'économie algérienne,**–OPu, Alger**,** 1991 p304 .

السلبيات لا تحجب أبدا المكاسب التي تحققت خاصة على المستوي الإجتماعي مثل مجانية التعليم والصحة وبرامج السكن الإجتماعي.

لقد كانت الخطوط العريضة للأجندة السياسية للرئيس هواري بومدين ممثلة في بناء جهاز دولة فعال، ومؤسسات عقلانية تستجيب لمطالب الشعب، إلا أن رؤية بومدين لبناء الدولة اقتصرت بالأساس على التحديث الإقتصادي والبيروقراطي من خلال سياسة التصنيع الثقيل كمحرك للتنمية كخطاب شعبوي تعبوي.

لقد تمثلت حصيلة تلك الفترة في بناء المؤسسات الدولة والقيام بالكثير من الإنجازات الصناعية والثقافية وإتاحة فرصة الحراك الإجتماعي مما أدى إلي قيام طبقة متوسطة عريضة . [1] وعلى الصعيد السياسي فقد صبت مجمل التفاعلات السياسية لنظام بومدين في تكريس السلطة العسكرية باسم الشرعية الثورية، كما قام النظام السياسي بفرض سيطرته على (حزب جبهة التحرير الوطني) باعتباره الحزب الواحد الحاكم، رغم أن مهمته في هذه الفترة اقتصرت على الجانب التعبوي السياسي والاجتماعي لدعم النظام الذي لم يسمح بوجود معارضة رسمية أو غير رسمية . [2]

إن هيمنة الحزب الواحد على مقاليد السلطة وانعدام المنافسة السياسة بين البرامج والأحزاب أدى إلى غلق الحقل السياسي، وظهور طبقة بيروقراطية مهيمنة على الأجهزة الإدارية والسياسية للدولة، مما جعل رصد وكشف حالات الفساد أمرا يكاد يكون مستحيلا، وحتى معالجة قضاياه تتم في إطار ضيق في إطار تصفية الحسابات السياسية بين الأشخاص والعصب وجماعات المصالح. وفي هذه السياق كانت المشاركة السياسية في النظام السياسي الجزائري أقرب إلي مفهوم التعبئة، حيث لم تكن تسمح آليات عمل الحزب بتعدد الآراء وتداول المسؤوليات، وبالتالي احتكرت القيادة السياسية وسائل العنف، وضبطت حد ود المجال السياسي الشرعي الذي لا يوجد خارجه سوى العنف أو الهامشية . [3] لقد تركزت السياسة الجزائرية في بناء الدولة بعد الإستقلال في التوجه الاشتراكي واللامركزية والتوازن الجهوي . و تُعبر اللامركزية كنظام إداري على إسناد السلطات الفعلية لمؤسسات وهياكل محلية تكون في الغالب منتخبة محليا وتكون له كامل الصلاحيات وجميع وسائل فرض اتخاذ القرار . [4]

إلا أن الواقع يظهر إن هذه اللامركزية المنصوص عليها في المواثيق السياسية قد قوبلت بما يسمى التركيز الإداري (la concentration) الذي يحصر جميع السلطات والصلاحيات بين أيدي السلطات المركزية في العاصمة مع حرص هذه الأخيرة على إتخاذ القرار بنفسها في جميع الأمور مع قلة التفويض. إن هذا النظام الإداري المعتمد على التركيز في يد الجهات المركزية لا

---

[1] أحمد منيسي ،**التحول الديمقرادي في دول المغرب العربي**، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية ،قاهرة ،2004،ص137.
[2] نفس المرجع ،ص137.
[3] نفس المرجع ،ص138.
[4] عبد الحميد قرفي ، **الإدارة الجزائرية مقاربة سوسيولوجية** ، دار الفجر للنشر و التوزيع ،الجزائر ،2008،ص71.

يسمح بتفعيل دور الهيئات المحلية خاصة المنتخبة منها في ممارسة الوظيفة الرقابية للكشف على الانحرافات والأخطاء، وممارسات الرشوة والمحسوبية وأشكال الفساد الأخرى.

كما أن هيمنة الحزب الواحد على الحياة السياسية جعل قضايا الفساد تعالج في إطار حزبي كقضايا انضباطية أو سوء تسير على إعتبار جهاز الحزب كان يمارس دورا رقابيا على عمل الهيئات الإدارية والمؤسسات الاقتصادية.

المـطـلـب الثاني :مرحلة الإصلاحات الاقتصادية: (1980-1992)

بعد وفاة الرئيس بومدين في ديسمبر 1978 ومجيء الرئيس الشاذلي بن جديد الذي بدأ يبحث عن منهج جديد وأسس جديدة تقوم عليها العلاقة ما بين الشعب والنظام، وقد سعى رغم خلفياته العسكرية إلى إرساء مصادر أخرى للشرعية السياسية، بحيث تكون السلطة السياسية أكثر ارتباطا وتعبيرا عن القوى السياسية المختلفة . [1] وتنقسم فترة حكم الشاذلي بن جديد إلي مرحلتين :الأولى من 1979 إلي 1989 والثانية من1989 إلى 1992ففي مرحلة الأولى استمر العمل بنظام الحزب الواحد وفقا لدستور1976 ، وقد تبلور العمل السياسي في هذه المرحلة على ثلاثة محاور:

1-الإنفتاح والمصالح الوطنية.

2-إعادة هيكلة وتنشيط الحزب الواحد.

3-تطهير الحياة السياسية و الإقتصادية من الفساد . [2]

رغم أن هذا المحور الأخير استعمل في أحيان كثيرة في تصفية الخصوم السياسيين وخاصة المحسوبين على جماعة الرئيس هواري بومدين منهم المرشح لخلافة بومدين بعد وفاته (عبد العزيز بوتفليقة) و زير الخارجية آنذاك. أما المرحلة الثانية فقد تمثلت في إعتماد دستورا جديدا ابتداءا من فيفري 1989 أرسى قواعد جديدة للعمل السياسي والدستوري في الجزائر تمثل خاصة في:

1- التقليص من صلاحيات رئيس الجمهورية من خلال إحداث منصب رئيس الحكومة حيث أصبح يقتسم السلطة التنفيذية مع رئيس الجمهورية.

2-إلغاء القاعدة التي تقضي بأن رئيس الجمهورية يجسد وحدة القيادة السياسية للحزب والدولة.

3- فصل الحزب عن الدولة وتقليص الدور السياسي للجيش وجعله يتفرغ لمهامه الأساسية المتمثلة في الدفاع الوطني والمحافظة على وحدة وسلامة البلاد. من الناحية الإقتصادية فقد عرفت الجزائر تطبيق مخططان خماسيان هما:

1- .المخطط الخماسي الأول1980- 1984

2- .المخطط الخماسي الثاني1985-1989

[1] أحمد منيسي ، مرجع سبق ذكره ،ص138

[2] نفس المرجع ،ص138.

فالتوجهات الإقتصادية الجديدة للجزائر التي تضمنها المخطط الخماسي الأول (1980 – 1984) أقرها المؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني في جوان 1980 وقدر حجم الإستثمار الفعلي 344.806 مليار دج ومن أهدافه :

1-إشباع الحاجيات الأساسية للمواطنين من خلال القضاء على النقص الفادح في المواد الاستهلاكية.

2-تطوير وتشجيع مشاريع السكن الإجتماعي.

3-تحسين خدمات الصحة والنقل والتعليم.

4-القضاء على التفاوت في توزيع الدخول بين فئات المجتمع . [1]

وفي بدية الثمانيات ولدت سياسة إقتصادية جديدة تدعو إلى تشجيع الإستهلاك شعارها (من أجل حياة أفضل) حيث أنفقت في إطار البرنامج المضاد للندرة Programme Anti-Penuries بين سنتي1980-1981 ،1.25 مليار دولار وهذا لتمويل السوق الداخلي بالسلع الاستهلاكية المختلفة.[2] من ناحية أخرى فقد عرفت المؤسسة الإقتصادية العمومية عدة إصلاحات وإجراءات بغرض التخفيف بين المركزية الشديدة التي شلت المؤسسات، وأدت بها إلى درجة اللافعالية في الأداء والتمويل، وذلك من خلال منح صلاحيات أوسع وهامش حركة أفضل للمسيرين لاتخاذ القرارات المناسبة في تسير المؤسسات بما يتماشى وإمكانيات وقدرات هذه المؤسسات . [3] ولكن النتائج المحققة كانت معاكسة تماما للأهداف المرجوة من هذه الإجراءات، فعوض أن تتحرر المؤسسات الوطنية من القيود المركزية زادت حدة المشاكل الإدارية وغلبت سلطة الإدارة على المجالات الإنتاجية، كما عانت المؤسسات الوطنية من عدم القدرة على الوصول إلى الأسواق الخارجية، وغياب التنسيق بين المؤسسات ونقص مركزها التفاوضي، لأن سياسة إعادة هيكلة المؤسسات أدت إلى تقلص حجم المؤسسات. لقد بقيت المؤسسات العمومية المهيكلة تسجل نتائج ضعيفة في الفاعلية والأداء وازدادت حدة التسيير البيروقراطي للحياة الإقتصادية، مما عمق العجز المالي لهذه المؤسسات الذي قدر في الفترة ما بين سنتي(87/84) 125مليار دينار أي ما يقارب آنذاك 18.5 مليار دولار، فمن بين 400 مؤسسة عمومية 70 منها فقط ميزانيتها متوازنة .

وما يسجل في هذه الفترة كذلك نمو الممارسات المشبوهة في نهب أملاك الدولة مما قوى ودعم نواة البورجوازية المحلية، فالانفتاح السياسي النسبي الذي عرفته هذه الفترة بوصول مسؤولين جدد بعد وفاة الرئيس هواري بومدين سمح لهم بالاستفادة من التنازلات (السخية جدا) بالدينار الرمزي لأملاك الدولة، فجمعت هذه الطبقة ثروات طائلة قال عنها اللواء بالوصيف سنة 1992 عند محاكمته بأنها "مشروعة وأنه من العادي جدا أن ينفق رجل الدولة من المال العام ما يراه مناسبا وموافقا لمستوى

---

[1] abdelhamid Brahim**, l'économie algérienne,**–OPu, Alger, 1991 p341.

[2] محمد بلقاسم حسن بهلول، **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية و الأزمة السياسية** ، مطبعة دحلب ، الجزائر ، ،1993 ،ص22.

[3] على بقشيش ، مرجع سبق ذكره ،ص191.

معيشته ومسؤوليته دون حسيب ولا رقيب ." [1] وبهذه النظرة الضيقة والأنانية طغى الاستحواذ على المال العام من طرف رجال الدولة، وظهر الاغتناء السريع والفاحش ، وغطى هذه التجاوزات والتعدي على الملكية العمومية الوضعية المالية المريحة للجزائر آنذاك. أما أما المخطط الخماسي الثاني (85-1989) فقد واصل في تنفيذ نفس السياسات الإقتصادية رغم تأثره بأزمة انهيار أسعار النفط سنة 1986 حيث قدر الاستثمار الفعلي في هذا المخطط ب370.58 مليار دج ومن أهدافه: [2]

1-تغطية الحاجيات الأساسية للموطنين بالاعتماد على الإنتاج الوطني.

2-تعبئة القدرات والإمكانيات الوطنية خارج قطاع المحروقات.

3-محاولة التحكم في التوازن المالي داخليا وخارجيا.

4-دعم اللامركزية الإقليمية لتحسين التخطيط المحلي.

5-الإهتمام بقطاع الفلاح والري.

6-احترام أجال وتكاليف الإنجاز.

والملاحظ من هذه الأهداف هو شعور المسؤول الجزائري بخطورة الأوضاع الإقتصادية والمالية للبلاد، وتقلص الموارد المالية الناتجة عن تصدير البترول والغاز ولكن شتان بين الأهداف المرسومة والتطبيق الميداني، فالمسير الجزائري يلجأ دائما إلى الحلول السهلة والهروب إلى الأمام من خلال الإعتماد على الاستدانة الخارجية لتمويل الإقتصاد وتصدير أكبر كمية ممكنة من المحروقات لجلب العملة الصعبة.

إن بنية الإقتصاد الجزائري خلال فترة الثمانينات تظهر أنه اقتصاد شديد التأثر بالمتغيرات الاقتصادية والمالية في السوق الدولية خاصة أسعار البترول، و قيمة الدولار باعتباره العملة الأساسية في إبرام صفقات المحروقات بالنسبة للجزائر، فقد انخفضت أسعار البترول من 30 دولار للبرميل خلال الثلاثي الأخير من سنة 1985 إلى 10 دولار للبرميل في جويلية 1986 [3]. كما أن الإقتصاد الجزائري شديد التبعية للخارج في تموين استهلاك المواطن وتموين الجهاز الإنتاجي القائم، وتمويل التنمية (الاستثمارات) بالتجهيزات التي تخضع في عملية تمويلها بصفة مطلقة إلى الصادرات الوطنية للمحروقات، ومن ثم فإن أي تقلب في أسعار هذه السلع بالارتفاع أو الانخفاض سينعكس مباشرة على وتيرة النمو وبالتالي حالة الإستقرار الإجتماعي . [4] لقد أدت سياسة الهروب إلى الأمام إلى تفاقم الأوضاع الإجتماعية والاقتصادية مما أدى إلى انفجار إجتماعي في 5 أكتوبر 1988 الذي انتهى بتدخل الجيش لقمع المظاهرات واطلاق النار على المتظاهرين في الشوارع لأول مرة منذ إستقلال الجزائر . [5] وهو ما كان بداية المعضلة الجزائرية في التحول الديمقراطي والتي امتدت عشرية كاملة

[1] محمد فرحي ، مرجع سبق ذكره ،ص75.
[2] محمد بلقاسم حسن بهلول ، مرجع سبق ذكره ،ص22.
[3] محمد فرحي ، مرجع سبق ذكره ،ص180.
[4] محمد بلقاسم حسن بهلول ، مرجع سبق ذكره ، ص30.
[5] أحمد منيسي ، مرجع سبق ذكره ،ص139.

أتت على مقدرات البلاد الاقتصادية وكان لها آلاف الضحايا والمفقودين، حيث دخلت البلاد في أزمة سياسية واقتصادية واجتماعية حادة كادت أن تؤدي إلى انهيار الدولة الجزائرية برمتها.

المطلب الثالث :مرحلة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي 1994-1998

في مطلع سنة 1994 كانت وضعية التوازنات المالية الداخلية والخارجية تميزها أربعة عوامل تدل على عمق اختلالها وخطورتها . [1]

1-اختلال في المالية الخارجية (الديون الخارجية).

2-التضخم.

3-عجز الميزانية.

4-نقص كبير في مصادر التمويل حيث تجاوزات نسبة خدمة الدين % 100 خلال الثلاثي الأول منذ سنة 1994 أي تجاوزات التوقعات. وبسبب هذه الوضعية الإقتصادية الصعبة كان لا بد من التغيير الجذري للسياسات الإقتصادية والمالية بسبب فشل سياسة الإصلاحات، و انعدام هامش المبادرة الإقتصادية في ظل أزمة سياسية حادة ووضع أمني غير مستقر، مما جعل الحكومة الجزائرية تلجأ مجبرة إلى إعتماد برنامج التعديل الهيكلي مدته أربعة سنوات (1994-1998) بمراقبة و أشراف صندوق النقد الدولي واللجوء الإجباري لإعادة جدولة الديون الخارجية، حيث أمضت الجزائر اتفاق الاستعداد الائتماني (stand by) في أفريل 1994 مدته سنة، والشروع في تطبيق برنامج التعديل الهيكلي متوسط المدة (95-1998) تحت إشراف الصندوق النقد الدولي.[2] وقد عرفت هذه المرحلة بتفاقم الأزمات الإجتماعية كالبطالة وتدني مستوى الأجور وضعف القدرة الشرائية للمواطن ، ومشاكل السكن والخدمات الصحية، والتعليم... الخ. ويهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى استعادة التوازنات الإقتصادية والمالية الكبرى من أجل تحقيق الأهداف التالية:

1-رفع معدل النمو الإقتصادي لاستيعاب الزيادة في القوة العاملة وخفض نسبة البطالة بصفة تدريجية.

2-تحقيق التقارب بين معدلات التضخم السائد في الجزائر مع المعدلات السائدة في البلدان الصناعية.

3-خفض التكاليف الانتقالية على الطبقات الإجتماعية الأكثر تضررا.

4-استعادة قوة الميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من إحتياطي النقد الأجنبي . [3]

وقد صاحب تطبيق هذا البرنامج الدخول في عملية جدولة الديون الخارجية بحوالي 17 مليار دولار

[1] Bouzidi Abdelmadjid, **Les années, 90 De L'économie algérienne ,**enag edition, Alger, 1999, P41.

[2] محمد فرحي ، مرجع سبق ذكره ،ص187.

[3] نفس المرجع ،ص187.

خلال مدة البرنامج أي أربع سنوات، ولكن يجب أن نسجل أن عملية إعادة الجدولة التي اعتمدت لحل المعضلة المديونية الخارجية صاحبها فرض شروطا قاسية على الجزائر نذكر منها:

1-تخفيض النفقات العمومية.

2-وقف دعم الدولة للأسعار.

3-وقف الدعم للمؤسسات العمومية التي توجد في حالة إفلاس.

4-تسريح الفائض من اليد العاملة.

5-تخفيض النفقات العسكرية . [1]

والملاحظ أن هذه الشروط القاسية خاصة في جانبها الإجتماعي قد أدت إلى تصفية القطاع الإقتصادي العمومي، وذلك بحل الكثير من الشركات والمؤسسات الإقتصادية في قطاعات البناء والأشغال العمومية مما أدى إلى تسريح الآلاف من العمال الذين تحولوا إلى عاطلين عن العمل، وهذا مازاد في تفاقم المشكلات في الجبهة الاجتماعية. لقد كان برنامج خوصصة المؤسسات العمومية نتيجة للضغوطات الخارجية للمؤسسات المالية المتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي كحل لمشاكل التضخم وعجز الميزانية ولإعادة بعث التراكم الاقتصادي بالإضافة إلى الأزمة السياسية والأمنية التي مرت بها البلاد في هذه المرحلة حيث أن العمليات الإرهابية حصدت الكثير من أرواح الجزائيين دون تمييز وحطمت الكثير من المنشآت والمرافق والمؤسسات الإقتصادية.

وفي مثل هذه الوضعيات غير المستقرة وتراجع هيبة الدولة، وغياب أدوات وآليات الرقابة بمختلف أشكالها السياسية والشعبية والقضائية، وفي ظل غياب مؤسسات دستورية شرعية فإن المجال يصبح مفتوحا والمناخ مهيئا لكل أشكال النشاطات غير مشروعة بما في ذلك نهب المال العام، حيث أن الكثير من المؤسسات الإقتصادية التي تم حلها وبيعها بالمزاد العلني، أو التنازل عنها لصالح العمال استفاد منها المحظوظين من المسيرين القدامى للقطاع العمومي وتحولت إلى مؤسسات خاصة. إن برنامج إعادة جدولة المديونية الخارجية بالشروط المذكورة آنفا أدى إلى تصفية القطاع الإقتصادي العمومي، الذي بنته الجزائر خلال فترة السبعينات والثمانيات منذ القرن الماضي، وتحول الإقتصاد الجزائري بصفة تدريجية إلى اقتصاد بارزا يعتمد على الإستيراد دون الإنتاج ،

و الإستفادة من التسهيلات المالية التي تضعها الدولة لتشجيع التجارة الخارجية، مما أدى إلى ظهور ما يسمى اقتصاد الميناء أو الحاويات والذي حول الجزائر إلى سوق لكل المنتجات والخدمات من مختلف أرجاء العالم. إن زيادة هذه الحركة التجارية لم ترافقه أدوات فعالة للرقابة مما أدى إلى ظهور العديد من المخالفات المتعلقة بالنوعية في السلع والخدمات. من ناحية التسيير الإداري فإن البيروقراطية التي كان من المفروض نظريا أن تؤكد قدرتها على التخطيط والكفاءة والعلم، أصبحت بحكم تكوينها وتاريخها تغطى عجزها في التسيير بالوسائل السهلة، كالجهوية والمحسوبية والرشوة وممارسة احتكار النفوذ، الأمر الذي شجع التجاوزات وأصبح يساعد على إفراغ

[1] كريم النشاشيبي و آخرون ، **الجزائر تحقيق الاستقرار و الانتقال الى اقتصاد السوق**،تقرير صندوق النقد الدولي ،واشنطن،1998،ص15.

التسيير من الصدق والشرف والنزاهة والإخلاص وكل الكفاءات الإدارية . [1] إن أهم أنواع الفساد التي تطرقنا إليها في الفصل الأول يمكن تسجيلها في هذه المرحلة خاصة نهب المال العام والرشوة والمحسوبية والجهوية، والمحاباة... الخ نظرا للحالة السياسية والأمنية غير المستقرة التي كانت تمر بها البلاد.

المـطـلـب الرابع : مرحلة المخططات الخماسية الجديدة : (1999 – 2014)

انطلاقا من سنة 1999 انتقلت الجزائر إلى مرحلة جديدة تميزت بالعودة التدريجية إلى الإستقرار والأمن، وهذا بفضل السياسة الجديدة المنتهجة من الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي أنتخب في أفريل 1999رئيسا للجمهورية وقدم برنامجا يعتمد على النقاط التالية:

1-إستعادة السلم المدني بإرساء قواعد المصالحة الوطنية بين الجزائريين.

2-إعادة إنعاش الإقتصاد الوطني الذي كان شبه مشلول نتيجة الوضع الذي عرفته البلاد.

3-العمل على استعادة الجزائر لمكانتها على الساحة الدولية والجهوية .

لقد بادر الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بعرض قانون الوئام المدني على استفتاء شعبي، حيث نال موافقته بأغلبية ساحقة، سمحت للجزائر بالخروج بصفة تدريجية من المأساة الوطنية التي دامت عشرية كاملة وكانت لها نتائجا كارثية على البلاد. لقد أدت السياسة الجديدة إلى تحقيق نتائج إيجابية على المستوى السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي، حيث إنتقل عدد التائبين الذين كانوا يمارسون العمل المسلح ضد سلطة الدولة من1783 في الفترة ما بين 1995 الى 1999 إلى 4868تائب في الفترة ما بين 1999 إلى 2003 ، و انخفض عدد الضحايا جراء الأعمال الإرهابية الذين تجاوز(100000) بين سنتي 1990 إلى 1999 إلى 5942 ما بين1999 و2003 [2] إن قانون الوئام المدني كان مرادفا للبحث عن السلم والتصالح بين الجزائريين أنفسهم، حيث تعتبر هذه المرحلة الجديدة خروجا من النفق المظلم الذي دخلت فيه الجزائر في مطلع التسعينات، والذي سجلت فيه كل مظاهر الحرب الأهلية والفساد، فانتشر القتل والإجرام و الاغتيالات ، والتخريب للممتلكات والمرافق والمؤسسات العمومية والخاصة وتجارة المخدرات وتهريب الأسلحة، وهذا في ظل غياب استقرار سياسي وأمني وعدم وجود مؤسسات دستورية تتميز بالشرعية والدعم والقبول الشعبي. ومن ثَمّ فإن الخروج من هذه الوضعية لم يكن سهلا وسريعا وكان لزاما ما على السلطات الجديدة معالجة هذه المشاكل حسب الأولويات، فكان العمل أولا على المحور الأمني والسياسي من خلال سياسة المصالحة لبناء جسور الثقة بين الجزائريين ونزع فتيل الأحقاد و الضغائن إعادة ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة، و استعادة هيبتها داخليا وخارجيا.

---

[1] عبد القادر قرش ، **أثر البعد القيمي الثقافي في تغيير و تحسين أداء السلوك الإداري للمؤسسة ،(حالتي مؤسستي سونالغاز و اتصالات الجزائر) الأغواط و الجلفة** ،دراسة غير منشورة ،جامعة الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،2007،ص323.

[2] عبد اللطيف بن أشنهو ، **عصرنة الجزائر حصيلة و آفاق ، 1999-2009** ،ALFA Design ،الجزائر ،2004،ص49.

إن بداية ظهور وانتشار الفساد لم تكن وليدة المرحلة الراهنة و إنما ومنذ تحرير الإقتصاد والتوجه نحو، الإقتصاد الرأسمالي تضاعفت قضايا الفساد ولعل أشهرها (قضية 26 مليار دولار، وقضية الغرفة الوطنية للتجارة، وقضية معهد باستور، وقضية شركة سيدار...) . [1] هذه القضايا التي سجلت فيها تحويل مبالغ مالية ضخمة وتورط فيها عدة شخصيات عمومية نافذة، مما يبين درجة الفساد الذي وصله في الجزائر حيث تحول من مجرد تصرفات فردية كاستغلال نفوذ السلطة ،الوظيفة والمحسوبية أو ما يسمى الفساد الصغير إلى قضايا دولة أو ما يعرف بالفساد الكبير (فساد القمة). ومنذ سنة 1999 إلى سنة 2014 عرفت الجزائر تطبيق ثلاثة مخططات خماسية:

1-برنامج الإنعاش الإقتصادي1999 / 2004 .

2-برنامج دعم النمو الإقتصادي2005 2009.

3- برنامج التنمية الاقتصادي 2014/2010.

من أهم الأولويات التي ركز عليها برنامج الإنعاش الاقتصادي نذكر ما يلي :

1-استعادة السلم المدني بإقامة دولة القانون التي تعتمد علي العدل وتطهير الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية وهذا بالتوجه إلى المستقبل وعدم النظر إلى مخلفات الماضي.

2-وضع حد للبيروقراطية التي شلت الحياة الإقتصادية خاصة ضعف الإستثمار الوطني والأجنبي، وتحديث مصالح الخدمات المشتركة كالإدارة والجمارك وحماية أملاك الد ولة، وجعلها تتأقلم مع المحيط الوطني والدولي الجديد، وتنشيط الدبلوماسية الجزائرية لشرح فرص الإستثمار في الجزائر، وتشجيع سياسة التضامن الوطني.

3- -إعادة النظر في المنظومة التربوية وجعلها تتماشى مع المتغيرات الجديدة ومنسجمة مع أهداف التنمية.

4-إعادة الهيكلة الصناعية وهيكلة القطاع العام بما يتماشى والنظرة الجديدة للاقتصاد الوطني.

5-إعادة النظر في النظام المالي وتشجيع الإدخار.

6-إعادة هيكلة القطاع الفلاحي.

7-تفعيل سياسة التضامن الوطني . [2]

تعتبر هذه الأهداف ذات أبعاد متعددة :منها الجانب السياسي والأمني الذي يهدف إلى تحقيق الإستقرار السياسي، ومنها الجانب الإداري الذي يتضمن إعادة النظر في الإطار القانوني والإداري لمصالح الدولة، ومنها الإقتصادي والمالي الذي يهدف إلى بعث النشاط الإقتصادي من جديد، وهناك أهداف إجتماعية وتربوية متمثلة في إعادة النظر في المنظومة التربوية، وتفعيل سياسة التضامن الوطني للقضاء علي الفوارق الإجتماعية بين مختلف طبقات المجتمع. لقد كان لبرنامج الإنعاش

[1] على بقشيش ، مرجع سبق ذكره ،ص195.

[2] نفس المرجع ،ص 196 .

الاقتصادي نتائج إيجابية تمثلت في إعادة انطلاق عملية التنمية من جديد بعد سنوات من الشلل والتوقف، نتيجة الأزمة السياسية والأمنية التي عرفتها البلاد.

أما البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي **(2005-2009)** فقد كان من أهدافه مواصلة عملية بعث التنمية التي انطلقت في المخطط الخماسي **(1999-2004)** وذلك من خلال انطلاق مشاريع كبرى في قطاع الأشغال العمومية كالطريق السيار شرق – غرب ، وقطاع البناء من خلال برنامج مليون وحدة سكنية والتشغيل والفلاحة والري... الخ. لقد ركز برنامج دعم النمو على جملة من الأهداف الإستراتيجية يمكننا الإشارة إليها فيما يلي: [1]

1-تحسين إطار الإستثمار من خلال إدخال التعديلات التشريعية والتنظيمية لتوفر إطار قانوني ملائم لترقية الإستثمار، خاصة تسوية مسألة العقار الصناعي الذي كان دائما عائقا أمام الإستثمار.

2-بالنسبة للقطاع الفلاحي فإن الهدف هو تشجيع الامتياز الفلاحي في الأراضي الخاصة للدولة لتشجيع الإنتاج الوطني لتحقيق الأمن الغذائي.

3-عصرنة المنظومة المالية خاصة أدوات الدفع الجارية وتحسين إدارة البنوك والمؤسسات العمومية للتأمين، و إقامة صندوق ضمان القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصناديق الاستثمارات الأخرى.

4-النهوض بتنمية مستمرة ومنصفة في جميع مناطق البلاد (توفير الخدمات كالكهرباء والغاز والتعليم والصحة والمياه والسكن...الخ).

5-تشجيع السياحة والصناعات التقليدية و الإستثمار في المنشآت الفندقية وتأطير وتشجيع وكالات السفر والسياحة.

6-تطوير قطاع الاتصالات والتكنولوجيات الجديدة من خلال فتح المنافسة في مختلف مقاطع سوق الاتصالات السلكية واللاسلكية والبريد وتشجيع وتطوير دخول شبكة الأنترنيت ذات المنسوب العالي وعصرنه الخدمات البريدية والمالية البريدية.

7-رفع التحدي في مجال الموارد المائية بإنشاء مشاريع السدود الصغيرة والمتوسطة والحواجز المائية.

8-عصرنه و إصلاح الإدارة المحلية من خلال مراجعة النصوص القانونية والتنظيمات التي تسير الجماعات المحلية(قانون البلدية، قانون الولاية).

9-إصلاح وعصرنه جهاز العدالة وتقريبها من المواطنين خاصة الإسراع في البت في القضايا المطروحة وتنفيذ الأحكام.

10-إصلاح قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من خلال تطبيق نظام ل.م.د (ليسانس، ماستر دكتوراه) وتعميمه بصفة تدريجية. إن برنامج دعم النمو الإقتصادي تضمن برنامجا ضخما

[1] كريم زرمان ،**التنمية المستدامة في الجزائر ، من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2009)** ، جامعة محمد خيضر ،مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية ، العدد السابع ،الجزائر بسكرة ، جوان 2010 ، ص207.

للاستثمارات العمومية تجاوز (150 دولار) مما طرح الكثير من التساؤلات حول تسير هذه المبالغ المالية الضخمة في ظل عدم شفافية قانون الصفقات العمومية، وآليات منح المشاريع والرقابة علي تنفيذها، حيث أن كثير من المشاريع الخاصة بالبناء والتهيئة والأشغال العمومية أنجزت دون احترام المعايير والجودة المطلوبين في إنجاز هذه الأشغال. وكما رأينا سابقا فإن وجود أموال ضخمة واستثمارات كبيرة يجعل مجال الفساد يتسع خاصة في ظل انعدام الأدوات الرقابية الشفافية والقوانين الصارمة.

و قد كان من المتوقع وصول السيد عبد العزيز بوتفليقة إلى سدة الحكم كرئيس للبلاد عقب فشل ندوة الحوار الوطني 1994 واتصال قادة المؤسسة العسكرية به ، لكن عدم تطابق رؤية بوتفليقة مع رؤى قيادة المؤسسة العسكرية تراءى لهذه الأخيرة صرف النظر عن الرجل وتوقيف الإتصال به، ليُنصّب السيد اليمين زروال رئيسا للبلاد، هذا الأخير الذي فضّل تقزيم عهدته واختصار طريق عودته إلى التقاعد حيثُ أعلن تنظيم انتخابات رئاسية مسبقة في 15 افريل 1999 ، وهو التاريخ الذي رسم عودة بوتفليقة إلى مقاليد السلطة كرئيس للجمهورية، بعد إنتخابه بالأغلبية في الدور الأول وانسحاب المترشحين الستة من سباق الرئاسيات يوما واحدا قبل إجراء هذه الإنتخابات، متهمين الجيش والإدارة بالإنحياز للمترشح عبد العزيز بوتفليقة.

جدول رقم 01: يوضح نتائج الإ نتخابات الرئاسية 15 أفريل1999

المترشحون	عدد الأصوات المتحصل عليها	النسب المئوية
عبد العزيز بوتفليقة	7.445.045	% 73.75
أحمد طالب الابراهيمي	1.265.594	% 12.53
عبد الله جاب الله	400.080	% 3.96
آيت أحمد الحسين	321.179	% 3.18
مولود حمروش	314.160	% 3.11
مقداد سيفي	226.139	% 2.24
يوسف الخطيب	121.414	% 1.20

المصدر : الجريدة الرسمية ، السنة 36 ، العدد 29 ، الصادرة بتاريخ 21 أفريل1999

وقد ورث الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وضعا كارثيا على كل المستويات بسبب ما آلت إليه الأوضاع قبل وبعد انتفاضة أكتوبر 1988 ، وأيضا بعد توقيف المسار الإنتخابي، وإ علان حالة الطوارئ سنة1992 والتي اشعلت فتيل أزمة خانقة أدخلت البلاد نفقا مظلما ومرحلة عصيبة ميّزتها موجات عنف رهيبة خلفت أكثر من 100 ألف قتيل، و خسائر فادحة فاقت 20 مليار دولار، وانسداد سياسي رهيب وفساد إداري أخطبوطي. وهو الوضع الذي تخللته إستفتاءات و إنتخابات كثيرة ، وتعديلات دستورية بالجملة بهدف حلحلة أزمة الشرعية

والفراغ المؤسساتي الكبير، وكذا الأزمة الأمنية التي يتخبط فيها النظام منذ الدخول في عهد ما بعد الأحادية الحزبية، وما خلفته هذه المرحلة من أزمة ثقة وشرخ كبير بين السلطة والمجتمع . [1]

وقد عمد الرئيس بوتفليقة بعد تسلمه مقاليد الحكم إلى ترتيب أولويات إهتماماته، من خلال رهانات عدة ظهرت في خطاباته السياسية الأولى، كان أولها الرهان الأمني من خلال إعادة الإستقرار والأمن مع إعطاء الأولوية * للبلاد، وثانيها تحريك عجلة الإقتصاد الوطني، وثالثها مكافحة الفساد ومحاصرته للجانب الأمني.

حيث تبنى الرئيس بوتفليقة مجموعة من السياسات الهادفة إلى إخماد نار الفتنة، كان في مقدمتها سياسة الوئام المدني و مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية، الذي أراد من خلاله نزع الغطاء عن العنف السياسي بالتعامل معه باعتباره جريمة جنائية كالجرائم الأخرى التى يعاقب عليها القانون، و إخراجه عن السياق السياسي وعدم النظر إليه كتحصيل حاصل للأزمة السياسية، واعتباره الأرضية الأولى لمحاولة بلورة حل للأزمة السياسية في الجزائر، ودفع البلاد إلى مصالحة وطنية لمحاصرة ظاهرة العنف المتزايدة باستمرار.

ولأجل إعطاء هذا القانون طابع الشرعية قرر الرئيس بوتفليقة التوجه مباشرة إلى الشعب باعتباره مصدر الشرعية، وذلك بتنظيم إستفتاء شعبي ، حيث جرى هذا الإستفتاء وكانت نتائجه مطابقة لرؤي الرئيس بوتفليقة وتمنياته وطموحاته.

جدول رقم 02: يوضح نتائج الإستفتاء حول مشروع قانون الوئام المدني.

الناخبون المسجلون	17.512.726
المصوتون	14890825
الأصوات الملغاة	105324
الأصوات المعبر عنها بصيغة " نعم	14785771 أي ما يقابلها نسبة 98.63 %
الأصوات المعبر عنها بصيغة" لا	202.496 أي ما يقابلها نسبة 01.37 %
نسبة المشاركة	% 85.03

المصدر : الجريدة الرسمية ، السنة 36 ، العدد 66 ، الصادرة بتاريخ 21 سبتمبر 1999 .

بعد إقرار الشعب قانون الوئام المدنى من خلال المشاركة الواسعة ومن خلال أغلبية ساحقة للأصوات، توجه الرئيس بوتفليقة إلى محاولة ترقية هذا القانون إلى مصالحة وطنية من خلال إعداد مشروع من أجل السلم والمصالحة الوطنية ، قُدِّمَ هو الآخر للشعب من أجل الإستفتاء عليه ، حيثُ تم طرح سؤال على الناخبين صيغته " :هل أنتم موافقون على مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية ؟.

[1] أميرة عبد الحليم ، **الجزائر بين سباق الرئاسة ومستقبل الإنفتاح السياسي** ، السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام، القاهرة ،2010 .ص3.
*- شكّل الرئيس بوتفليقة لجنة لدراسة ظاهرة الفساد بعد انتخابه سنة 1999 ، و أحالت الحكومة بعد إعادة انتخابه عام 2005 لولاية ثانية مشروع قانون مكافحة الفساد إلى المجلس الشعبي الوطني وإلى مجلس الأمة في حزيران يونيو 2005 ، ويعزز القانون رقم01 /06 الصادر في 20 شباط/فبراير 2006 التشريعات القائمة من حيثُ التزامها باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

ولهذا الغرض أصدر الرئيس عبد العزيز بوتفليقة المرسوم الرئاسي رقم05 /278 في 14 أغستس سنة 2005 للاستفتاء المتعلق بالمصالحة الوطنية يوم 29 سبتمبر 2005 وقد أجريَ هذا الإستفتاء في اليوم المحدد له، وجاءت النتيجة مطابقة لرؤى الرئيس وتمنياته.

وبعد هذه المصادقة من طرف الشعب بنسبة تقارب % 100 اتجه الرئيس إلى تطبيق ما جاء في هذا الميثاق، من خلال إبطال المتابعات القضائية في حق الأفراد الذين سلّموا أنفسهم للسلطات إعتبارا من 13 يناير 2000تاريخ انقضاء مفعول القانون المتضمن الوئام المدني، وإبطال المتابعات القضائية في حق جميع الأفراد الذين يَكفون عن نشاطهم المسلح و يسلمون ما لديهم من سلاح، إلا الأشخاص الذين كانت لهم يد ومساهمة في المجازر الجماعية، أو انتهاك الحرمات، أو استعمال المتفجرات في الإعتداءات على الأماكن العمومية وغيرها من الإجراءات الرامية إلى استتباب الأمن.

كما حمل الميثاق بين دفتيه أيضا إجراءات دعم سياسة التكفل بملف المفقودين المأساوي، حيث تتحمل الدولة على ذمتها مصير الأشخاص المفقودين في سياق المأساة الوطنية، وخُتم هذا الميثاق بالإجراءات الرامية إلى تعزيز التماسك الوطني . [1]

وقد أثار الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية جملة من الانتقادات، خاصة فيما يخص ملف المفقودين، غير أن أغلب الآراء دعمت وشجّعت وبا ركت هذا التوجه الهادف إلى إيقاف إراقة الدماء واستتباب السلم وتعزيز المصالحة الوطنية.

وبمرور الوقت بدأت البلاد تستعيد عافيتها، وأضحت المصالحة الوطنية حقيقة يومية ملموسة، من خلال تناقص معدلات أعمال العنف، وتزايد أعداد التائبين، واتساع دائرة المؤيدين الداعمين لهذا التوجه خاصة بعد حل الجيش الإسلامي للإنقاذ من طرف قائده مدنى مرزاق ودخوله في صف المؤيدين لهذا التوجه.

أما على المستوى السياسي فقد تبني الرئيس عبد العزيز بوتفليقة سياسة إعادة بناء الشرعية، بعد الفراغ المؤسساتي الذي انجر عن توقيف المسار الإنتخابي، حيث وبعد فوزه في الإنتخابات الرئاسية 15أفريل 1999 نهج الرئيس بوتفليقة سياسة الإنفتاح على كل الحساسيات والقوى والفواعل السياسية بما فيها مناضلي الحزب المحظور، حيثُ سمح لعدة عناصر من الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالمشاركة في الإنتخابات التشريعية سنة 2002 وقد كانت الإنتخابات التشريعية التي جرت في 30 ماي 2002 أول اختبار لمدى شرعية تواجد الرئيس بوتفليقة على سدة الحكم، والتي تقاس من خلال نسبة المشا ركة الشعبية و مشاركة القوى السياسية في هذا الموعد الإنتخابي، كما أنها تمثل محطة مهمة في مسار إعادة بناء الشرعية المغيبة و اعادة بناء مؤسسات الدولة ، كما يأمل النظام أيضا من هذه الإنتخابات إعادة ثقة المواطن بالدولة، والتى تظهر من خلال تضييق دائرة العزوف، خاصة في منطقة القبائل التي تم تعديل الدستور إستجابة لمطالبها المنادية بالاعتراف بالأمازيغية كلغة وطنية [2]

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **مشروع الميثاق من أجل السلم و المصالحة الوطنية** ، ملحق المرسوم الرئاسي رقم05 /278 مؤرخ في 09 رجب 1426 ، الموافق ل 14 غشت سنة 2005 ، يتضمن استدعاء الناخبين للاستفتاء المتعلق بالمصالحة الوطنية يوم الخميس 29 سبتمبر سنة 2005 ، ص10 -16.

[2] المادة 03 مكرر من دستور 1996 ، والمستحدثة بموجب القانون 02-03 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 25 بتاريخ 14 /2002/04

وقد جاءت نتائج هذه الإنتخابات مكرسة لتوجه النظام السياسي من خلال فوز التيار الوطني ممثلا في حزب جبهة التحرير الوطني بفارق كبير جدا عن الأحزاب الأخرى، مع إرتفاع حصة القوى السياسية الإسلامية ممثلة في حركة الإصلاح الوطني وحركة مجتمع السلم، وتراجع كبير جدا لحزب التجمع الوطني الديمقراطي، مقارنة بالانتخابات التشريعية الماضية، فقد تحصلت جبهة التحرير الوطني على 199مقعدا بنسبة% 51,16 مع تقارب كبير جدا للأحزاب الثلاثة الأخرى المذكورة آنفا، حيث تحصل التجمع الوطني الديمقراطي على 47 مقعدا فقط و بنسبة % 12,08 بفارق ثلاث مقاعد عن حركة الإصلاح الوطني التي تحصلت على 43 مقعد بنسبة % 11,05، وحركة مجتمع السلم التي تحصلت على 38 مقعد بنسبة % 9,77 ، مع تسجيل انخفاض نسبة المشاركة إلى % 46,17 بالمقارنة مع المواعيد الانتخابية السابقة أين بلغت في الانتخابات الرئاسية 15 أفريل 1999نسبة % 60,25 وقبلها في الإنتخابات التشريعية 05جوان 1997 نسبة65,60% .

وفي قراءة أولية لنتائج هذه الانتخابات مقارنة بالإنتخابات التشريعية الماضية لسنة 1997م ذكر الخطاب المعارض أن السلطة كرّست ديمقراطية شكلية، حيث منحت تشجيعا ودعما ماديا ومعنويا للأحزاب والقوى السياسية التي قبلت بالمشاركة في هذه المواعيد السياسية كي تُظهر للعالم صورة التنافس السياسي الحر.

لكن مخرجات صندوق الإقتراع في كل مرة تفرز تكريسا للواقع، وتظهر أن هناك تبادل للأدوار بين نفس وجوه النظام السابقة، وهو ما يعنى بأن السلطة لازالت هدفا ومطلبا ولم تتحول بعد إلى وسيلة لترقية الفعل السياسي، وأن العملية السياسية لازالت تراوح مكانها، ومسيرة التحول نحو الديمقراطية لازالت صعبة بتواجد الكثير من المعيقات والصعوبات التي تقف حجر عثرة في طريقها، أولها عدم توفر نية صادقة لدى النظام السياسي بالتوجه نحو تطوير وتحسين الفعل السياسي، بما من شأنه التخلي عن السلوكيات المنافية للعمل الديمقراطي، وتبني ايديولوجية أخرى تسمح بانتقال النظام نحو احترام وتبني مقولات الدمقرطة . [1]

جدول رقم 03 : يوضح نتائج الانتخابات التشريعية 30 ماي2002

التشكيلات الحزبية	الأصوات المتحصل عليها	عدد المقاعد المتحصل عليها	النسب المئوية
جبهة التحرير الوطنى	2.618.003	199	% 51.15
التجمع الوطنى الديمقراطي	610.461	47	% 12.08
حركة الاصلاح	705.319	43	% 11.05
حركة مجتمع السلم	523.464	38	% 09.76
الأحرار	365.594	30	% 07.71
حزب العمال	246.770	21	% 05.40
الحركة الوطنية الجزائرية	113.700	08	% 02.05

1 كريم زرمان ،مرجع سبق ذكره ، ص210.

حركة النهضة	48.132	01	% 0.25
حزب التجديد الجزائري	19.973	01	% 0.25
حزب الوفاق الوطنى	14.465	01	% 0.25

المصدر : الجريدة الرسمية ، السنة 39 ، العدد 43 ، الصادرة بتاريخ 23 يونيو 2002

الإنتخابات الرئاسية:(08 أفريل2004).

كما سبق وأن ذكرنا فان السلطة كانت منذ الإستقلال ولازالت هدفا من أهداف النظام السياسي الجزائري القائم على الشرعية الثورية، ولم تتحول إلى وسيلة لترقية العملية السياسية والإنتقال بها إلى أفق أوسع و أرحب، ولا أدل على ذلك من أن النظام السياسي مستمر في التعامل مع المستجدات الإقليمية والدولية بنفس الذهنية، حيث بقي الفعل السياسي يراود مكانه من خلال تعاقب الإنتخابات الواحدة تلوى الأخرى من دون تحسن أو تطور ملحوظ، حتى علق البعض من أن الجزائر تخطو خطوة إلى الأمام وخطوتين إلى الوراء، حيث لازالت الشرعية أكبر ضحية وأكبر المتغيرات غيابا وتغييبا في العملية السياسية.

بعد انتهاء عهدته الأولى والتي دامت خمس سنوات وفق نص الدستور، قررَ الرئيس بوتفليقة استدعاء الهيئة الناخبة لإجراء إنتخابات رئاسية حُدد لها يوم 08 أفريل 2004 ، هذا وقد عرفت الظروف الأمنية تحسنا نسبيا منذ وصول الرئيس بوتفليقة إلى سدة الحكم، وهو ما أكسبه شرعية أكبر وٍ التفافا جماهيريا أوسع، وهي المكاسب والمقولات التي وضفها الرئيس بوتفليقة ودخل بها معترك السباق نحو قصر الرئاسة مرة أخرى.

ينافس الرئيس بوتفليقة في هذا الإستحقاق رئيس حكومته الأسبق على بن فليس الذي خرج عن بيت واستطاع إقناع أعضاء حزب جبهة التحرير الوطني بضرورة التغيير، وعدم استعمال منبر ،الطاعة الحزب لإيصال الغرباء للرئاسة، وكان يقصد بذلك الرئيس بوتفليقة الذي وصل إلى الرئاسة بدعم قوي من حزب جبهة التحرير الوطني، ولهذا فضل على بن فليس الأمين العام لجبهة التحرير الوطنى أن يترشح لرئاسة الجمهورية باسم الحزب، بتدعيم الكثير من الإطارات السياسية وحتى العسكرية، وهو ضرب من ضروب الصراع بين أجنحة النخبة السياسية.

كما ترشح لهذه الإنتخابات عبد الله جاب الله عن التيار الإسلامي و سعيد سعدي عن حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، ولويزة حنون عن حزب العمال والسيد على فوزي رباعين، ولإثبات نية السلطة بتوسيع دائرة الشفافية واحترام مخرجات صندوق الاقتراع، أ تخذت عدة إجراءات جديدة أهمها:

-تشكيل لجنة مستقلة لمراقبة الانتخابات الرئاسية بمرسوم رئاسي . [1]

-تقديم طلب للمجتمع الدولي بإرسال ملاحظين دوليين لحضور مجريات هذه العملية الانتخابية.

-الغاء التصويت داخل الثكنات العسكرية وتعهد المؤسسة العسكرية بالتزامها الحياد.

[1] المرسوم الرئاسي رقم 20/04 المؤرخ في 07 فيفري 2004 ،الجريدة الرسمية رقم 8 ، المؤرخة في 8 فبراير 2008 ، ص14 .

جدول رقم 04 : يوضح نتائج الإ نتخابات الرئاسية 08 أفريل2004

المترشحون	عليها المتحصل الأصوات عدد	المئوية النسب
عبد العزيز بوتفليقة	% 84.99	% 84.99
على بن فليس	% 06.42	% 06.42
عبد الله جاب الله	% 05.02	% 05.02
سعيد سعدي	% 01.94	% 01.94
لويزة حنون	% 01.00	% 01.00
على فوزى رباعين	63.761	% 0.63

.المصدر : الجريدة الرسمية ، السنة 41 ، العدد 24 ، الصادرة بتاريخ 18 أفريل2004

جدول رقم 05 :يوضح نتائج الإستفتاء على مشروع السلم والمصالحة الوطنية 29 سبتمبر2005

الناخبون المسجلون	18313594
الناخبون المصوتون	14606344
نسبة المشاركة	.% 79,76
الأصوات الملغاة	171231
الأصوات المعبر عنها	14435113
المصوتون بصيغة " نعم"	14057371 وهو ما يعادل 97,38 %.
المصوتون بصيغة " لا"	377748 وهو ما يعادل 2,62 %.

المصدر : الجريدة الرسمية ، العدد 67 ، الصادرة بتاريخ 05 أكتوبر 2005

ومن بين هذه القوى السياسية جبهة القوى الإشتراكية التي اعترضت على هذا الميثاق، والرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، كما جاء التحفظ أيضا من قبل قادة الحزب المنحل الجبهة الاسلامية للإنقاذ حيث صرح عباسي مدنى قائلا ..." إنَّ المصالحة الوطنية هي مصالحة مشروعة عندما تنطلق من منطلقات واقعية تخدم الشعب الجزائري وتبدأ بتحرير أبنائه المتابعين في قضايا عهد كانت تعالج فيه القضية السياسية بالطرق الأمنية " ..، كما قال أيضا ..." والمصالحة أولا أن نضع حدا للخطأ وأعتقد أن أول خطوة هي تحرير المساجين، وإلغاء كل المظالم بعفو شامل بمفهومه القانوني والسياسي وأؤكد بالمفهوم القانوني والسياسي والأخلاقي " .

وقد جاء رفض عباسي مدني لهذا المشروع من منطلق أنه حمل بين دفتيه وفي مضمونه تحميلا للجبهة الإسلامية للانقاذ وقادتها مسؤولية ما آلت إليه البلاد من خراب، بسبب أعمال العنف التي فجّرت البلاد منذ قرار توقيف المسار الإنتخابي وِ الغاء نتائج الإنتخابات من طرف المؤسسة العسكرية. هذا على المستوى السياسي، أما اقتصاديا فقد عمد بوتفليقة إلى بناء إستراتيجية إقتصادية ترتكز على التنمية الشاملة والمستدامة المتوازنة،

حيث ظهرت سياسات تنموية عديدة، مثل برنامج تعزيز النمو (والبرنامج المخصص لولايات الجنوب والهضاب العليا، والبرنامج المخصص للتجديد الريفي2006) وسياسة التجديد الفلاحي (2008) ، وتشجيع الإستثمار في المجال الإقتصادي ، ورصد مبالغ مالية هائلة لعدة مشاريع في مجالات عدة أهمها الفلاحة والنقل والسكن والطرقات وترقية الشغل. وعطفاً على ماسبق فان سياسة الرئيس في شقها الإقتصادى والتنموى تدعمت أكثر بإطلاق " برنامج الإنعاش الإقتصادي " والذي خصِّص له مبلغ 7.5 مليار دولار والممتد من سنة 2001 إلى سنة2004 والهادف إلى إعادة تحريك الاقتصاد الوطني، من خلال تنشيط الطلب الكلى، ودعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة، ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الإستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة، وتهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية، وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية المحلية الصغيرة والكبيرة وتحسين الظروف الإجتماعية.

ولحسن طالع الشعب الجزائري والرئيس بوتفليقة ، فقد عاودت أسعار النفط في الإرتفاع لتصل أرقام قياسية جاوزت في بعض الفترات 140 دولار ، وهو ما ساعد في دفع وتيرة وعجلة الإقتصاد بتطبيق ما جاء في برنامج الإنعاش الإقتصادي ، كما تزامن ذلك مع بداية نضج ثمار قانون الرحمة وقانون الوئام المدني والمصالحة الوطنية بعودة أفواج كثيرة من أبناء الوطن المغرر بهم إلى أحضان المجتمع واقتناعهم بمحتوى المصالحة الوطنية والوئام المدنى، وبالتالى تسليم أنفسهم و إلقاء السلاح. وقد بدأت ثمار هذا التوجه الإقتصادي في الظهور من خلال التحسن الملحوظ للتوازنات العامة للإقتصاد الوطني بداية من انخفاض نسب التضخم من % 05 سنة 1998إلى % 3.5 سنة 2007 وارتفع احتياط الصرف من 4,4 مليار دولار سنة 1999 إلى 140 مليار دولار سنة 2008 ، وقد تم تخفيض المديونية الخارجية للبلد لتبلغ أقل من 05 ملايير دولار حاليا، في حين كانت قد بلغت 29 مليار دولار سنة1999 .

هذا وتجدر الإشارة إلي أن المديونية العمومية الخارجية بلغت سنة 2013 أقل من 500 مليون دولار وغيرها من مؤشرات تحسن التوازنات العامة في الإقتصاد الوطني، وتكملة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي جاء برنامج تعزيز النمو، هذا البرنامج الذي رصد له مبلغ معتبر قدر ب 120 مليار دولار والممتد من سنة 2005 الى سنة2009 .

الشكل رقم 02 :يوضح حجم المديونية خلال سنوات(1999 / 2007) .

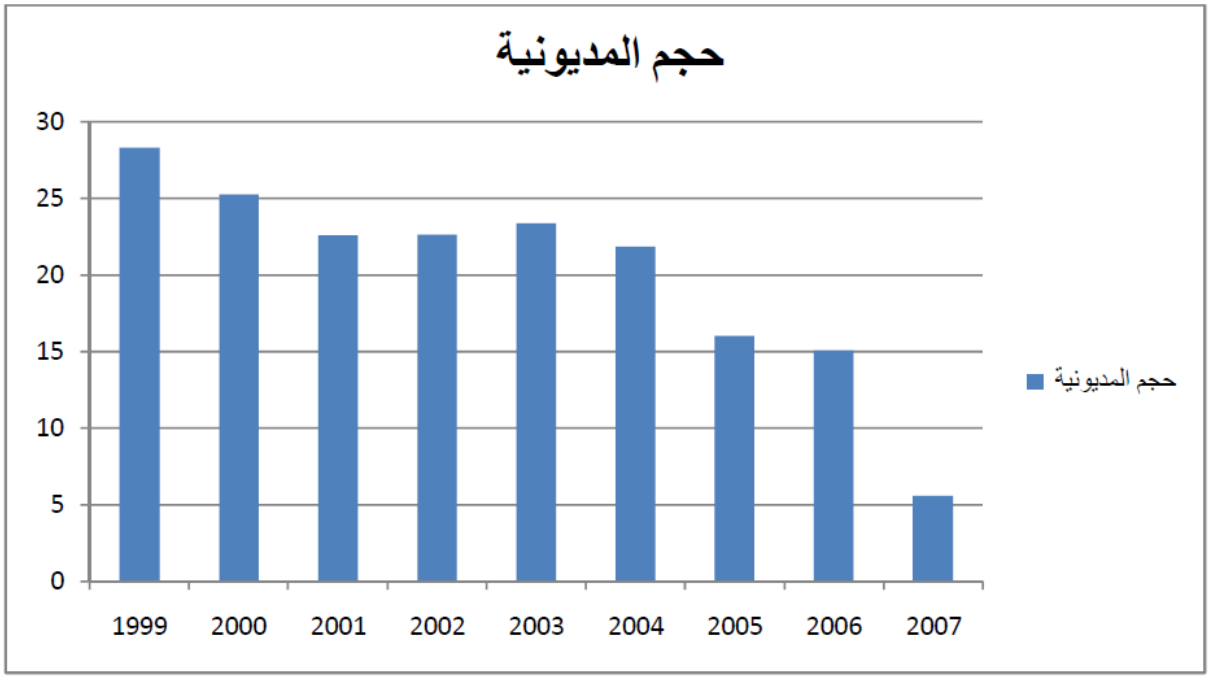

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الموقع التالي : www . finanes algeria.dz

وأما على مستوى الجبهة الإجتماعية فقد جاء برنامج رئيس الجمهورية محققا للكثير من الآمال، من خلال تحسن الظروف الاجتماعية المجسدة في عدة مؤشرات، أهمها إنخفاض معدلات البطالة من خلال توفير مناصب شغل عبر رفع حصص التوظيف، أو من خلال سياسة دعم تشغيل الشباب المجسد في عقود ما قبل التشغيل، أو من خلال انشاء صندوق التأمين ومكافحة البطالة.

حيث انخفضت نسبة البطالة حسب إحصائيات رسمية إلى 11,8 % سنة 2007 بعدما قاربت30%سنة 1998 ، زد على ذلك إرتفاع أجور العمال والموظفين بنسب لابأس بها، وزيادة حصص السكنات بنسب مرتفعة جدا، حيث أن ما بني في العهدتين السابقتين للرئيس بوتفليقة، يتجاوز أضعاف ما بني في الفترات السابقة لوصوله سدة الحكم، إضافة إلى تحسن الخدمات التعليمية والتربوية من خلال الإصلاحات التي مست المنظومة التربوية والجامعية، ومن خلال أيضا المنشآت التربوية والجامعية إضافة إلى التحسن الملحوظ في الخدمات الصحية من خلال إنشاء العديد من الهياكل الصحية.

- أما بالنسبة للفساد والذي هو محور هذه الدراسة – فقد جعله الرئيس بوتفليقة من بين الأولويات المذكورة آنفا، ذلك أن مؤشرات الفساد كانت قد بلغت درجات مخيفة بداية الألفية الثالثة، وتزامن ذلك مع تسلم الرئيس بوتفليقة مقاليد الحكم في البلاد، وفي ظل سياساته لمواجهة هذه الظاهرة من خلال رفع شعار "حملة الأيادي النظيفة " تحول الفساد إلى مرحلة التستر والتنظيم أو ما يعرف بالجريمة المنظمة حيثُ أصبحت تتم الإختلاسات المالية مثلا بالتحايل على القانون، من خلال إستغلال المفسدين ضعف آليات الرقابة الداخلية على مستوى البنوك الجزائرية أو انعدامها في بعض البنوك الأخرى وكذا استعمال تقنيات بدائية في مجال التحويل بين الحسابات،

أو ضعف التنسيق بين مختلف المصالح ومنها الجمارك بخصوص عمليات التجارة الخارجية التي يصاحبها تهريب مقنع للأموال من خلال عمليات تجارية وهمية وتزوير وثائق جمركية.

ضف إلى هذا إستغلال الثغرات القانونية في قانون العقوبات، أو إستغلال قدمِ وعدم حداثة المنظومة القانونية المنظمة للحياة المصرفية في البلاد، أو استعمال النفوذ والسلطة في التعدي على القوانين حيث ق درت مصادر مصرفية رسمية الخسائر الناجمة عن أهم الفضائح المالية منذ 1995 في الجزائر بحوالي 2,8 مليار دولار، وهو المبلغ الذي يشمل أهم القضايا التي ضربت في العمق الساحة المالية الجزائرية [1] ولعل قضية عبد المومن خليفة خير مثال على ذلك، أو ما عرف بفضيحة القرن والمتمثلة في الإفلاس الإحتيالي " لبنك الخليفة "، حيثُ أسالت القضية الكثير من الحبر على صفحات وسائل الإعلام الوطنية والمحلية وحتى الدولية، وتركت استياء كبيرا لدى الراي العام المحلى لما خلفته من خسائر فادحة مست أشخاص معنوية وأخرى طبيعية، حيث تكبد الكثير من المواطنين الذين أودعوا أموالهم في بنوك الخليفة خسائر بالجملة، كما تكبّدت الخزينة العمومية أيضا خسائر فادحة قاربت 87 مليار دينار أي ما يعادل 1,2 مليار دولار.

وِ ان اكتشف أمر هذه الشبكة العنكبوتية للفساد في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، إ لاَّ أن خيوطها نسجت بدقة في العشرية السوداء ، حيثُ تحول بموجبها الشاب عبد المومن خليفة إلى ملياردير في ظرف وجيز جدا بعدما استغل المداخل الإقتصادية الجديدة للجزائر بتحولها إلى اقتصاد السوق الذي يسمح بل ويوفر البيئة المناسبة للاستثمارات الخاصة.

وعبد المومن خليفة أحد المستثمرين الخواص الذين استغلوا دخول الجزائر مرحلة اقتصاد السوق للاستثمار في مجالات عدة ، كالبنوك ، النقل الجوي ، الصيدلة ، البناء والتعمير، والإتصالات ، والتي تم فيها التلاعب بالقانون من خلال ارتكابه مخالفات مصرفية عن طريق تحويلات مشبوهة للأموال من الجزائر إلى الخارج خاصة إلى فرنسا بطرق غير قانونية، وتلاعبات في الحسابات عن طريق تزوير الوثائق باستعمال المزور، والتي صنفت كعمليات اختلاس منظمة مستعملا في ذلك النفوذ والسلطة. وقد تم إخطار العدالة بعدما لاحظ بنك الجزائر في سنة 2003 ثغرة مالية قيمتها 3,2 مليار دينار جزائري في الخزينة الرئيسية لبنك الخليفة، وعلى إثرها فر عبد المومن خليفة إلى فرنسا ومنها إلى بريطانيا مستغلا عدم وجود اتفاق تعاون قضائي بين الجزائر وبريطانيا يتم بمقتضاه تسليم الفارين من العدالة.

إنَّ النمو المتزايد لرقم أعمال شركة الخليفة، والأرباح المذهلة والمرتفعة، والاستثمارات التي مست قطاعات عدة على غرار البنوك، و النقل الجوي، والصيدلة والأدوية، والقناة التلفزيونية، والرياضة وسعّت من دائرة الفضوليين من الراي العام أو بين رجالات الصحافة والإعلام خاصة الفرنسيين منهم كيف لا ؟ والشاب الجزائري عبد المومن خليفة الذي لم يتجاوز من العمر 35 سنة أصبح يملك امبراطورية برقم مالي يضاهي الأرقام المالية للدولة الجزائرية.

[1] على بقشيش ،مرجع سبق ذكره ،ص 200.

حيث كان الأسطول الجوي للخليفة مثلا من خلال عدد الطائرات، وعدد الرحلات المبرمجة اسبوعيا يوا زى ما تملكه الدولة الجزائرية، بل إن عدد رحلات الخليفة للطيران كانت تفوق رحلات الشركة الجوية الوطنية الجزائرية، وهو الشيء نفسه في القطاعات الأخرى، وقد كانت فروع الخليفة في كل القطاعات تعرف أرباحا طائلة مما أثار ذهول وفضول الإعلام الجزائري والفرنسي، حيثُ كتبت الصحافة الفرنسية في الموضوع وألمحت إلى التشكيك في القضية، ليكتشف بعدها خيوط الفضيحة الكبرى خاصة بعد أن فتحت وزارة المالية وبنك الجزائر تحقيقا في الموضوع. وفي فرنسا طالب عضو البرلمان الفرنسي " نوبل ملمير "بتحقيق برلماني، وتسارعت الأحداث بتوقيف ثلاثة أشخاص بمطار الجزائر من كبار المسؤولين في مجموعة الخليفة وبحوزتهم أكثر من2000000 دولار في هذا البنك تم نقله إلى خارج الوطن، وبعدها عيّنت إدارة البنوك في الجزائر خبيرا لمباشرة أعمال التدقيق والمراجعة، لتتسارع الأحداث بتوقيف شركة طيران الخليفة عن العمل بسبب الديون التى أثقلت كاهلها، ليأتي بعدها قرار من المحكمة الفرنسية بتوقيف القناة الإعلامية الخليفة و اعلان إفلاسها، وصولاً إلى كشف الكارثة التى ألحقتها مجموعة الخليفة بالإقتصاد الوطني، والتي قدرت بأكثر من 1,3 مليار دولار حسب تقارير رسمية من الحكومة الجزائرية، هذه الأخيرة التي أصدرت مذكرة إعتقال بحق عبد المومن خليفة وكل المتورطين في القضية[1] وقد برمج مجلس قضاء البليدة في دورته الجنائية هذه القضية، والتي أصدر بشأنها عقوبات في حق كل من له صلة، حيث حكمَ على الراس المدبر عبد المومن خليفة بالسجن المؤبد بشهادة 05 وزراء سابقين وحوالى 40 مدير لشركات حكومية ، فيما تراوحت العقوبات في حق المتورطين الآخرين بين05 سنوات إلى 15 سنة سجنا نافذة، أما زوجة عبد المومن خليفة ورئيس البنك المركزي فكان الحكم عليهم بالسجن غيابيا لمدة 20 سنة ومصادرة أملاك الدائنين ، فيما قضت المحكمة ببراءة المتهمين الآخرين.

هذا وقد أسالت هذه القضية الكثير من الحبر في وسائل الإعلام الجزائرية والفرنسية، والتي وصفت القضية بفضيحة القرن، فيما اكتفى الخطاب الرسمي من خلال تصريح رئيس الحكومة أحمد أويحيى بوصفها بالكارثة مذكرا بأن العدالة ستأخذ مجراها.

ولم يُطو ملف الخليفة بعد حتى ظهرت فضائح أخرى، على غرار فضيحة البنك الصناعي والتجاري الجزائري الذي سبب خسائر مالية فادحة قاربت 800 مليون دولار، ووقفت الحكومة حيالها موقف المصدوم المذهول من هول هذه الفضيحة الموجعة.

لتتوالى الفضائح بانفجار قضية أخرى في الشرق الجزائري أو ما عرف بقضية " بنك الفلاحة والتنمية الريفية "بدائرة" بئر العاتر "ولاية تبسة على الحدود الجزائرية التونسية، التي بلغت قيمة خسائر الخزينة العمومية فيها 328,2 مليون دولار، وهي قضية مرتبطة بتهريب أموال إلى الخارج وتبييض أموال الجماعات الإرهابية المسلحة.

أما القضية الأخرى التي أدرجناها كعينة من الإختلاسات والفضائح الكبرى التي مست الجزائر فهي قضية إختلاس 30 مليار دينار جزائري (405 ملايين دولار) من" البنك الوطني الجزائري"، و التي تعتبر أيضا من

[1] نفس المرجع، ص 203 .

بين أكبر الفضائح التي ضربت النظام المالي الجزائري وأظهرت مدى هشاشة بنيانه، وهي القناعة التي وصل إليها نواب البرلمان الجزائري ورجال الإعلام وحتى الراي العام، وقد رد وزير المالية آنذاك السيد مراد مدلسي أمام نواب البرلمان سنة 2006 بالقول إن التحقيق سيقدم معطيات جديدة ستساهم [1] في كشف المتورطين في عملية الإختلاس التي مست فروع البنك الوطني الجزائري منذ سنة2002 وأكد وزير المالية إيداع 10 أشخاص متهمين في القضية رهن الإعتقال الإحتياطي على ذمة التحقيق بأمر من قاضي التحقيق للمحكمة المختصة إقليميا، كما تم أيضا وضع ستة مدراء بنوكٍ عمومية تحت الرقابة القضائية، فيما تمكن البعض من الفرار خارج الوطن وبالضبط إلى بريطانيا مستغلين –كما ذكرنا –عدم وجود اتفاقية بين البلدين تقضي بتسليم المتابعين قضائيا.

دون أن ننسى الفضيحة الكبرى للشركة البترولية الوطنية سونطراك، والتى عرفت إعلاميا بفضيحة سونطراك 02 بعد فضيحتها الأولى، هذه الفضائح التى مست بسمعة الجزائر من جهتين، أولاً لأنها تخص أكبر شركة بترولية جزائرية وتعتبر مصدر رزق البلاد بلا منازع ، وثانيا لتورط مسؤولين كبار في الحكومة في هذه الفضيحة.

إضافة إلى هذه الفضائح هناك الكثير من حالات الفساد والإختلاسات المالية التي أدت إلى خسائر فادحة تعد بالملايير، حيثُ قَدرت مصادر مصرفية رسمية الخسائر الناجمة عن أهم الفضائح المالية منذ 1995في الجزائر بحوالي 2,8 مليار دولار، أهمها قضية القرن المتعلقة بمجموعة الخليفة والتي سببت خسائر مالية في حدود 87 مليار دينار أي ما يعادل 1,2 مليار دولار، وتبعتها فضيحة" البنك الصناعي والتجاري الجزائري "الذي سبب خسائر في حدود 800 مليون دولار، ليصل رقم الخسائر إلى 2,8 مليار دولار باعتراف من رئيس الحكومة أحمد أويحيى، وهو ما يعادل ميزانية دول بأكملها ، هذا الرقم المالي الضخم كان من المفروض استعماله لتحديث النظام البنكي والمصرفي بأكمله، ويكفي أيضا لتسيير المنظومة البنكية وقطاعات أخرى لسنوات طويلة.

هذا وحسب تقرير بنك الجزائر فان 3497 مخالفة مصرفية وبنكية سُجلت، تم خلالها إيداع 33 شكوى نهاية 2003 وأكثر من 50 شكوى في السنة التي تلتها، وفي تقرير للمجلس الإقتصادي والإجتماعي بخصوص السياسة النقدية في الجزائر والذى أعده مجموعة من المتخصصين والدكاترة بالمجلس في شكل مسح تشريحي للسياسة النقدية منذ الإستقلال، أكد أن السبب الرئيسي وراء هذه الفضائح المالية والإختلاسات الكبيرة يعود إلى فشل سياسة" بنك الجزائر "في تبنى استراتيجية إصلاحية، مما أدى إلى زعزعة ثقة المستثمرين المحليين وخاصة الأجانب في قدرة الدولة على التعامل معهم بشفافية وأمان، مشيرا أيضا إلى أن هذه الإختلاسات الكبيرة هي واحدة من المخاطر التي يمكن أن تسببها السيولة المفرطة التي تعيشها المنظومة المصرفية منذ 2001 ، نتيجة عدم توظيفها توظيفا سليما لدعم الإستثمار المنتج.

هذه البحبوحة المالية أفرزتها الأوضاع الإقتصادية العالمية خاصة في مجال النفط أين عرفت أسعار المحروقات ارتفاعا كبيرا ، مما أدى إلى اتساع عمل المنظومة المصرفية في الجزائر خارج نطاق البنك المركزي، وهو ما يتطلب اللجوء السريع لإقامة سوق مالية حقيقية للمساهمة في استعمال هذه الموارد من قبل الدولة،

[1] نفس المرجع ، ص 204 .

والمتعاملين الإقتصاديين العموميين والخواص من خلال تطوير طرح الأوراق المالية على المديين القصير والمتوسط لإضفاء أهمية أكبر على السوق النقدية، وكذا لتوسيع دائرة رقابة الدولة والحد من عمليات الفساد المالي" [1].

كما أوضح التقرير أن هذه السيولة بلغت حوالي 1000 مليار دينار (16 مليار دولار) ولم تستعمل في المنظومة المصرفية، وهو وضع خطير للغاية يبين مدى سلبية تعامل البنوك التجارية في الجزائر، مما يعنى ضرورة العمل على وقف التدهور المستمر من سنة إلى أخرى في إطار تنفيذ برنامج الإصلاحات المالية.

وقال التقرير إن البنوك العمومية الجزائرية تتملصُ من تحمل مسؤولياتها في تمويل الإقتصاد الوطني لتجنب المخاطرة أساسا، مفضلة اللجوء إلى حلول سهلة مضمونة العواقب مثل استغلال الرساميل المتولدة عن التوظيفات على المدى القصير على حساب الإستثمارات على المدى المتوسط والطويل، في حين أن هذه البنوك وفي مقدمتها" بنك الجزائر "و "بنك الفلاحة والتنمية الريفية "وقعت عدة مرات في المحظور من خلال تمويلات لا يرخصها القانون، خاصة تلك المتعلقة بتجاوز سقف الإقراض.

بالإضافة إلى أن هذه البنوك لا تتوفر على نظام إخطار ومراقبة قوي، مما يعنى تسجيل عمليات إفلاس وتسيير سيئ أثر سلبا على مصداقية البنوك، فعلى سبيل المثال حصلت شركة" طيران الخليفة "المنهارة على قرض من بنك الجزائر بقيمة 60 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 810 ملايين دولار، لم يسدد منه أي دينار على الرغم من أن هذا المبلغ الضخم يشكل نسبة % 60 من الأصول الذاتية للبنك وهو ما يتجاوز السقف المرخص به والذي يجب أن لا يتجاوز % 25 من راس مال البنك " ومما سبق يمكن القول إن المنظومة البنكية الجزائرية بحاجة ماسة إلى إصلاح جذري وعميق يضع حدا للأنماط البالية في التسيير، ويقودها نحو العصرنة و تقليل حجم آفة الإختلاسات التي تجاوزت كل الحدود المعقولة، وقد صرح وزير المالية السابق مراد بن آشنهو منذ نحو عامين بأن البنوك الجزائرية تشكل خطرا على أمن البلد هذا و أظهرت تقارير منظمة شفافية دولية من خلال تقييمها الدوري، الوضع الكارثي الذي تعيشه الجزائر، حيث ان شبكات الفساد من خلال المافيا المالية تلعب دورا كبيرا في توسيع دائرة الفساد والتهرب من سلطة القانون، وهو ما تظهره تقارير المنظمة، وهو أيضا ما أفصح عنه جيلالي حجاج رئيس الجمعية الجزائرية لمكافحة الرشوة الذى أكد أنّ الفساد في الجزائر بلغ مستوى خطيرا، اتسم باستشراء الرشوة في مختلف دواليب الدولة والمؤسسات الكبرى، كما ذ كر حجاج بالتعامل السلبي من طرف الدولة مع قضايا الفساد، بالرغم من أن الجزائر وقّعت على إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وشاركت في أغلب مؤتمراتها كمؤتمر الدوحة المنعقد في شهر نوفمبر2009 وقبل ذلك كانت الجزائر قد أنشأت الوكالة الوطنية من أجل الوقاية من الفساد، والتي تم تنصيبها بمرسوم رئاسي في سنة 2006 ، ولكن دون أي شيء مملوس، زد على ذلك فقد ظلت الجزائر تطالب في كل المحافل الدولية باعتماد آليات أممية واضحة وفعّالة للمتابعة واسترجاع الأموال والموجودات المحولة إلى الخارج، كما كان لرئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة موقف واضح وصريح من مسألة محاربة الفساد منذ وصوله إلى السلطة.

[1] نفس المرجع ، ص 211 .

وأرجع ممثل منظمة شفافية دولية (transparency international) بالجزائر، أسباب تنامي ظاهرة الفساد إلى ما أسماه" غياب إرادة سياسية "وافتقاد الجزائر إلى إجراءات ردعية تَ حو ل دون تفاقم وانتشار ظاهرة الرشوة ، وضرب المتحدث مثلا بالقانون الحكومي للوقاية من الفساد الذي بقي حبر على ورق بالرغم من ترسيمه بموجب مرسوم رئاسي.

و رأى حجاج تراجعا كبيرا في تناغم بلاده مع محتوى الإتفاقية الأممية لمحاربة الفساد، لكونها أهملت بحسبه حق المواطن في حرية الحصول على المعلومات، كما أكد جيلالي حجاج أن السبب الرئيس في اتساع دائرة الفساد هو عدم وجود نية صادقة من قبل السلطة في التعامل بجدية مع هذه الظاهرة، مؤكدا أن القانون ليس قضية إرادة سياسية، والعبرة بالملموس، حتى لا يبقى هذا القانون مجرد ذر الرماد في الأعين، مركّزا على أنّ إلغاء المادة السابعة من القانون التي تنص على عقوبات في حق المنتخبين والنواب وكبار المسؤولين إذا ما تأخروا أو رفضوا التصريح بممتلكاتهم" غيّر جوهر المشروع. " [1].

الـمـبـحـث الثـانـي :أسباب الفساد الاداري في الجزائر.

لقد كان الخوض في مسألة الفساد قبل سنة 1990 من المحرمات ولم يكن موضوعا متناولا في الصحافة وعند رجل الشارع ،ولكن منذ تصريح الوزير الأول آنذاك : عبد الحميد إبراهيمي في مارس 1990والذي أشار فيه إلى قضية الفساد حيث قدرها بحوالي (26 مليار دولار) في كل القطاعات بدأ الإهتمام بهذا الموضوع ، وأصبح مجالا للمناقشة والجدال والتحليل في الصحافة المكتوبة والإعلام. وعرفت فترة التسعينات من القرن الماضي والى غاية اليوم نقاشا واسعا حول هذا الموضوع نتيجة الأوضاع المأزومة والإرث التاريخي الناجم عن السيطرة الاستعمارية الطويلة، والمتميزة وبظروف بناء الدولة الوطنية بعد الإستقلال ، لكن ما هي الأسباب التي تفسر سيطرة الفساد وتحوله إلى أداة للحكم والتحكم؟[2] ورغم تشابه الأسباب المشتركة للفساد في الدول النامية فإننا سنحاول التركيز على حالة الجزائر من خلال بعض الخصوصيات التاريخية، والثقافية والاجتماعية، والسياسية والاقتصادية.

الـمـطـلـب الأول :الأسباب الاجتماعية والثقافية.

لقد أصبح الفساد ظاهرة إجتماعية [1] روتينية ومعدية في الجزائر وهو مرتبط بسير عمل الإدارة والعدالة والمؤسسات والهيئات العامة، فالفساد الصغير أصبح أكثر انتشارا ووضوحا في أوساط المواطنين لأنه أصبح منتشرا جدا في المصالح التي يفترض أنها في خدمة المواطن .أما الفساد

---

[1] كامل الشيرازي ، **اتساع مؤشرات الفساد في الجزائر**، آخر تحديث : 2007/12/29 ، على الرابط :
http://www.elaph.com/ElaphWeb/AkhbarKhasa/1466.htm

[2] محمد حليم ليمام ،**ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر "الأسباب و الآثار و الإصلاح"**،مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ،العدد 391 ، ،لبنان بيروت ، ديسمبر 2001 ، ،ص53.

1 نفس المرجع ، ص56.

الكبير فيمكن تحديد بدايته بتطبيق سياسة التصنيع الضخمة في البلاد ونمو إستيراد منتوجات الإستهلاك التي أعقبت ارتفاع الأجور ،و تحسن وضعية العمل منذ نهاية الستينات والسبعينات منذ القرن الماضي . إن المجتمع الجزائري تنتشر فيه بعض الأمراض الوظيفية والبيروقراطية كرست كثيرا من مظاهر الفساد والرشوة و المحسوبية والجهوية والمحاباة. وسنحاول فيما يلي حصر أهم الأسباب الإجتماعية والثقافية للفساد:

1-إنتشار وسيطرة العلاقات الشخصية في الحياة الإجتماعية والسياسية المبنية على الولاءات العشائرية أو القبلية والجهوية والأسرية و الصالحية على حساب العلاقات والمصالح الوطنية فأصبح الشعور بالانتماء إلى هذه العناصر السابقة الذكر أكثر أهمية من الانتماء إلى مصالح الدولة الوطنية التي يفترض أنها فوق الأشخاص والجهة والمصالح.

2-ظهور فئة إجتماعية حققت رفاه إقتصادي ومالي معتبر في ظرف قياسي دون أن تكون تمتلك مبررات الحصول على هذه الثروات ،وهذا نتيجة لأعمال الفساد والرشوة والمحسوبية والمتاجرة بالمال العام والغش في الصفقات وإنجاز الأعمال المقاولاتية...الخ، مما جعل كثيرا من أفراد المجتمع ينظر إلى هذه الفئة على أساس أنها فئة (شطار)، وجعل سلم القيم يصبح في غير موضعه الحقيقي فأصبح الفاسد والراشي والغشاش (شاطر) في الخطاب الشعبي.

3-إنتشار مظاهر الفقر والتهميش الإجتماعي لدى فئات عريضة من المجتمع، مما جعلها عرضة لابتزاز أصحاب المال والوظائف والمناصب المهمة، سواء في شراء أصواتهم خلال الحملات الإنتخابية أو عدم تطبيق قوانين وتشريعات العمل عند تشغيلهم، أو حتى استعمالهم في تجارة الممنوعات كالمخدرات والسلاح والدعارة وكل مظاهر الفساد المرتبطة بالفقر والتهميش الإجتماعي.

4-إنتشار البطالة بصورة كبيرة بين مختلف فئات المجتمع خاصة فئة الشباب مما جعل الكثير منهم يلجأ إلى الأسواق الموازية للقيام بأنشطة تجارية وحتى أنشطة مخالفة للقوانين، وممنوعة كالإتجار في الكحول والمخدرات والممنوعات ،رغم أن هذه الأنشطة تغطي على نشاطات مشبوهة ورؤوس أموال كبيرة مجهولة المصدر كنوع من تبيض الأموال . وحسب بعض الإحصائيات فإن معدل البطالة بلغ 45 % سنة 2000 ، و 17 مليون شخص يعيشون تحت مستوى خط الفقر من ضمن 32 مليون نسمة، إضافة حركة النزوح الريفي التي تقدرها نفس المصادر بحوالي أربعة (4) مليون نازح خلال فترة التسعينات . ورغم التحسن الكبير الذي عرفته الجزائر خلال السنوات الأخيرة نتيجة إرتفاع المداخيل من البترول والغاز ،فإن مظاهر الفقر والتهميش الإجتماعي والبطالة مازالت موجودة في أوساط المجتمع، وما مظاهر الاحتجاج والتظاهر وغلق الطرق وحرق المرافق العمومية، إلا تعبيرا عن عمق هذه المشاكل الإجتماعية رغم المجهود الكبير الذي تقوم به الدولة في مختلف القطاعات وخاصة الخدمات.

5-إستغلال النفوذ والصراع من أجل الحصول على مناصب قيادية لتحقيق أهداف ذاتية ،وهذا يؤدي إلى تقديم المصلحة الذاتية على المصلحة العامة ،حيث أصبح هم القيادة البيروقراطية ليس تفعيل القرارات والسلوك وإنما الأمر العكس من ذلك هو جمع الثروة بكل الوسائل، فانتشرت المظاهر غير الأخلاقية، كالرشوة والتزوير في أوساط الموظفين والمنتسبين إلى الإدارة .وعلى العموم فإن الأسباب الإجتماعية والثقافية تتلخص في المستوى الإجتماعي والثقافي الذي وصله المجتمع، فالمشاكل الإجتماعية والمرتبطة أساسا بتدني مستوى المداخيل وانتشار مظاهر الفقر والعوز الإجتماعي وانتشار الجهل والأمية ،وعدم نضج قيم المواطنة لدى الفرد الجزائري، كلها عوامل تدفع إلى الاتجاه نحو سلوكيات فاسدة متنافية مع القيم الإجتماعية والدينية السوية، التي يحث عليها ديننا الإسلامي الحنيف وتكرسها قيم وتقاليد المجتمع الجزائري العريق.

المطلب الثاني :الأسباب السياسية . [1]

تعتبر أزمة الشرعية العامل الرئيسي للأزمة المركبة التي تعرفها الجزائر، فمنذ تحقيق الهدف الذي رسمته الثورة الجزائرية وهو الإستقلال الوطني في 5 جويلية 1962 ، أصبحت إشكالية الشرعية التي يستند إليها أي نظام سياسي في الجزائر تطرح نفسها بحدة فمن الشرعية الدستورية في عهد الرئيس بن بلة إلى الشرعية الثورية في عهد الرئيس الراحل **هواري بومدين** ،إلى الشرعية الدستورية في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد، إلى الأزمة السياسية والأمنية التي عرفتها البلاد في الفترة ما بين 1992 إلى 1999 ، والتي طرحت فيها إشكالية الشرعية الشعبية بكل قوة نتيجة تصارع القوى والزمر على دواليب الحكم ،إلى حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي يستمد شرعية حكمه من الإرادة الشعبية ،والذيرأت فيه في مرحلة ما الرجل التاريخي المنقذ للجزائر من أزمتها المتعددة الجوانب ،رغم أنها تحولت هذه المرحلة إلى أكثر المراحل في تاريخ الجزائر فسادا سياسيا وإداريا وماليا. وسنحاول فيما يلي حصر أهم الأسباب السياسية لظاهرة الفساد في الجزائر من خلال النقاط التالية:

1.لا يختلف اثنان في القول أن التسلط هو منبع الفساد وكل نظام استبدادي وشمولي يستخدم القمع والفساد والزبونية في إدارة الشؤون العامة، يعجز عن وضع حد لفساد النخبة وتطهير المؤسسات من العناصر الفاسدة التي يستعملها للحفاظ عن إستقراره وديمومته وهو حالة النظام الجزائري في كثير من مراحله .

2. ضعف البنية المؤسسية السياسية والإدارية وغياب المحاسبة والشفافية فجل المؤسسات السياسية منقوصة الشرعية (برلمان، أحزاب، حكومة...الخ) [2] كما أن المؤسسات الإدارية تعاني من البيروقراطية والرشوة والجهوية والمحاباة مما يفقدها المصداقية لدى المواطن.

---

[1] على بقشيش ، مرجع سبق ذكره ، ص 221.

[2] عبد المحسن شعبان، **الحكم الصالح و التنمية المستدامة**، الملتقى الدولي (الحكم الراشد و دوره في التنمية المستديمة الجزائر) 2006 ،ص9.

3. ضعف مفهوم المواطنة وعدم وجود عقد إجتماعي لعلاقة الحكام بالمحكومين، من خلال دستور واضح ومحدد وعصري، يستجيب لحاجيات التطور كحرية التعبير وحق الاعتقاد وتأسيس الأحزاب والجمعيات والنقابات، وضعف المشاركة السياسية، وتفشي الأمراض الإجتماعية مثل الجهوية وغيرها . [1] وهذه المواصفات تنطبق على جل البلدان النامية ومنها الجزائر التي لم تعرف تحول حقيقي إلى نظام ديمقراطي تتجسد فيه صفات المواطنة الحقة.

4. ضعف المشاركة السياسية وحالة المجتمع المدني ،حيث أن الجزائر مازالت تعاني من مخلفات النظام الأحادي الذي يتميز بالاحتكار السياسي وسيطرة ذهنية التسيير المركزي للشؤون العامة، وفقدان حق التصويت لمضمونه كتعبير مباشر للمشاركة ،حيث تحولت المشاركة في عهد الإنفتاح الديمقراطي إلى مشاركة شكلية غير مؤثرة ومبرمجة وفق ما تريده السلطة، ومشاركة موسمية مرتبطة بالمواعيد الانتخابية فقط، رغم النسب الضئيلة للمشاركة التي تسجلها المواعيد الإنتخابية حيث بلغت في الانتخابات التشريعية % 46وهذا ما يبين أن المواطن أصبح غير مقتنع بهذه, الانتخابات مما جعل المقاطعة سلوكا معبرا عن أزمة الحكم التي جرت في 30 ماي 2002 .

وهذه الوضعية أنتجت مؤسسات سياسية منقوصة الشرعية ومنتخبين مشكوك في نزاهتهم وخدمتهم للصالح العام، فتلوثت الممارسة السياسية بسلوكيات فاسدة، ناتجة عن استعمال المال لشراء الأصوات وقضاء المصالح وعوض أن تكون المؤسسات السياسية هي التي (برلمان، حكومة، أحزاب...)تحارب الفساد أصبحت منتجة له.

5.عدم الالتزام بمبدأ الفصل بين السلطات الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية) ،وطغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية وهو ما يؤدي إلى الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة ، كما أن ضعف الجهاز القضائي وغياب إستقلالية ونزاهته يعتبر سببا مشجعا على الفساد . [2]

6.ضعف أجهزة الرقابة في الدولة وعدم استقلاليتها وتهميش أدوارها ،حيث نصب المرصد الوطني لمكافحة الفساد والوقاية منه في الجزائر، ولكن خضوعه التام لوصاية الأجهزة الحكومية سيجعله مكتب تسجيل لا أكثر ولا أقل.

7.عدم الإستقرار السياسي أو رفض التداول السلمي الديمقراطي على السلطة ،وخاصة في المرحلة الانتقالية التي أعقبت توقيف المسار الانتخابي في 11 جانفي 1992 والتي ترتبت عليها مؤسسات سياسية وإدارية منقوصة الشرعية ،مما كرس سلوكيات وأخطاء غير خاضعة للرقابة ، فطيلة هذه المرحلة التي امتدت إلى غاية 1994 ،وما بعدها لم يقدم وزيرا واحدا استقالته نتيجة خطأ أو لتحمل مسؤولية فشل مشروع ما ،وفي البرلمان لم يقدم ولا توصية بإقالة وزير في الحكومات المتعاقبة.

8.ضعف الإرادة لدى القيادة السياسية لمكافحة الفساد، وعدم اتخاذ إجراءات ردعية ضد من ثبت في حقهم الفساد بسبب انغماسها في الفساد أو انغماس بعض عناصرها ،وخير مثال على ذلك قضية

---

[1] نفس المرجع ،ص9.

[2] على بقشيش ، مرجع سبق ذكره ، ص 203 .

(بنك الخليفة) التي أطلق عليها قضية القرن في الجزائر والتي جعلت من صيدلي بسيط يتحول في ظرف وجيز إلى ملياردير يملك العديد من المؤسسات والاستثمارات، وما كان ليصل إلى الحصول على هذه الثروة لولا تواطؤ العديد من مسؤولي الدولة في مد يد العون له للحصول على هذه الامتيازات. ومثلما لا أحد بإمكانه أن يجزم أيهما السبب فيما وقع من وراء بنك الخليفة أهي السياسية أم نوعية الإقتصاد؟ مثلما لا يمكن الفصل بين السياسي والمالي والقضائي في هذه القضية المعروضة على الضمير الجماعي للجزائريين وليس فقط على محكمة الجنايات، عندما تستمع إلى شهادات الشهود أو المتورطين أو المحامين أو رجال القانون تصل دائما إلى محطة واحدة : أين كانت الدولة؟ . [1]

9.ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات المهتمة بالرقابة على الأداء الحكومي أو عدم تمتعها بالحياد في عملها ،وهذا يعود إلى طبيعة تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر التي ساهمت الدولة في إنشاءها وتمويلها ،وضعف تركيبتها البشرية مما جعلها أدوات وأبواق تستخدم لتمجيد السياسات الحكومية وتلميع صورة المسؤولين سواء على المستوى المحلي أو المستوى الوطني.

10.غياب حرية الإعلام وعدم السماح للمواطنين بالوصول إلى المعلومات، والسجلات العامة مما يحُول دون ممارستهم لدورهم الرقابي على عمل الأجهزة الحكومية والمؤسسات العمومية فوسائل الإعلام الثقيل (التلفزيون) محتكرة من قبل الدولة، ولا يمكنها أن تتناول بعض الموضوعات كالفساد باعتبارها خطوط حمراء لا يمكن تجاوزها أو الخوض فيها. وعلى العموم فإن طبيعة نظام الحكم المركزية وانعدام حرية التعبير وانعدام الشفافية في تسيير الشؤون العامة، وغيرها من العوامل الأخرى تساعد كلها في وجود الفساد وانتشاره .

المطلب الثالث :الأسباب الاقتصادية.

تعتبر الجزائر أكبر بلد إفريقي من حيث المساحة حيث تبلغ مساحتها2381741 كلم2 وتتوفر على ثروات طبيعية كبيرة وخاصة المحروقات مما جعلها دولة ريعية بامتياز حيث تشكل المحروقات نسبة تفوق 95%من مجموع مداخيلها السنوية، وبالإضافة إلى ذلك فإن سياسات التنمية المعتمدة في الجزائر منذ الإستقلال والى يومنا هذا تعتمد مخططات ثلاثية ورباعية وخماسية ذات حجم استثمار ضخم 57 مليار دولار المخطط الخماسي(1999 -2003) 150 دولار المخطط الخماسي (2004 -2009) المخطط الخماسي (2010-2014) 286 مليار دولار.

إن وجود مثل هذه المبالغ كاستثمارات عمومية جعلها مطمع العديد من المقاولين والممونين والمسيرين الوطنيين أو الأجانب، وفي غياب وعدم تفعيل آليات الرقابة فإنه تم هدر الكثير من

[1] كمال جوزي و آخرون ،**إمبراطورية السلام، قضية احتيال القرن** ،منشورات الخبر ، دار الحكمة ،الجزائر 2007 ،ص5.

الأموال في مشاريع وهمية أحيانا وغير متطابقة مع المعايير أحيانا أخرى. ويجب الملاحظة أن كثير من الباحثين يربطون بين تفشي الفساد ومفهوم الدولة الريعية التي تتوفر على موارد مالية هائلة ،ولكن ظهور أعمال الشغب و الاحتجاجات في ظل النعمة البترولية (إرتفاع أسعار النفط) يطرح تساؤل : لماذا لا يسمح توزيع الريع كما تدعي ذلك نظرية" الدولة الريعية "شراء التأييد الشعبي ؟ وكيف يمكن تفسير إنتشار ظاهرة الفساد في أنظمة غير ريعية كتونس والمغرب ،فالفساد إذن مستقل عن الريع البترولي؟ [1]

وعليه يمكننا إجمال أهم الأسباب الإقتصادية للفساد في الجزائر في النقاط التالية:

1-ضخامة حجم المشاريع في القطاع العام وصرف مبالغ هائلة عليها وتشعب القنوات الإنفاقية، مما يغري بعض المواطنين الطامعين في الكسب السريع . [2]

2-تمتع المسؤولين الحكوميين بحرية واسعة في التصرف وبقليل من الخضوع إلى المساءلة، فهم يستغلون مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية عن طريق قبول الرشاوي.

3-اتساع الهوة بين كتلة الأجور والقدرة الشرائية .فرغم الزيادات في الأجور التي أقرتها الحكومة ابتداء من 01/01/ 2008 فإن ذلك لم يحدث توازنا في ميزانيات الأسر نتيجة الغلاء الفاحش في أسعار مواد الإستهلاك والخدمات والزيادات المستمرة في أسعار هذه المواد، مما جعل الموظف العمومي محل إغراءات ورشاوي للحصول على موارد مالية إضافية لسد حاجياته الاستهلاكية المتزايدة. [3]

4-عدم جدية الحكومة في توفير مناخ استثمار يتميز بالشفافية والرشادة الاقتصادية و أخلقة المناخ الإقتصادي حيث يقول الخبراء أن مسؤولية الحكومة كاملة في هذا الموضوع، حيث يعني الخطاب الرسمي المتعلق بأخلقة المناخ الإقتصادي ، وزيادة الشفافية مجرد كلام مناسباتي لتزيين وجه الحكومات المتعاقبة أمام نظرائها، وأمام الهيئات والمنظمات الدولية فضلا عن سعي الحكومة في عرقلة الأجهزة والمؤسسات المخولة دستوريا في مراقبة المال العام، وطرق إنفاقه ومنها مجلس المحاسبة والمفتشية العامة للمالية، والبرلمان الذي منع نوابه من المبادرة بلجان تحقيق في قضايا الفساد، وبمنع نوابه من الكشف عن نتائج لجان التحقيق في ملف السكر والزيت فكيف سيكون الأمر لو تم التحقيق في ملف الخليفة أو شركة سوناطراك أو الطريق السريع شرق-غرب . [4] هذا المناخ غير السليم الذي يتميز بالضبابية والغموض وعدم الاحتكام إلى القانون والعدالة في شفافية تامة يشجع على تكريس الفساد الإداري والمالي في تعاملات المؤسسات والأفراد.

---

[1] علي بقشيش ، مرجع سبق ذكره ، ص 211 .

[2] مقدم مصطفى و حليمي وهيبة ،**الفساد الإداري و الحكم الراشد كوسيلة لمكافحته**،الملتقى الوطني حول الإصلاح الإداري و التنمية الاقتصادية ، المركز الجامعي خميس مليانة ،2006،ص121.

[3] Mohamed hachmaoni, **en algerie la corruption colonise l'état** , jornal la nation,algerie , 18/07/2011.

[4] عبد الوهاب بوكروح، **الرشوة و الفساد يكبدان الجزائر 30 مليار دولار منذ 2000**، جريدة الخبر اليومي العدد 3499،الجزائر ،بتاريخ 2011/12/10.ص2.

5-وجود بعض القوانين والتشريعات التي يكتنفها الغموض وعدم الوضوح خاصة القوانين الضريبية والمالية ، مما يترك هامشا للجهاز البيروقراطي في تفسيرها وتطبيقها حسب مصالحه الشخصية، وينطبق ذلك على القوانين التي تتعلق بالترخيص بالاستثمار أو رخص الإستيراد.

إن البيروقراطية في هذا الميدان لها سلطات واسعة في تفسير وتبرير القرارات وفق فهمها للقوانين والتشريعات المعمول بها ،فهي بإمكانها قبول أو رفض أي مشروع اقتصادي حسب مصالحها الخاصة .

المطلب الرابع : الأسباب الإدارية

تعتبر الأجهزة الإدارية الحكومية البيئة الخصبة التي يظهر فيها الفساد الإداري والمالي، ونظرا لسيطرة الأجهزة على المعاملات الإدارية وتشابك علاقاتها وتعقد إجراءاتها اتجاه الجمهور المتعامل معها فالأجهزة الإدارية الحكومية في الجزائر تكاد تسيطر على كل المعاملات الإدارية بين المواطنين والمرافق العامة، مما جعل هذا الجهاز الإداري يتميز بالبيروقراطية وتفقد الإجراءات وطولها. وبالنظر للوضعية المهنية والوظيفية التي يعيشها عمال هذا القطاع مقارنة بالقطاعات الاقتصادية والإنتاجية الأخرى، والتي تتميز بتدني الأجور وانخفاض الحوافز، فإن كثيرا من موظفي هذا الجهاز أصبحوا عرضة للمساومات والرشاوى من أصحاب المصالح المتعاملين مع الجهاز. وعليه يمكن حصر أهم الأسباب الإدارية للفساد في الجزائر فيما يلي:

1-زيادة التضخم الوظيفي والتنظيمي للجهاز الحكومي وتحوله إلى هيكل هش، وقد اقترن هذا التضخم المؤسسي بتداخل وازدواج في اختصاصات أجهزته وتفاقم مشكلة التنسيق على مختلف المستويات.

2-تحول الجهاز البيروقراطي الحكومي إلى مركز قوة في المجتمع الجزائري يسيطر على موارد الأمة دون رقابة خارجية فعالة نتيجة عدم وجود سلطة تشريعية فعالة، وسلطة قضائية مستقلة، ومكن هذا الاختلال النخبة البيروقراطية أن تتحصن وأن تكتسب مناعة ضد المساءلة والحساب، وكذا الإصلاح والتنمية الإدارية.

3- نمو الأعراض البيروقراطية (المرضية) الجزائرية من إفراط في الرسمية والشكلية والجهود ومقاومة التغيير و تحويل الوسائل إلى غايات، وهذا أمر فتح الباب للعلاقات الشخصية، وتقديم الرشاوي والهدايا، لقضاء المصالح وتجاوز العراقيل البيروقراطية.

4-هجرة الكفاءات الإدارية الجزائرية، وافتقار الإدارة إلى الكوادر الماهرة القادرة على تخطيط وتنفيذ البرامج التنموية، ويرجع هذا المشكل إلى أسباب متعددة منها:

أ -إن عملية التوظيف تتأثر بالإعتبارات الشخصية كالوساطة وتقديم أهل الثقة على أهل الخبرة في تولي المناصب القيادية وفي الترقية وفي منح الحوافز .وإنجاز هذا في المناصب السياسية العليا فإنه يصبح غير مناسب في الوظائف التقنية والإدارية.

ب – تأثير المحيط الإجتماعي والاقتصادي وانتشار ظاهرة الثراء بلا سبب والمساومة على حساب المصلحة العامة لكسب مصالح شخصية.

5–إنتشار المظاهر السلبية في المؤسسات الإدارية نتيجة انحسار المد القيمي الأخلاقي، وتحلل العاملين فيها من القيم المهنية والأخلاق الوظيفية إلى توجيه سلوكهم وتحرك قراراتهم وترشد تصرفاتهم الرسمية وغير الرسمية.

6–التهرب من المسؤولية وانتشار أساليب الاتكال في مختلف المستويات البيروقراطية والتهرب من الواجبات لاعتقادهم بأنهم يعملون وغيرهم يجني الثمار، وهذا ما يؤدي إلى انعدام المبادرة والاتكال.

7–غياب الرقابة الفعالة في الإدارة الجزائرية أدى إلى تفشي الظواهر السلبية كالبيروقراطية والفساد الإداري والرشوة والمحسوبية والوصولية والتحايل على القوانين واحتقار العمل كقيمة حضارية . [1]

8–طبيعة التنظيم الإداري في الجزائر المبني على المركزية الشديدة والتي تؤدي إلى التباطؤ في اتخاذ القرارات، والاستجابة لمطالب المواطنين، مما جعل المواطن يلجأ إلى الأساليب غير الأخلاقية كالرشوة لقضاء مصالحة وتدبير شؤونه.

وكخلاصة فإن الجهاز الإداري الجزائري الذي يتميز بالتضخم الوظيفي والتنظيمي وتأثره بالمحيط الإجتماعي والاقتصادي وتحوله إلى مركز للقوة البيروقراطية داخل المجتمع، نتيجة الاعتبارات الشخصية في التوظيف كالوساطة والجهوية والمحسوبية وبالإضافة إلى المركزية الشديدة، وثقل الإجراءات الإدارية، وبطئ اتخاذ القرارات التي تستجيب لمتطلبات المتعاملين والمواطنين، كل هذا مهد الطريق لظهور جهاز إداري بيروقراطي فاسد في كثير من جوانبه مما أدى إلى عدم ظهور الخدمة الإدارية الراقية البعيدة عن كل أشكال الفساد وهو ما أدى إلى تعميم روح المواطنة واستمرار النهب والفساد كوسيلة للمعاملات اليومية، فانتشار وتعميم الفساد في كافة قطاعات النشاط أضحى توجها متوقعا يؤدي إلى تبذير الموارد الوطنية وخاصة هجرة الرأسمال البشري نحو الخارج والاستغلال غير العقلاني للموارد. ولقد بدأ هذا التوجه بالرشوة البسيطة على مستوى البيروقراطيين وصغار الموظفين ليتوسع نطاقها ومداها إلى الرشوة الكبيرة التي تجلت في القطاعات المالية لدى إبرام العقود الخاصة بإنجاز مشاريع البنية التحتية والهياكل القاعدية، وشراء المعدات والتجهيزات الجماعية والحصول على القروض البنكية .1 لقد ساهم الجهاز الإداري الجزائري في زيادة تفشي ظاهرة الفساد بسبب تضخمه الوظيفي والبيروقراطي بسبب عدم كفاءة الموارد البشرية المشرفة عليه، وانحصار قيم الأخلاق والمثل العليا المتعلقة بخدمة الصالح العام، لصالح قيما جديدة واحدة هدفها خدمة المصالح الشخصية والأنانية الصفقة، مما أضرّ بمصالح الوطن والمواطنين فالجهاز الإداري هو المسئول الأول على تنفيذ برامج التنمية المختلفة.

[1] نفس المرجع ،ص2.

[1] أحمد بن بيتور، **حتمية التغيير...كيف و لمذا؟**،جريدة الخبر العدد 5964 ،السبت 2011/08/27.

المبحث الثالث : الآليات القانونية لمكافحة الفساد في الجزائر لتحقيق التنمية.

المطلب الأول : النصوص السياسية والقانونية.

لقد بذلت الجزائر جهودا معتبرة في سبيل أقلمة منظومتها القانونية والتشريعية والتنظيمية مع المنظومة الدولية (الاتفاقيات الدولية) ، وذلك في سبيل مكافحة شتى أنواع الجرائم المنظمة وخاصة آفة الفساد بشتى أنواعه وصوره ، بحيث عدلت الكثير من قوانينها ونظمها ووضعت العديد من النصوص القانونية التشريعية والتنظيمية مثل قانون مكافحة الفساد، قانون مكافحة التهريب ، قانون مكافحة تبييض الأموال، وقانون التنظيم الجنائي ،كما أنشأت العديد من المؤسسات والهيئات الخاصة بمحاربة هذه الآفات والجرائم مثل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، خلية معالجة الاستعلام المالي ،الديوان الوطني لمكافحة التهريب الديوان الوطني لمحاربة المخدرات والمؤثرات العقلية ، اللجنة الوطنية واللجان المحلية لتنسيق أعمال محاربة الجريمة، المصلحة المركزية للشرطة القضائية على مستوى المصالح العسكرية للأمن التابعة لوزارة الدفاع الوطني [2] وتتوفر الجزائر على ترسانة من النصوص القانونية التي تشكل النظام القانوني لمكافحة الفساد وسنحاول التطرق لها فيما يلي:

1-الوثائق الدستورية:

ونقتصر في هذا الصدد على دستور 1996 المعدل والمتمم في سنة2008 [2]حيث تنص بعض المواد صراحة على محاربة الفساد ، وتسليط العقوبات على المتورطين في الفساد حيث تنص المادة 12 : "منه على ما يلي كل المواطنين سواسية أمام القانون" كما تنص المادة23 على : "يعاقب القانون على التعسف في استعمال السلطة" وتنص المادة 29 كذلك على أن :" عدم تحيز الإدارة يضمنه القانون ".

ولا يمكن أن يتذرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد أو العرق أو الجنس أو الرأي أو أي شرط .أو ظرف آخر، شخصي أو إجتماعي وهذه المواد المذكورة تمنع الممارسات الإدارية الفاسدة التي تفرق بين المواطنين لأسباب واعتبارات مختلفة.

«وفي مجال التعاملات المالية تنص المادة 64 من الدستور على أن كل المواطنين متساوون في أداء الضريبة...إلخ. وهذه إشارة واضحة إلى الممارسات الفاسدة الناتجة عن التهرب الضريبي

2 موسى بودهان ،**النظام القانوني لمكافحة الفساد في الجزائر**، منشورات anep ، الجزائر ،2009ص145.

[2] الجمهورية الجزائرية الطيمقراطية الشعبية ،**دستور 1996 المعدل و المتمم في 2008**، الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في 1996/12/08.

والتصريحات ،» والملاحظ أن إعتماد دستور 1996 المعدل والمتمم في 2008 جاء في سياق ظرف محلي وجهوي وعالمي يتميز بموجة الإصلاحات السياسية والاقتصادية والقانونية ، التي بدأت تستشعر فيها الدول والمجتمعات خطورة الفساد على المجتمع. وعلى الرغم من الجزاءات الدستورية وان كانت غير صريحة من حيث شكلها ومظهرها ، إلا أنها تحمل في طيّاتها وثناياها مقاصد بيّنة، وأبعادا واضحة بالنسبة للتوجهات العامة في هذا الشأن، والمؤسَسَة أصلا على دولة الحق والقانون دولة الحريات والحقوق الفردية والجماعية، دولة الواجبات والالتزامات نحو المجموعة الوطنية . [1]

2-الوثائق السياسية:

سنحاول في هذا العنصر التطرق إلى البرنامج الانتخابي للسيد : عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية لسنة 2009 ومخطط عمل الحكومة المقدم للبرلمان بغرفتيه في ماي2009 لقد تضمن البرنامج الانتخابي للسيد عبد العزيز بوتفليقة العديد من المسائل الخاصة بمكافحة كل أشكال الإجرام والفساد والرشوة، باعتبارها آفات أصبحت تشكل خطرا على المجتمع والدولة حيث جاء في أحد فقرات البرنامج المذكور ما يلي:

« سنواصل كذلك حشد وتسخير كل الوسائل لمحاربة كل أصناف الإجرام المنظم التي تفشت في السنوات الأخيرة تحت غطاء الإرهاب كما سنواصل محاربة تعاطي المخدرات التي أصبحت تفترس جزء من شبابنا ، إن أمن المواطنين والممتلكات مهمة من كبريات مهام الدولة التي أعتزم النهوض بها على [2] أحسن ما يكون النهوض » والملاحظ أن هذا البرنامج ربط في تشخصيه للفساد بين الإجرام المنظم والإرهاب ، حيث أن عدم الإستقرار السياسي الذي عرفته البلاد خلال العشرية الأخيرة من القرن العشرين(1990-1999) سمح بانتشار وتفشي مظاهر الإجرام والمخدرات وانعدام الأمن ، وهذا في غياب السلطة القوية للدولة وغياب أدوات الرقابة السياسية والقضائية مما خلق بيئة مناسبة لظهور وانتشار الفساد. ويضيف البرنامج الانتخابي للرئيس بوتفليقة: لذا ستظل مكافحة الفساد مهمة عظيمة تقع على عاتق الدولة ، إن الجزائر باعتبارها أول بلد عربي« وأفريقي صادق على الاتفاقية الدولية الجديدة ضد هذه الآفة ستعكف عاجلا على اتخاذ التشريع والآليات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية العالمية ضد الفساد ، سنواصل كذلك وبصرامة محاربة بقية الآفات الاجتماعية بما فيها الامتيازات بغير حق والمحسوبية والمحاباة والمساس بأملاك الدولة ...» ، وفي ظل عودة الأمن ستتم إعادة بسط هيمنة الدولة والتصدي بقوة القانون لكافة التجاوزات وتشير هذه الفقرة إلى إنخراط الجزائر في المنظومة الدولية لمكافحة الفساد باعتبارها أول بلد عربي وأفريقي يصادق على هذه الاتفاقيات، كما تتضمن التأكيد على مسؤولية الدولة في محاربة الفساد بما تتوفر عليه من آليات قانونية وتشريعات. أما مخطط العمل الخاص بتنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية (الذي قدمه الوزير الأول **أحمد أويحي** إلى البرلمان في أفريل 2009)، فإنه تضمن العديد من

[1] موسى بودهان ، مرجع سبق ذكره ،ص147.

[2] البرنامج الانتخابي للسيد عبد العزيز بوتفليقة ،الجزائر 2009 ،الموقع الرسمي لمديرية الحملة : wwwBotiflika2009.com

المسائل والقضايا الخاصة بمكافحة جميع أشكال أما حفظ النظام العام، : « الإجرام عمومًا، وقضايا الفساد والرشوة خصوصًا حيث جاء في مخطط العمل ومكافحة الإجرام وضمان الطمأنينة للمواطنين، نستظل من المسائل الهامة التي تحظى باهتمامات» [1] . الحكومة وإذ ستعمل الحكومة على الدفع بمسار استكمال مراجعة التشريع والتنظيم في : « ويضيف نفس المخطط مجال ضبط السوق ومعاقبة الغش كما ستعمل على حماية المستهلكين من الغش بفعل التشريع الجديد المقترح في هذا المجال» ، كما ستواصل مكافحة الغش الجبائي من خلال تطوير مديرية الإعلام والتوثيق الجبائي ، وتعميم التعريف الجبائي الجدي المطلوب على المستوردين والتعاون بين المديرية الجديدة للإعلام والتوثيق الجبائي، ومصالح الجمارك، والبنوك واعتماد إلزامية التعامل بالصك، وستواصل (الحكومة) أيضا تحديث إدارة الجمارك ، واقتراح مراجعة قانون الجمارك في بداية السنة المقبلة...ومن جهة أخرى فإن التقرير المتواصل لخلية معالجة المعلومة المالية من شأنه تحسين مكافحة تبييض الأموال وسيتم أيضا تعزيز مكافحة الرشوة من خلال كل الترتيبات التي ستتخذ في مجال مراقبة ومكافحة كافة [2] » أشكال الغش وتبديد الممتلكات العمومية ويضيف مخطط عمل الحكومة أنه سيتم تطوير عملية قمع الغش التجاري بما في ذلك إلزامية الفوترة وتدعيم تعداد المراقبين، وتحسين مستوى المستخدمين العاملين، من خلال مؤسسة جديدة متخصصة في التكوين ،وتعزيز وسائل العمل.. وأخيرا تطهير السجل التجاري في إطار مكافحة الأشكال الأخرى [3] ..»للغش والملاحظ أن مخطط عمل الحكومة يركز على توفير الآليات القانونية لمكافحة الفساد ،و الرشوة و الاختلاس والتهرب الضريبي، من خلال استحداث نصوص قانونية جديدة ،مع توفير الوسائل البشرية والمالية لذلك. وتجدر الإشارة أن هذا المخطط لا يتحدث عن إمكانية الاستعانة بتنظيمات المجتمع المدني(من جمعيات وأحزاب) ، وكذلك الصحافة والإعلام بمختلف أنواعه لمكافحة هذه الظاهرة وتوعية المجتمع وتجنيده للتصدي لها، و توضيح خطورتها وآثارها، لأن المعالجة القانونية وحدها غير كافية للتقليل أو الحد من ظاهرة الفساد.

المـطـلـب الثاني : المكونات المؤسساتية الوطنية لمكافحة الفساد.

1-المؤسسات الرسمية:

من أهم الآليات المؤسساتية التي يقترحها القانون رقم 01/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006، [4]إنشاء هيئة وطنية متخصصة تتولى تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمواجهة الفساد ، وتتميز هذه الهيئة التي توضع لدى رئيس الجمهورية بصلاحيات واسعة سواء في مجال الوقاية من خلال دورها

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **برنامج الحكومة لسنة 2009** .مصالح الوزير الأول ،2009،ص64.
[2] نفس المرجع ،ص20.
[3] نفس المرجع ،ص20.
[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **القانون01/06 المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته** ، المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق 20 فيفري 2006 ،الجريدة الرسمية ، العدد 14 الصادر في 8 مارس 2006. .

التوجيهي و التحسيسي، أو في مجال محاربة الفساد من خلال استغلال المعلومات التي قد تؤدي إلى كشف الجرائم وايقاف مرتكبيها ،وتنص المادة 17 من القانون 01/06 المذكور أعلاه على ما يلي :

((تنشأ هيئة وطنية مكلفة بالوقاية من الفساد ومكافحته قصد تنفيذ الإستراتيجية الوطنية في مجال مكافحة الفساد)) وتنص المادة 18 من نفس القانون على ما يلي : ((الهيئة سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي توضع لدى رئيس الجمهورية)) ومن أهم المهام التي حددها القانون01/06 لهذه الهيئة ما يلي :(المادة 20)

1-إقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد.

2-تقديم توجيهات تخص الوقاية لكل شخص أو هيئة عمومية أو خاصة واقتراح تدابير خاصة منها ذات الطابع التشريعي أو التنظيمي للوقاية من الفساد.

3-جمع ومركزة إستغلال كل المعلومات التي يمكن أن تكشف عن أعمال الفساد.

4-تلقي التصريحات بالممتلكات الخاصة بالموظفين العموميين بصفة دورية.

4- إعداد برامج تسمح بتوعية وتحسيس المواطنين بالآثار الضارة الناجمة عن الفساد

5- السهر على تعزيز التنسيق ما بين القطاعات وعلى التعاون مع هيئات مكافحة الفساد على الصعيدين الوطني والدولي.

6- الحث على كل نشاط يتعلق بالبحث عن الأعمال المباشرة في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته وتقييمها. وتضم الهيئة حسب المرسوم الرئاسي رقم 64/12 المؤرخ في2012/02/07المعدل والمتمم للقانون رقم **413/06** المؤرخ في11/22/ 2006الذي يحدد تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وتنظيمها وكيفيات سيرها [1] مجلس يقظة وتقييم يتشكل من رئيس وستة (6) أعضاء يعينون بموجب مرسوم رئاسي لمدة خمس(5) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. كما تزود الهيئة لأداء مهامها بالهياكل التالية:

-أمانة عامة.

-قسم مكلف بالوثائق والتحاليل والتحسيس.

-قسم مكلف بمعالجة التصريحات بالممتلكات.

-قسم مكلف بالتنسيق والتعاون الدولي.

ويمكننا توضيح الهيكل التنظيمي لهذه الهيئة في الشكل التالي:

الشكل رقم 03 : يوضح الهيكل التنظيمي للهيئة الوطنية للوقاية من الفساد .

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،**المرسوم الرئاسي رقم 64/12 المؤرخ في 2012/02/07** الموافق لي 12 ربيع الأول 1433 يعدل و يتمم المرسوم الرئاسي رقم 413/06 المؤرخ في 2006/11/22 الموافق ل 1 ذي القعدة 1427 الذي يحدد تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته ،الجريدة الرسمية ،العدد 08، 2012/02/15.

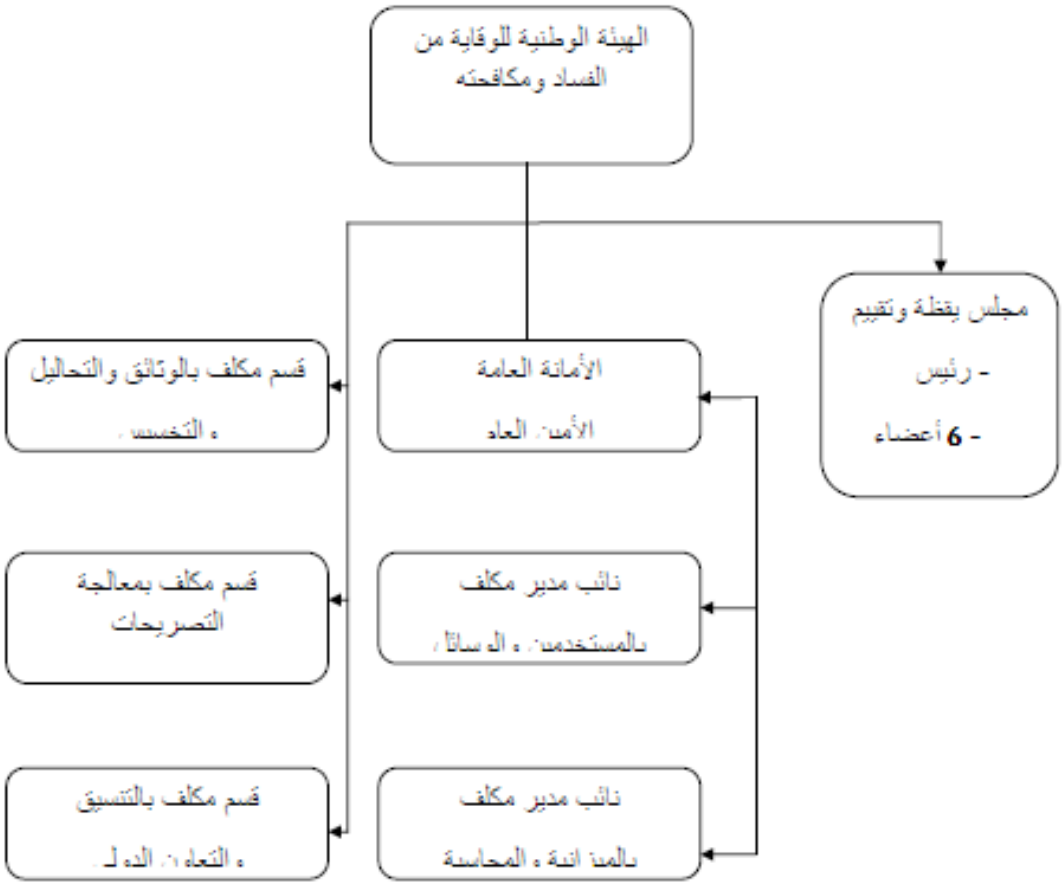

المصدر : من إعداد الباحث (طبقا للمادة **5** وما بعدها من المرسوم الرئاسي رقم **64/12**)

و تعتبر الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته هي سلطة إدارية مستقلة لا تخضع لأي رقابة إدارية أو وظيفية و لا تخضع لمبدأ التدرج الهرمي الذي تتميز به الإدارة و الهياكل المكونة لها ، كما لا تعتبر لجانا استشارية و لا مرافق عمومية تقوم بدور فعال في مكافحة الفساد و تزداد فعاليتها عبر تكامل الجهود المحلية و الدولية .[1]

و بموجب الأمر رقم 05/10 المؤرخ في 16 رمضان عام 1431 الموافق ل 26 أوت 2010 المتمم القانون رقم 01/06 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق ل 20 فيفري 2006 و المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته ، فقد تم إنشاء الديوان المركزي لقمع الفساد الذي يكلف بمهمة البحث و التحري عن جرائم الفساد ، و يعتبر الديوان المركزي لقمع الفساد هيئة رسمية مكملة لعمل الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته .

بالإضافة الى هاتين الهيئتين فإن القانون رقم 01/05 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق 6 فيفري سنة 2005 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال و تمويل الإرهاب و مكافحتها يوفر آليات رقابية قانونية و مالية و محاسبية لكشف العمليات التي يشوبها شبهة الفساد .

[1] مربوحي سمير ، **الفساد و آليات مكافحته** ،مداخلة الملتقى الوطني الثاني حول الفساد و آليات معالجته لها ، الجزائر ، جامعة محمد خيذر ،بسكرة ،أفريل 2012 ،ص109.

المفتشية العامة للمالية : (IGF)

و هـي هيئـة رقابيـة ذات طـابع إداري مختصـة أساسـا فـي التسـيير المـالي و المحاسـبي لمؤسسـات الدولـة ،و الجماعـات المحليـة و الإقليميـة و الأجهـزة الخاضـعة للنظـام المحاسـبي العـام ،و أي مؤسسـة أخرى تستفيد من دعم و مساعدات من الأموال العمومية [1].

تـم توسـيع مجـال اختصـاص المفتشـية العامـة للماليـة ليشـمل المؤسسـات الاقتصـادية التابعـة للقطـاع العام بموجب المرسوم رقم 01/08 الصادر في 2008/02/28 حيث جاء في المادة 07 مكرر :

" بغـض الأحكـام المنصـوص عليهـا فـي القـانون التجـاري يمكـن للمفتشـية العامـة للماليـة أن تقـوم برقابـة و تـدقيق تسـيير المؤسسـات العموميـة الاقتصـادية بنـاءا علـى طلـب مـن السـلطات أو الأجهـزة التـي تمثـل الدولة المساهمة حسب الشروط و الكيفيات المحددة عن طريق التنظيم ".[2]

و قـد أعـدت المفتشـية فـي السـنة الماليـة 2010 177 تقريـرا رقابـة و قامـت بتبليغهـا ، كمـا أنجـزت مهمـات رقابـة تسـيير بعـض المؤسسـات العموميـة الاقتصـادية (مثـل متـرو الجزائـر ، المؤسسـة العموميـة للسـكنات الوظيفيـة EPLE ببـومرداس ، مؤسسـة بنـاء الجزائـر و المؤسسـة الوطنيـة للسـيارات الصـناعية SNVI..).

وذكـر الـوزير بـأن النفقـات العموميـة الهائلـة المندرجـة فـي إطـار برنـامج الاسـتثمارات العموميـة (2010-2014) والمقـدر بـأكثر مـن 21000 مليـار دج (286 مليـار دولار) داعيـا مؤسسـات المراقبـة لا سـيما المفتشـية العامـة للماليـة إلـى لعـب "دور هـام فـي عقلنـة الميزانيـة وتـأمين الأمـوال العموميـة ومكافحة الرشوة."

بالإضـافة الـى المؤسسـات الرسـمية لمكافحـة الفسـاد السـابق ذكرهـا يمكـن الإشـارة الـى بعـض الهيئـات الأخـرى مثـل : خليـة الاسـتعلام المـالي ،اللجنـة الوطنيـة و اللجـان الولائيـة لتنسـيق أعمـال محاربـة الجريمـة ،أجهـزة العدالـة و القضـاء، مجلـس المحاسـبة ،البرلمـان بمجلسـيه، المجـالس الشـعبية المحليـة الولائيـة و البلديـة ،الـدرك الـوطني ، الأمـن العسـكري ،الجمـارك، مصـالح الضـرائب ،مصـالح التجـارة المكلفة بقمع الغش ، المرصد الوطني لمكافحة المخدرات) [3].

إذن الهيئـات و المؤسسـات المكلفـة بمكافحـة الفسـاد كثيـر و متعـددة و ذات اختصاصـات واسـعة ، و لكـن السـؤال المطـروح مـدى نجاعـة و فعاليـة هـذه المؤسسـات فـي محاربـة الفسـاد و الحـد مـن خطورتـه ؟

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تقرير حول **حالة تنفيذ برامج العمل الوطني في مجال الحكامة**،الآلية الافريقية للتقييم من قبل النظراء ، نوفمبر 2008 ،ص162.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،**المرسوم رقم 01/08 المؤرخ في 21 صفر عام 1429 الموافق ل 2008/02/28** ،الجريدة الرسمية ،العدد11 ،التاريخ 02 مارس 2008.

[3] موسى بودهان ، مرجع سبق ذكره ،ص117

فـالقوانين و التشـريعات و الهيئـات الرسـمية المكلفـة بمحاربـة الفسـاد متـوفرة و لكـن فعاليتهـا قليلـة ،لأن الفسـاد يتعلـق بمـدى الـوعي الـذي بلغـه المجتمـع ، و الـذي يجعـل مـن محاربـة الفسـاد مهمـة الجميـع و ليست مهمة هيئات رسمية فقط .

2-المؤسسات غير الرسمية :

أولا : منظمة الشفافية الدولية :

تعتبـر منظمـة الشـفافية الدوليـة (Transparence International) مـن أهـم المنظمـات التـي تعمـل فـي مجـال مكافحـة الفسـاد ، و تعتبـر منظمـة دوليـة غيـر حكوميـة معنيـة بمكافحـة الفسـاد و تشـتهر عالميـا بتقريرهـا السـنوي (مؤشـر الفسـاد) ، هـو قائمـة مقارنـة للـدول مـن حيـث انتشـار الفسـاد حـول العـالم و هـي مكونـة مـن 100 فـرع محلـي ، مـع سـكرتاريا دوليـة فـي بـرلين بألمانيـا ، تأسسـت فـي سـنة 1993 و تعـرف المنظمـة نفسـها بأنهـا : " الشـفافية الدوليـة هـي منظمـة مجتمـع مـدني عالميـة تقـود الحـرب ضـد الفسـاد تجمـع النـاس معـا فـي تجمـع عـالمي قـوي للعمـل علـى إنهـاء الأثـر المـدمر للفسـاد علـى الرجـال و النسـاء و الأطفـال حـول العـالم مهمـة الشـفافية الدوليـة هـي خلـق تغييـر نحـو عـالم مـن دون فسـاد."[1] و منـذ عـام 1995 بـدأت بإصـدار مؤشـر فسـاد سـنوي (corruption perceptions index.cpi) و هـي تنشـر أيضـا تقريـر فسـاد عـالمي ، و المنظمـة لا تتـولى التحقيـق فـي قضـايا الفسـاد بـل تطـور وسـائل مكافحـة و تعمـل مـع منظمـات المجتمـع المـدني و الشـركات و الحكومـات لتنفيـذها ، و هدف المنظمة أن تكون محايدة و تقوم بعمل ائتلافات لمحاربة الفساد .

و يكمـن نجـاح المنظمـة فـي وضـع موضـوع الفسـاد علـى قائمـة أجنـدة العـالم قبـل المؤسسـات الدوليـة كالبنك الدولي ، و صندوق النقد الدولي ، و تنظر للفساد كعقبة رئيسية للتنمية .[2]

و حسـب مؤشـر الفسـاد الـذي تنشـره المنظمـة فقـد كـان ترتيـب الجزائـر التـي دخلـت ضـمن هـذا المؤشـر ابتداءا من سنة 2003 حسب الجدول التالي :

الجدول رقم 06 : ترتيب الجزائر في سلم التنقيط العالمي لمؤشر الفساد

السنة	النقطة	الترتيب	عدد الدول المصنفة
2003	26	88	133
2004	27	97	145
2005	28	97	158
2006	31	84	163
2007	30	99	179
2008	32	92	180

[1] الموقع الرسمي لمنظمة الشفافية الدولية : www.transparency.org

[2] الموقع الرسمي لمنظمة الشفافية الدولية : www.transparency.org

180	111	28	2009
178	105	29	2010
182	112	29	2011
174	105	34	2012
177	94	34	2013
174	100	34	2014

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير منظمة الشفافية الدولية.

www.Transparency.Org

تسببت قضايا الفساد التي تورطت فيها شركات حكومية على غرار شركة "سوناطراك" في تراجع ترتيب الجزائر في "مؤشر مدركات الفساد" المتعلق بقياس جهود الدولة في مكافحة الفساد، حيث حلت في المركز 100 عالميا ضمن 175 دولة ضمها التصنيف.

صنف تقرير منظمة الشفافية الدولية، الجزائر في المرتبة 100 عالميا متراجعة بست نقاط مقارنة بترتيب عام 2013 حيث حلت في المركز 94 عالميا. وحسب مراقبين للشؤون الاقتصادية فإن سبب هذا التراجع هو قضايا الفساد التي تورطت فيها شركات حكومية وكذا استعمال الطرق الملتوية لكسب المناقصات كدفع الرشاوى، خاصة قضايا الفساد التي طفت على السطح خلال السنوات الماضية، والتي كانت "سوناطراك" لاعبا أساسيا فيها، حيث اتهم مسؤولون وسياسيون وموظفون من ذوي المراكز الرفيعة بقبض رِشاوى ضخمة من شركات أجنبية لضمان الحصول على العقود، وكانت القطرة التي أفاضت الكأس ما يعرف بفضيحة "سوناطراك 2" في فيفري 2013،[1] عندما بدأ القضاء الإيطالي التحقيق في قضية شبهة تقديم رشوة ب265 مليون دولار للفوز بعقود مع "سوناطراك" قدمها رئيس شركة **"إيني"** الإيطالية للنفط والغاز المملوكة للدولة **باولو سكاروني**، تليها فضيحة الطريق السيار أو مشروع القرن الذي لا تزال تكلفته ترتفع يوما بعد يوم، حيث كشف وزير الأشغال العمومية، عبد القادر قاضي عن التكلفة الإجمالية للمشروع الممتد على مسافة 1216 كلم تقدر بنحو 13 مليار دولار أي أن معدل تكلفة الكيلومتر الواحد من المشروع هي 1 مليار دينار للكيلومتر الواحد، إضافة إلى قضايا فساد كشف عنها محققون بخصوص نظام رشاوى وعمولات يشمل أجهزة أمنية في البلاد ومسؤولين بارزين في وزارة الأشغال العمومية.

وحسب التقرير المتعلق بقياس جهود الحكومة في مكافحة الفساد، فإن تراجع ترتيب الجزائر يرجع إلى تماطل الحكومة في مكافحة الفساد في مؤسسات الدولة.ووفق ما جاء في التقرير، احتلت الدنمارك المرتبة الأولى برصيد 92 نقطة من مائة، وتلتها نيوزيلندا، 91 نقطة، وكانت الصومال ثم كوريا الشمالية في المركزين 174

[1] صارة نوري ،**الشفافية الدولية تتهم الحكومة بالتماطل في مكافحة الفساد** ، جريدة الفجر ،آخر تحديث : 2014/12/03، على الرابط : http://www.al-fadjr.com/ar/index.php?news=292080

و175 ولكل منهما 8 نقاط. واحتلت الإمارات المرتبة الأولى عربيا والمركز 25 عالميا، وجاءت قطر الثانية عربيا والمركز 26 عالميا، والثالث عربيا لكل من البحرين والأردن والسعودية، واشتركوا جميعا في المركز 55 عالميا، ثم سلطنة عمان والكويت في المركزين الرابع والخامس عربيا والمركزين 64 و67 عالميا. ثم بعد ذلك تونس والمغرب ومصر والجزائر في المراكز 79 و80 و94 و100 على التوالي، وفي المراكز الأخيرة عربيا وعالميا جاءت سوريا في المركز 159، واليمن 161، وليبيا 166، والعراق 170، والسودان 173، ثم الصومال.174

وعليه قال **خوزيه أوغاز**[1]، رئيس منظمة الشفافية الدولية: "يظهر مؤشر مدركات الفساد 2014أن النمو الاقتصادي يتقوض، وأن جهود وقف الفساد تتراجع عندما يسيء القادة وكبار المسؤولين استخدام الأموال العامة لتحقيق مكاسب شخصية". واردف قائلا: "يقوم المسؤولون الفاسدون بتهريب أموال تم تحصيلها بطرق غير مشروعة إلى حيث الأمان في شركات خارج أراضي دولهم مع الإفلات التام من العقاب". وتابع: "يجب على الدول التي حلت في قاع المؤشر أن تتبنى إجراءات جذرية لمكافحة الفساد من أجل تحقيق مصلحة شعوبها. ويجب على الدول في قمة المؤشر أن تعمل على ضمان عدم تصدير الممارسات الفاسدة إلى الدول ذات معدلات التنمية المتدنية ويستند مؤشر مدركات الفساد إلى آراء الخبراء حول فساد القطاع العام. ويمكن أن تتحسن درجات الدول من خلال انفتاح الحكومة، حيث يمكن للجمهور مساءلة القادة، في حين تشير الدرجات المتواضعة إلى تفشي الرشوة وغياب العقاب على الفساد، وعدم استجابة المؤسسات العامة لاحتياجات المواطنين. ودعت منظمة "الشفافية الدولية" الدول التي تتصدر المؤشر، حيث الفساد في القطاع الحكومي جد محدود، لأن تكف عن تشجيع الفساد خارج أراضيها من خلال بذل المزيد من الجهود لمنع غسل الأموال ومنع الشركات السرية من إخفاء الفساد .

و شدد التقرير على ضرورة تسليط عقوبات رادعة حتى لا يتسنى للشخص الفاسد " التمتع بعائدات الفساد بعد قضاء عقوبته ".

و تعتبر تنظيمات المجتمع المدني و وسائل الاعلام و الصحافة أهم الأدوات التي تكشف قضايا الفساد و تثيرها لدى السلطات العمومية و الرأي العام .

و خلافا للجمعيات و المنظمات الأخرى التي تعج بها الساحة الوطنية و المحلية (حوالي 85000 جمعية وطنية و محلية) فإن الجمعيات الوطنية "غير الرسمية" أو " غير الحكومية" المهتمة بالوقاية من تبييض الأموال و الفساد و مكافحتها قليلة جدا نذكر منها : (الجمعية الوطنية لمكافحة الآفات الاجتماعية – اللجنة الوطنية لمبادرة الفساد و قضية المجتمع ،– الخلية الوطنية لحماية الأملاك العمومية).

و كما سبق الإشارة اليه فالفساد قضية مجتمعية لا يقتصر مهمة محاربتها على الجبهات الرسمية فقط بل تحتاج الى تظافر جهود الجميع و خاصة مختلف تنظيمات المجتمع المدني و وسائل الاعلام و الصحافة.

ثانيا : البنك الدولي .

[1] منظمة الشفافية الدولية ، على الرابط :http://www.transparency.org

اضافة الى تقارير منظمة شفافية دولية حول وضعية الفساد في الجزائر، فان البنك الدولي هو الاخر في اخر تقاريره يظهر ان الجزائر لم تبذل الجهد الكافي، ولم تظهر النية الكاملة على المستوى العملي لمحاربة الفساد بالرغم من سنها لترسانة كبيرة من القوانين التي تحارب الظاهرة [1] .

هذا واستنادا الى عدة مقاييس اعتمدها خبراء البنك الدولي، حيث قام هؤلاء الخبراء بدراسة مسحية لاغلب دول العالم معتمدين على عدة مؤشرات من اجل اختبار مدى فعالية الادارة العامة والعمل الحكومي في هذه الدول ومن بين المؤشرات المعتمدة في هذه الدراسة نذكر مايلى:

- **ضبط و مكافحة الفساد** : وهو المؤشر الذي يقيس مدى استغلال المكتب الاداري العمومي او استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب ضيقة، او استعمال ادوات الدولة المادية والمالية لتحقيق اهداف شخصية
- **التمثيل و إبداء الراي والمساءلة واحترام الحقوق والحريات** : وهو المؤشر الذي يقيس مدى توفر اليات ونظم المساءلة والمحاسبة في نظم الحكم ومساحات ابداء الراي، واحترام الحقوق السياسية والمدنية و حقوق الانسان ومختلف الحريات العامة، ومدى المشاركة الحرة للمواطنين في اختيار ممثليهم على مستوى المؤسسات السياسية في الدولة، وفي رسم السياسات العامة والتاثير في القرارات السياسية.
- **الفعالية الحكومية** : وهو المؤشر الذي يقيس مدى كفاءة الجهاز البيروقراطي والادارة العامة، ومدى قدرة الادارة على التنظيم ونوعية تقديم الخدمات العامة.
- **جودة ونوعية الاطر التنظيمية** : والذي يقيس مدى جودة ونوعية التنظيم الاداري، وتنظيم الاعمال الحكومية، ومدى قدرة الادارة على تقديم جودة العمل والابتعاد عن الرداءة.
- **سيادة القاعدة القانونية** : وهو المؤشر الذي يقيس مدى احترام الاشخاص المعنوية للقانون في كل المعاملات الادارية والتجارية وفي ابرام الصفقات و العقود واستقلال السلطة القضائية... الخ.
- **ملائمة انظمة السوق** : والذي يقيس مدى ملائمة انظمة السوق من خلال قانون العرض والطلب.

وإستناد الى هذه المقاييس التي اعتمدها البنك الدولي لقياس نوعية الخدمة الادارية وجودة الادارة ومحاربة الفساد، وبعد عملية المسح التي شملت عدة دول، كشف التقرير ان الجزائر تحصلت على ادنى النقاط في مجال مكافحة الفساد حيث تحصلت على نسبة اقل من 25% [2] واما بالنسبة لمؤشر ابداء الراي والمساءلة فقد توصل المسح الذي قام به خبراء البنك الدولي الى ان الجزائر سجّلت ايضا نسب ضعيفة جدا بحصولها على اقل من % 18 ، اما مؤشر فعالية الحكومة فقد تحصلت الجزائر على نسبة تقدر ب % 43 ، اما بالنسبة لمؤشر جودة الاطر التنظيمية فقد توصل المسح الى ان الجزائر لازالت تعانى في المجال التنظيمي، حيث لازال يسود منطق الفوضى الادارية وعدم التنظيم وتحصلت الجزائر على % 26، اما فيما يتعلق بسيادة القاعدة القانونية واحترام القانون فقد حصلت الجزائر على% 32 ، مما يعنى اتساع دائرة الخروقات القانونية وافتقاد القاعدة القانونية للهيبة، واما في مجال ملاءمة انظمة السوق فقد تحصلت الجزائر على ما يقارب42% .

1 على بقشيش ، مرجع سبق ذكره ،ص229.
2 نفس المرجع ، ص 218 .

جدول رقم 07 : يوضح مؤشرات نوعية الخدمة الادارية وجودة الادارة ومحاربة الفساد في الجزائر.

المؤشرات	النسب المئوية %
مؤشر مكافحة الفساد	25%
مؤشر ابداء الراي والمساءلة	18%
مؤشر فعالية الحكومة	43%
مؤشر جودة الاطر التنظيمية	26%
مؤشر سيادة القاعدة القانونية	32%
مجال ملائمة انظمة السوق	42%

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على الموقع التالى http : // www. Worldbank . Org

وهذه النسب ان دلت على شيء فانما تدل على ان الجزائر لازالت تعاني على كل المستويات حيث اتساع دائرة الفساد بشكل مخيف جدا، ونقص وعدم فعالية ابداء الراي والمساءلة، وعدم فعالية العمل الحكومي ، ورداءة الاطر التنظيمية والادارية ، وافتقاد القاعدة القانونية للهيبة ، وعدم ملائمة انظمة السوق، وهي النسب المتدنية التي تحصلت عليها عدة دول عربية تصنف كدول غارقة في التخلف والفساد على غرار العراق والصومال والسودان ، وقد صنفت الجزائر ضمن هذه المجموعة التي تحصلت على نسب متدنية جدا بعيدة عن النسب التي تحصلت عليها اغلب الدول المتطورة كفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية، والتي تحصلت على نسب تربو عن % 70 في الجوانب والميادين التي شملها المسح، فيما تحصلت الجزائر على تصنيفات تتراوح بين(0.36 –) و (0.92 –) على التوالي من سلم يتراوح ما بين (5.2–) و (5.2+) [1] ولو عدنا مثلا الى مؤشرات الحكم والفساد، في البلدان العربية لسنة 2002 فان الجزائر تحصلت ايضا على ادنى المؤشرات ، حيث تحصلت على:

(0,96–)فيما يخص التمثيل والمساءلة .

(1,54–)فيما يخص الاستقرار السياسي وغياب العنف .

(0,54–)فيما يخص فعالية الحكومة .

(0,54–)فيما يخص حكم القانون .

(0,70–)فيما يخص ضبط الفساد .

وفي قراءة بسيطة للمؤشر العالمي نلاحظ ما يلي:

فيما يخص التمثيل والمساءلة وصل المؤشر العالمي الى(0,28 –) .

فيما يخص الاستقرار السياسي وغياب العنف وصل المؤشر العالمي الى(0,26 –) .

فيما يخص فعالية الحكومة وصل المؤشر العالمي الى(0,03) .

فيما يخص حكم القانون وصل المؤشر العالمي الى(0,08 –) .

[1] تقارير البنك الدولى ، **الفساد ومؤشرات الحكم الراشد**، على الرابط :http: // www. Worldbank . Org

وفيما يخص المؤشر العالمي لضبط الفساد وصل المؤشر الى(0,19 –) .
وبالمقارنة بين المؤشر العالمي ومؤشر الجزائر يلاحظ ان الجزائر لازالت بعيدة حتى عن المعدل العالمي، حيث يتبين من خلال هذه المؤشرات ان الجزائر لازالت تقبع في مؤخرة الترتيب في كل المؤشرات خاصة فيما يتعلق بمؤشر ضبط الفساد [1].

جدول رقم 08 : يوضح مؤشر الجزائر فيما يخص الفساد والحكم ومقارنته بالمعدل العالمي.

المؤشرات	المعدل العالمي	مؤشر الجزائر
مؤشر التمثيل والمساءلة	– 0,28	– 0,96
مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف	– 0,26	– 1,54
مؤشر فعالية الحكومة	0,03	– 0,54
مؤشر حكم وسيادة القانون	– 0,08	– 0,54
مؤشر ضبط الفساد	– 0,19	– 0,70

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على الموقع الالكتروني التالي :http : // www. Worldbank . Org

المـطـلـب الثالث : مشاركة الجزائر في الآليات الإقليمية و الدولية في مكافحة الفساد.

اكتسب موضوع مكافحة الفساد في العالم أهمية كبرى في السنوات الأخيرة في ظل تنافي أثر الفساد سلبا على جهود التنمية ، و ازدياد الادراك بأن مكافحة الفساد و تعزيز جهود منعه و تظافرها هو المدخل الأساس للكثير من عناوين الإصلاح في العالم.
فجرائم الفساد أصبحت تؤرق العديد من دول العالم لما لها من آثار اقتصادية و اجتماعية و سياسية خطيرة على وضع و مكانة الدول ،لهذا شهدت السنوات الأخيرة توافق دولي واسع حول ضرورة مواجهة هذه الجرائم و في ظل هذا التوافق الدولي بدأت معظم دول العالم بالعمل من أجل تعزيز قدرتها لمكافحة الفساد من خلال اجراء الإصلاحات التشريعية و التنظيمية و المؤسسية ، و تكوين الموارد البشرية و العمل على زيادة الوعي بمخاطر الفساد ، و ضرورة محاربته على مختلف المستويات .

[1] تقارير البنك الدولي ، مرجع سبق ذكره.

و قد جاءت "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد " الصادرة بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 4/58 المؤرخ في 2003/10/31 استجابة لهذا الوعي العالمي بخطورة هذه الآفة .

و قد وقعت عليها 140 دولة و صادقت عليها 107 دولة تلتزم اتفاقية مكافحة الفساد الدول بما يلي : [1]

1- منع الفساد من خلال انشاء هيئات تتولى محاربة الفساد .

2- منح هذه الهيئات الاستقلالية لتمكينها من الاضطلاع بوظائفها بصورة فعالة بمنأى عن أي تأثير .

3- التعاون الدولي على مكافحة الفساد و ذلك بتقديم اشكال محددة من المساعدات القانونية المتبادلة و تسهيل المطلوبين.

و قد صادقت الجزائر بتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد طبقا للمرسوم الرئاسي رقم 128/04 بتاريخ 19 أفريل 2004 .[2]

كما أن الجزائر باعتبارها أحد البلدان الافريقية التي أنشأت المبادرة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (Nepad) الى جانب نيجيريا و جنوب افريقيا و مصر و السنغال فإنها كانت من البلدان الأوائل في إطار منظمة الاتحاد الافريقي التي صادقت على اتفاقيات الاتحاد الافريقي للوقاية و مكافحة الفساد ، و التي اعتمدتها بلدان الاتحاد في الدورة الثانية التي عقدت في **موبوتو**(الكونغو الديمقراطية) في 11 جويلية 2003.

و تعتبر الجزائر كذلك من أوائل البلدان العربية التي صادقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد و تعمل في اطار هياكل الجامعة خاصة في مجالسها الوزارية (وزارة الداخلية العرب و وزراء العدل) على تفعيل الآليات القانونية و التشريعية و التنظيمية لمكافحة الفساد و الحد من تأثيره و قد حث مجلس الوزراء العدل العرب في دورته بتاريخ 10/31 2004 ،و 2004/11/4 على توقيع و المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد باعتبارها آلية ضرورية لتعزيز التعاون الدولي على مكافحة الفساد و دعم الجهود الوطنية في هذا المجال .

المطلب الرابع : آفاق التنمية في ظل الفساد الاداري (مقاربة استراتيجية لمحاصرة الفساد الاداري في الجزائر)

ما من شك أن لانتشار ظاهرة الفساد في أي مجتمع آثار وخيمة على كل جوانب الحياة في الدولة حيثُ أن استغلال المنصب العام مثلا يؤدى بالضرورة إلى تحقيق مكاسب مادية غير مشروعة وهو ما يؤسس لتكوّن طبقة برجوازية مصدر غناها أموال الأمة ، كما أن كل السلوكيات المنحرفة من (رشوة تهرب ضريبي ، تزوير ، سرقة ، تبييض الأموال، تهريب ...) وكل الأشكال الأخرى للتعدي على المال العام من شأنها التأثير سلبيا على الموازنة العامة، وهو ما يعنى تكبيل قدراتها التنموية و إعاقتها عن المضي قدما نحو المستقبل الأفضل.

[1] المادة 6 : من **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد**،قرار الجمعية العامة رقم 4/58 المؤرخ في 2003/10/31.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،**مرسوم رئاسي رقم 128/04 المؤرخ في 2004/04/19** يتضمن التصديق بتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، الجريدة الرسمية ،العدد رقم 26 ،25 أفريل 2004.

والجزائر إحدى هذه الحالات التي انتشرت فيها ظاهرة الفساد واستفحلت مؤخرا بشكل ملفت للانتباه مما استوجب العمل على بناء مقاربة وتصور مستقبلي وخارطة طريق عاجلة للحد من انتشار هذه الظاهرة والتخفيف من آثارها الكارثية.

وتستند هذه المقاربة الإستراتيجية لمكافحة الفساد في الجزائر إلى خطة شاملة وتعاون وتنسيق بين كل الهيئات والمؤسسات سواء الرسمية أو غير الرسمية في إطار إصلاح سياسي عميق ، وإصلاح إداري دقيق وتفعيل كل القوى الحية في المجتمع من أجل أن تكون خطة محاصرة الفساد خطة صحيحة وصائبة.

وعليه فانه و من وجهة نظرنا ولبناء تصور مستقبلي للحد من ظاهرة الفساد في الجزائر لابد من تبنى إستراتيجية متكاملة عبر تحريك وإصلاح ثلاث محاور أساسية هي:

-المحور السياسي.

-محور الإصلاح الإداري.

-المحور السوسيو الثقافي.

أولا : المحور السياسي : و يقتضى هذا المحور التحرك على عدة جبهات من خلال:

استكمال صرح الإصلاحات السياسية التي باشرها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بتعديل الدستور وفق مقتضيات المرحلة الراهنة، و بالتركيز في هذه التعديلات الدستورية المرتقبة على تفعيل دور المؤسسات الرقابية كمجلس المحاسبة، و الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته ، والديوان الوطني لقمع الفساد هذا من جهة ، ومن جهة أخرى إعادة النظر في المنظومة القانونية لمكافحة الفساد خاصة القانون 01/06المتعلق بالوقاية من الفساد ومحاربته ومجمل قوانين العقوبات الأخرى. إضافة إلى ذلك يجب الأخذ بايجابيات النظام البرلماني من خلال توسيع الرقابة البرلمانية على أعمال الهيئة التنفيذية، من خلال تكريس مبدأ التوازن بين السلطات مع تغليب سلطة إرادة الشعب الممثلة في صلاحيات السلطة التشريعية ودورها الرقابي على كل تصرفات المسؤولين على مستوى الهيئات التنفيذية المحلية والمركزية.

وهو ما يعنى التأسيس لنظام رقابي فعّال على كافة أعمال الجهاز التنفيذي بالدولة ، والتأسيس أيضا لنظام محاسبي دقيق، وبالتالي التوصل إلى تكريس مبدأ الشفافية في أعمال الحكومة ، وهو ما يؤدى بالطبع إلى تضييق الخناق على الفساد و التقليل من حالات الاعوجاج و الانحرافات سواء على مستوى سلوكيات الحكومة أو على مستوى مختلف الجماعات المحلية والهيئات والمؤسسات الإدارية المرتبطة بالوصاية. زد على ذلك ضرورة العمل على تكريس مبدأ استقلالية السلطة القضائية وهيبتها ، من خلال تحسين بيئة عملها ماديا ومعنويا ، وحماية رجال القضاء من كل الضغوطات والتهديدات التي قد تطالهم بمناسبة تناولهم ومعالجتهم لقضايا الفساد ، خاصة منها تلك المرتبطة بمسؤولين في السلطة أو بأصحاب النفوذ.

وفي هذا المقام يجبُ العمل على إبعاد السلطة القضائية قدر الإمكان عن تدخلات السلطة التنفيذية سواء فيما يخص تعيين القضاة، أو فيما يخص مختلف أشكال الرقابة الوصائية على جهاز العدالة ونخص بالذكر

هنا ضرورة إعادة النظر في دور المجلس الأعلى للقضاء وطبيعته وصلاحياته، من خلال ضرورة العمل على استقلاليته كليا بعيدا عن كل الضغوطات وتدخلات السلطة التنفيذية.

هذا ويجب إشراك الفواعل السياسية والقوى الحزبية في معركة مكافحة الفساد ، من خلال توسيع دائرة العمل الحزبي وتهيئة المناخ المناسب لنشاط الأحزاب بإزالة كل العراقيل والصعوبات التي تقف حجر عثرة في طريقهم نحو معرفة الحقيقة و البحث عن مصدر الانحرافات، ومن ثمة تحويل ذلك إلى غرف البرلمان من أجل مناقشتها وكشف المستور عن السياسات الغامضة.

وفي هذا الإطار يجب على النظام السياسي أن لا ينظر إلى هذه القوى السياسية نظرة عدوانية بوصفها معول هدم و عاملا من عوامل اللا استقرار، بل يجب أن يُنظر إليها كشريك أساسي في عملية التنمية السياسية و كسند قوى في محاربة الفساد [1] كما يجبُ العمل على تكريس فضاء إعلامي حر من خلال إثراء و تدعيم قانون الإعلام الجديد لسنة 2012 الذي صادق عليه البرلمان في إطار مناقشته للقوانين العضوية السبعة المتعلقة بالإصلاحات السياسية التي باشرها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، وهو القانون الذي جاءت فيه العديد من البنود التي تدفع باتجاه توسيع هامش الحرية ، وكذلك قانون السمعي البصري، وغيرها من القوانين والتنظيمات التي يمكن من خلالها التأسيس لمنظومة إعلامية حرة تساعد في الكشف عن ملابسات الفساد ومن ثمة تكوين راي عام متنور ومسؤول ومناهض وضاغط يربك المفسدين وكل من يدور في فلكهم وفي هذا المجال يجب العمل على إنهاء وإزالة كل الحواجز التي تقف في طريق العمل على تعدد الصحافة وتنوع أجهزتها، وذلك من خلال تقنين وتسهيل وتشجيع عملية إنشاء الصحف والقنوات الإذاعية والمحطات التلفزيونية الخاصة وتقديم الدعم الضروري لترقية أدائها.

وفي هذا المقام يجب التنويه بمبادرة الدولة الجزائرية فتح مجال السمعي البصري و فتح إذاعة على مستوى كل ولاية في إطار ما يسمى بالإعلام الجواري ، ذلك أن هذه الإذاعات الجهوية تربط المواطن بالشأن المحلى وتجعله على معرفة مستمرة بالسياسات المحلية في المجالس الشعبية الولائية والمجالس الشعبية البلدية، وهو ما يفتح الباب أمام ضرورة تحمل المواطن مسؤولية المساهمة في رسم السياسات العامة المحلية ومراقبة تنفيذها و الإعتراض عن كل السياسات التي تتسم بالفساد والرداءة، وبالتالي الوصول إلى ما يعرف بمجتمع المشاركة الذي يساهم في تدعيم السياسات الهادفة ومحاربة السياسات العشوائية الفاسدة.

ثانيا :محور الإصلاح الإداري

تعتبر الإدارة الظاهرة الإجتماعية الأكثر تأثيرا في حياة المجتمعات، حى ث يعبر تطور المجتمع عن مدى الإصلاح والتنظيم الدقيق الذي وصلته إدارته ، باعتبار أن خلو الإدارة من كل مظاهر الإنحرافات والفساد هو وجه من أوجه التقدم والحضارة والرقي ، وبالمقابل فإن سر تخلف بعض المجتمعات وتقهقرها مرده المعانات التي تتخبط فيها إداراتها من مشاكل تعيق عملها وسلوكيات مشبوهة فاسدة تقيدها وعليه فإن الإدارة هي الصورة والمرآة الحقيقية للدولة. لذلك يمكن القول أن مبتغى الرقي والتقدم والإزدهار مرهون بمدى خلو هذه الإدارات من كل

[1] اسماعيل الشطي ، **الديمقراطية كآلية لمكافحة الفساد والتمكين للحكم الصالح** ، ندوة مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان2004 .

مظاهر الانحلال والتحلل والتعفن والتفسخ، وهذا أيضا مرهون بمدى مباشرة الدولة لسياسات الإصلاح الإداري التي من شأنها الرفع من مستوى العمل الإداري وترقيته ومحاربة ومطاردة كل السلوكيات الفاسدة. وتعبِّر ظاهرة الفساد الإداري في الجزائر عن خلل في المنظومة الإدارية في البلاد، وعليه ولمكافحة هذه الظاهرة والحد من آثارها السلبية يجبُ رسم سياسات عامة إستراتيجية بموجبها يتم مباشرة إجراءات دقيقة تضفى التجديد المعمق على الإدارة والعمل الإدا ري من خلال ما يلي:

-مراجعة أساليب التنظيم الإداري المعتمدة بتحيينها وتطويرها بما يجعلها تتماشي ومقتضيات التسيير الإداري المعاصر.

-مراجعة القانون الأساسي العام للوظيفة العامة رقم06 / 03الصادر في سنة 2006 من خلال إعادة النظر في حقوق الموظف العام، بتحسين هيكل الأجور والرواتب حتى ترقي إلى مستوى العيش الكريم وهو ما يساعد في حصانة الموظفين وتقوية مناعتهم إزاء الفساد، لأنه عندما يحصل الموظفون الحكوميون على رواتب لائقة فإننا نشترى بذلك طبقة عازلة ضد نظام الرعاية والرشوة على حد تعبير **(الأستاذ روبرت ليكن robert likon).**

ومن جهة أخرى التأكيد على واجبات الموظفين وتعزيز المساءلة والمحاسبة، من خلال الرقابة الوصائية عليهم وعلى أعمالهم وتشديد الجزاءات العقابية جراء الإخلال بالواجبات الوظيفية ، ومن جهة ثالثة وفي نفس الإطار يجب العمل على تحيين وتجديد المعارف العلمية الإدارية النظرية والتطبيقية من خلال تنظيم دورات تكوينية لتحسين كفاءة الموظفين وتكييفها بما يتماشى وعمل الإدارة الحديثة. وعليه يجب إعادة النظر في قانون الوظيف العمومي بصفة عامة سواء في شقه المتعلق بالنص القانوني و صياغته بما يتماشى وسياسة مكافحة الفساد وتطوير الخدمة العمومية، أو من جانب الاهتمام بالموارد البشرية بتثمينها واستغلالها بمنهاج علمي ودقيق، من خلال إعادة الاعتبار للموظف والاهتمام بكل انشغالاته واحتياجاته والعمل على زرع فكرة المشاركة في التسيير داخل المؤسسات الإدارية، وضرورة تكريس مبدأ المساواة في التوظيف والترقيات والمنح والعلاوات 1

-استحداث أسلوب المساءلة بنظام الأمبودسمان في الجزائر وهو النظام الذي اعتمدته الكثير من دول العالم وحقَّقَ نتائج ايجابية في مجال مكافحة ظاهرة الفساد، حيث يشكل هذا النظام أحد أهم الآليات الجديدة للحد من هذه الظاهرة عن طريق تفعيل رقابة ومحاسبة موظفي الدولة في مختلف المؤسسات والإدارات العمومية، حيث يقوم الأمبودسمان أو المفوض العام بالتحقيق في الشكاوى ضد موظفي الحكومة والنظر في أي مسألة لها علاقة بالتعدي على المال العام وهو ما يعنى التقليص من حالات استغلال المنصب والوظيفة العامة.

غير أن فعالية هذا النظام مرهونة بمدى استقلالية منصب المفوض العام في آداء واجباته، حيث يجب أن لا يخضع في تعيينه للسلطة التنفيذية ولا يكون تابع أو مسؤولا أمامها لأن في ذلك طريق إلى التدخل في مهامه والضغط عليه وهو ما سعت إليه مؤخرا الكثير من الدول الإفريقية والآسيوية.

-محاربة الفساد على مستوى الجماعات المحلية اللامركزية (البلدية والولاية) من خلال تدعيم نظام اللامركزية الإدارية كأحد أسس التنظيم الإداري الحديث من جهة ، والتخفيف من الرقابة الوصائية على هذه المجالس من

1 محمد حليم لمام ,**ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر ، دراسة وصفية تحليلية "**, دراسة غير منشورة , جامعة الجزائر , كلية العلوم السياسية والإعلام , قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،الجزائر، 2003 ، ص158 .

جهة أخرى ، دون تخلى الدولة عن حقها في ملاحقة كل مظاهر الفساد في المجالس الشعبية البلدية والولائية ولن نستطيع الوصول إلى ذلك إلا بإعادة النظر في الكثير من النقاط المرتبطة بالتنظيم الإداري المحلى وكيفية تسيير المال العام، وعليه نرى بضرورة الوقوف على النقاط التالية:

-ضرورة التدقيق في عمليات اقتناء الأملاك العقارية وعقود امتلاكها.

-إضفاء شفافية واسعة على عمليات إبرام المزايدات والمناقصات والصفقات.

-التدقيق في نشاط المجالس المنتخبة والهيئات التنفيذية المحلية فيما يتعلق بصرف المال وتسيير النفقات.

-إعادة النظر أيضا في طرق استغلال المرافق العمومية بالتدقيق في عقود الامتياز وأسلوب المؤسسة العمومية وأسلوب المقاولات وغيرها من أساليب استغلال المرافق العمومية.

-ضرورة التأكيد على المراقبة الدورية للحسابات وتطهيرها في إطار ضبط ميزانية ومالية المجالس* المحلية إضافة إلى كل هذا يجب التذكير بدور المواطن ومشاركته في المعركة ضد الفساد ولذلك يجب العمل على إرساء ثقافة المال العام والقاعدة الحقوقية في سلوك المواطنين، ولن نصل إلى ذلك إلَّا بإشاعة ثقافة تسيير المال العام والمحافظة عليه لدى فئة المواطنين من خلال تحفيزهم حضور جلسات ودورات المجالس الشعبية المنتخبة واطلاعهم على نفقات وإيرادات البلدية ومختلف المشاريع الأخرى ومحاولة تنظيمهم وتنسيق إعمالهم كجمعيات أهلية أو لجان أحياء يكون لها دور مراقبة المشاريع المحلية المنجزة و مختلف قنوات صرف الأموال العمومية.

ثالثا :المحور السوسيو ثقافي:

بالإضافة إلى محور الإصلاحات السياسية ومحور الإصلاح الإداري تقتضى مسألة محاربة الفساد التحرك على جبهة أخرى تخص الجانب الثقافي و الإجتماعي من خلال تفعيل وإشراك منظمات المجتمع المدني

ومختلف مؤسسات التنشئة الإجتماعية في معركة مكافحة الفساد، ومن جهة أخرى ضرورة العمل على تكريس مبادئ العدالة الاجتماعية بين كل المواطنين.

فعلى مستوى الجبهة الإجتماعية يجب العمل على جعل كل المواطنين سواسية أمام القانون من جهة وحقهم في الإستفادة المتساوية من خدمات الإدارة العمومية والمرافق العامة ومن الثروة القومية ككل، ذلك أن التفاوت بين الأفراد في الإستفادة من هذه الحقوق وعدم وجود مساعي للتقليل من هذا التفاوت يؤدى إلى نشوء الفساد واتخاذه اتجاهين أساسيين كما يشير باتريك دوبل (Patrick dobel) في مؤلفه فساد الدولة (the corruption of a state) هذين الإتجاهين هما:

الإتجاه الأول : وهو أن يكون الفساد إحدى الوسائل التي يلجأ إليها الأفراد للحصول على الحقوق التي عجز النظام السياسي عن تحقيقها من خلال سياساته الخاصة بتوزيع الدخول والثروة القومية .

*- يذكرُ أنها في إطار الإصلاحات السياسية والإدارية التي باشرها رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة ، جاء قانون الولاية07/12 الصادر بتاريخ 21 فيفري 2012 وقانون البلدية 10/11 والصادر بتاريخ 22 يونيو 2011 بهدف تحيين قانون تنظيم الإدارة المحلية السابق و الصادر سنة 1990 أي قانون البلدية 08/90 وقانون الولاية 09/90.

الإتجاه الثاني : وهو مرتبط بالإتجاه الأول، حيثُ أن فقدان الإحساس بالمساواة وغياب العدالة الإجتماعية يؤديان إلى الشعور بالإحباط وضعف قيم ومشاعر الانتماء للوطن والجماعة ، وبالتالي تشيع وتتسع مشاعر الأنانية و الجشع والنهب وتغليب المصلحة الخاصة ، وتصبح بالتالي بيئة مناسبة للانحراف والفساد بكل أنواعه [1] وعليه فان نجاح إستراتيجية مكافحة الفساد في الجزائر مرهونة أيضا بمدى تحقيق العدالة الإجتماعية بين كل أفراد المجتمع ، ذلك أن العدل هو أساس الحكم في أي نظام اجتماعي ، والهدف هو محاصرة اليأس كي لا يتسرب إلى النفوس ويدفعها الكبت والإحساس بالظلم إلى تصرفات سلبية منحرفة فاسدة.

والمعركة ضد الفساد تتطلب أيضا تضافر جه ود منظمات المجتمع المدني، ذلك أن لكل المنظمات الأهلية والجمعيات دور كبير في محاربة الفساد في الجزائر، غير انه يجب إعادة النظر في قانون الجمعيات من جهة ، وضرورة تقديم الدولة يد المساعدة لهذه الجمعيات ماديا وكذلك تأهيليا من جهة أخري.

وعليه يمكن القول أنه يجب العمل على تأهيله كافة منظمات المجتمع المدني بدفعها باتجاه الميدان من خلال تحويلها من جمعيات خيرية مثلا إلى جمعيات تساهم في عملية التنمية بصفة عامة ونعتقد بأن قضية مكافحة الفساد تدخل في صميم عملية التنمية ، ولهذا يجب تنشيط الحياة الثقافية في البلاد من خلال تشجيع المسارح ودور الثقافة والمنتديات العلمية والجامعات بتناول قضايا المال العام وضرورة المحافظة عليه والتشهير بكل ما يحمله الفساد من أضرار وتداعيات سلبية على النسيج الإجتماعي والإقتصادي والثقافي والقيمي

من جهة أخرى يجب إشراك مؤسسات التنشئة الإجتماعية في محاربة ظاهرة الفساد من خلال دور هذه المؤسسات في توسيع دائرة الوعي المجتمعي لدى كافة الشرائح الإجتماعية، بآثار الفساد السلبية ومن ثمة ضرورة التصدي لهذه الظاهرة ، ومن بين مؤسسات التنشئة الإجتماعية التي يمكن أن تساهم بشكل فعال في ذلك نذكر ما يلي:

-**دور الأسرة :** باعتبارها النواة الأساسية في المجتمع تلعب الأسرة دورا كبيرا في توسيع دائرة الوعي بمخاطر الفساد لدى أعضاء الأسرة ويكون ذلك مثلا من خلال تصرفات الأبوين وكلامهم وقيمهم داخل البيت وخارجه.

-دور المؤسسات التعليمية والتربوية:

حيث يمكن أن تلعب هذه المؤسسات دورا حاسما في توسيع دائرة الوعي وتنمية وترقية الحس المدني ، باعتبار أن المدرسة هي المهندس الأول لسلوكيات وقيم الأفراد في المجتمع من خلال مهمتها في توجيه وتربية عقول النشئ والأبناء وغرس قيم النزاهة والأمانة والإبتعاد عن السرقة والرشوة والفساد وفي هذا يجب العمل على مراجعة الكتب المدرسية والمقررات الدراسية وتضمينها معارف تتماشي ومقولات الحفاظ على المال العام، وضرورة الإلتزام بالنزاهة والسلوك المستقيم وتصحيح النظرة السائدة السلبية عن الضريبة والمال العام والوظيفة العمومية، و تنزيه بعض العبارات من رواسبها التاريخية ومضامينها السلبية كعبارة " صندوق الضرائب " بدل " صندوق الخزينة " ومفردة " مكلف " بدل مساهم أو مشارك [2].

---

[1] على بقشيش ، مرجع سبق ذكره ، ص 257 .

[2] انطوان مسرة ، **دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد** ، ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2004، ص489 .

-دور المؤسسات الدينية:

حيث أن للمسجد و الزوايا ودور العبادة الأخرى دور كبير في تطهير النفس من كل الأمراض وتوجيه السلوك نحو الإبتعاد عن كل مظاهر الفساد ، خاصة وأن للدين مكانة كبيرة وللخطاب المسجدى قداسة وأثر بالغ في النفوس من شأنه تقويم سلوكيات الأشخاص والموظفين ووقايتهم من الوقوع في الفساد.

وعليه نرى بضرورة إشراك الخطاب المسجدي في المعركة ضد الفساد من خلال توجيه هذا الخطاب نحو التأكيد على تحريم الدين الإسلامي لكل السلوكيات المنحرفة وعواقب ذلك في الدارين الأولى والآخرة وتوجيهه أيضا نحو غرس المبادئ والقيم الدينية والروحية في نفوس المواطنين عامة والموظفين على الخصوص.

وأخيرا يمكن القول أن محاصرة الفساد وتضييق دائرته ، يقتضيان التحرك على المستويات الثلاث المذكورة في آن واحد ، باعتبار أن الإصلاح الإداري لا يكفى وحده سوى للقضاء على بعض مظاهر الفساد الصغير بينما نحتاج في الحد من الفساد بصفة عامة إلى تضافر إرادة الدولة في مباشرة إصلاحات سياسية عميقة تكرس المساءلة والمحاسبة ، مع ضرورة تفعيل دور القوى الإجتماعية والثقافية ومنظمات المجتمع المدني ودور المواطن ومؤسسات التنشئة الإجتماعية والقطاع الخاص وكل من يستطيع تقديميد المساعدة لمطاردة ظاهرة الفساد ومجمل الإنحرافات السلوكية الأخر .

خلاصة :

من خلال تناولنا في هذا الفصل لموضوع التنمية والفساد في الجزائر توصلنا إلى مجموعة من النتائج و الاستنتاجات نذكرها فيما يلي:

أولا -عرفت الجزائر منذ إستقلالها سنة 1962 إلى يومنا هذا مجهودا تنمويا ضخما عكسته مختلف المخططات والبرامج التنموية سواء في مرحلة الإقتصاد الموجه أو خلال فترة الدخول إلى الإقتصاد الحر مما نتج عنه الكثير من الممارسات الفاسدة في ميدان التسيير والإدارة.

ثانيا -أن مرحلة عدم الإستقرار السياسي والمؤسساتي والأمني التي عرفتها الجزائر خلال العشرية الأخيرة من القرن العشرين وفي ظل غياب المؤسسات السياسية (الرقابية) كبرلمان منتخب قوي يتمتع بصلاحيات واسعة وسلطة قضائية و إدارية فعالة ، فقد توفرت بيئة فساد سمحت بظهور الكثير من الممارسات والسلوكيات الفاسدة.

ثالثا -إن إرتباط الإقتصاد الجزائري استيرادا وتصديرا بالخارج جعله عرضة لكثير من الممارسات الفاسدة.

رابعا -تشترك الجزائر مع الكثير من بلدان العالم في أسباب ظهور آفة الفساد كالأسباب الاجتماعية والسياسية و الإقتصادية والإدارية حيث تشترك العديد من العوامل في ظهور إنتشار هذه الآفة.

خامسا -في ظل وجود إجماع وتوافق دولي حول ضرورة مكافحة الفساد، فقد إنخرطت الجزائر في هذه المنظومة القانونية الدولية ، حيث لجأت إلى تعديل منظومتها القانونية الوطنية مع الاتفاقيات الدولية كاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، و اتفاقية الإتحاد الإفريقي للوقاية ومكافحة الفساد وأصدرت العديد من القوانين والتشريعات في هذا المجال.

الخاتمة

خاتمة :

منذ القرن الرابع عشر الميلادي تحدث العلامة ابن خلدون في مقدمته الشهيرة عن الترف والفساد قائلا" : إن أساس الفساد هو الولع بالحياة المترفة بين أفراد الجماعة الحاكمة"، ويعيد تأكيد ذلك بوضوح فبحديثه عن الطور الخامس من أطوار الدولة قائلا ":إنه طور الإسراف والتبذير يكون صاحب الدولة في هذا الطور متلفأ لما جمع أولوه في سبيل الشهوات والملاذ والكرم على بطانته وفي مجالسه، مستفيدا لكبار الأولياء من قومه وصنائع سلفه مضيعا من جنده بما أنفق من أعطياتهم في شهواته فيكون مخربا لما كان سلفه يؤسسون وهادما لما كانوا يبنون ".

بهذه العبارات البليغة يوجز ابن خلدون آلية الفساد وأسبابه الرئيسية ، ومن خلال ذلك نستنتج أن الفساد مرض إجتماعي وسياسي خطير يؤدي إلى الدمار والهلاك لكل ما بناه المجتمع من قيم وحضارة، كما تؤكد هذه النصوص أن هذا المرض قديم قدم الحكومات نفسها وسيظل قائما فيها الى أمد غير محدود.

لقد أشرنا في بداية هذه المذكرة أن الفساد ظاهرة مركبة لها أوجه متعددة سياسية و إقتصادية و إجتماعية و ثقافية وهو ظاهرة قديمة قدم الإنسان، ولا يكاد يخلو منها أي مجتمع أو دولة سواء متقدمة أو متخلفة ولاحظنا أن السؤال الذي يطرح نفسه هو مدى درجة إنتشار وتغلغل الفساد و تأثيره في المجتمع وفي مسار التنمية.

ومن خلال تقديمنا لبعض الدراسات السابقة لاحظنا أن ظاهرة الفساد تناولها الكتاب والمفكرون من جوانب متعددة ، فمنهم من درسها في بعدها الإقتصادي المحض، ومنهم من تناولها من الجانب الاجتماعي والثقافي، ومنهم من تناولها في جانبها السياسي والإداري، ونظرا للطبيعة المركبة لظاهرة الفساد وعلاقتها ببعض القضايا الأخرى كالتنمية والإصلاح الإداري ، فإن دراستنا للموضوع أخذت الطابع الشمولي أو المتعدد الجوانب للموضوع من الوجهة السياسية و الإقتصادية والإدارية و الإجتماعية والثقافية وهذا بهدف الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، لأن أساليب معالجة الفساد تأخذ كذلك هذه الجوانب المتعددة فلا نجاح لسياسات مكافحة الفساد دون أن تلعب مؤسسات المجتمع الأخرى دورها في مكافحة الظاهرة، وقد تأخذ الحلول أبعادا وطنية أو جهوية أو دولية في إطار ما يسمى المجهود الدولي في مكافحة الفساد.

أهم نتائج الدراسة :

1. أن الفساد بمختلف أشكاله ظاهرة قديمة ارتبطت بوجود الإنسان.
2. هو عمل غير أخلاقي ينحرف عن القيم السوية، وهو من الناحية الوظيفية سوء استعمال للسلطة أو الوظيفة العامة لتحقيق مصالح شخصية.
3. لا يظهر وينمو الفساد إلا في بيئة يتصف بضعف تنظيمات المجتمع المدني وغياب آليات الرقابة والمحاسبة وتدني المستوى الإقتصادي للأفراد وغياب المنافسة السياسية.
4. من خلال تطرقنا إلى مختلف الآثار السلبية للفساد السياسية و الإقتصادية والإدارية و الإجتماعية، فإننا نلاحظ أنه يعتبر عقبة رئيسية أمام عملية التنمية ذلك أنه يفسد النظام السياسي ويقوض الجهاز الإداري

ويستنزف الموارد الإقتصادية والأخطر من ذلك أنه يمس منظومة القيم الإجتماعية فيصبح السلوك الفاسد عاديا ومقبولا ولا يثير إستنكار ورفض المجتمع.

5 التأكيد على أن العامل الأخلاقي يأتي في مقدمة العوامل المؤثرة في السلوك الإنساني وفي مقدمة العوامل المؤثرة في عمليات التطوير الإقتصادي و الإجتماعي، وهو أيضا في مقدمة العوامل التي من شأنها أن تحد من إنتشار الفساد وتقويض دعائمه في كافة المجتمعات.

6 عملية الإصلاح تفترضها مشكلات عديدة ويتدخل فيها عدة فاعلين، ولنجاحها يجب مشاركة كل العاملين وتبسيط الاستراتيجيات المعتمدة ،حتى تكون مفهومة لدى العاملين مما يزيد في فعالية الأجهزة الإدارية فالعامل الإنساني مهم أو حاسمً في عملية الإصلاح.

7 إن التنمية عملية إرادية واعية تهدف إلى الإستخدام الأمثل للموارد المادية المتاحة للمجتمع، بما يحسن من حياة الناس في مختلف المجالات المعيشية والتعليمية والصحية و الإجتماعية.

8 التنمية عملية متكاملة تشمل الجوانب السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية والثقافية فلا مجال للحديث عن تنمية في جانب دون الجوانب الأخرى.

9 أن أكبر تهديد لعملية التنمية في الوقت الراهن يتمثل في إنتشار وتوسع ظاهرة الفساد وسيطرتها على مختلف مناحي الحياة، السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

10 عرفت الجزائر منذ إستقلالها إلى يومنا هذا تجربة تنموية ثرية استهلكت أموالا طائلة وحققت من خلالها برامج تنموية متعددة في ميادين البيئة التحتية، والسكن والتعليم والصحة وفي قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة.

11 لقد ضرب الفساد مفاصل الإدارة الجزائرية ومختلف مؤسسات الدولة، وأصبح يمثل خطرا محدقا بمقومات الدولة ساهم في نهب المال العام، وهدر الموارد والمقدرات و إستغلال السلطة لقضاء مآرب شخصية ومصالح ضيقة.

12 إن ترتيب الجزائر في منظمة الشفافية الدولية يظهر أنها من البلدان العربية النامية الأكثر فسادا وهذا ما يحتم على السلطات العمومية استشعار هذا الخطر الداهم، والذي كان من أهم أسباب الثورات العربية أو ما أصبح يعرف" الربيع العربي "الذي انطلق في بداية سنة 2011 و الذي أسقط أنظمة كثيرة في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا.

13 إن اعتماد نظاما سياسيا ديمقراطيا مبني على الفصل بين السلطات وعلى التداول السلمي على السلطة وضمان حرية الصحافة والإعلام، وتطهير الحياة السياسية والحزبية من كل ممارسات الرشوة والجهوية والفساد، و إقامة نظاما قضائيا مستقلا لا يخضع إلا لأحكام القانون، إن هذا النظام لكفيل بالقضاء على كل مظاهر الفساد.

وعليه فالفرضية الأولى التي طرحناها صحيحة فالفساد ظاهرة قديمة مركبة أي متعددة الجوانب و لا يظهر إلا في بيئة مشجعة تنعدم فيها الآليات الرقابية والشفافية وفي ظل تدني مستوى المعيشة للأفراد، و اهتزاز سلم القيم داخل المجتمع.

بحيث أن الإصلاح الإداري والسياسي هو الوسيلة المثلى للقضاء على الفساد، فالإنتقال من حالة الفساد إلى حالة الإصلاح تتطلب جهدا كبيرا في التشخيص ووضع إستراتيجية مدروسة للتنفيذ.

أما فالفرضية القائلة بأن الفساد بمختلف أشكاله يشكل قيدا أو عائقا أمام عملية التنمية صحيحة، ذلك أن الفساد يؤدي إلى هدر الموارد وسوء توزيع للثروة و إفساد السلوكيات الوظيفية، ومن ثم تضييع البلدان النامية فرصا للقضاء على التخلف وتحقيق الإقلاع الاقتصادي الذي يؤدي إلى تحسين مستوى معيشة الأفراد.

بخصوص الفرضية الثالثة تم اثباتها من قبل الدراسة بحكم أن الآليات المعتمدة في مكافحة الفساد –خاصة الآليات القانونية – تبقى محدودة التأثير ما لم يتم تجنيد كافة أفراد المجتمع ووسائل الأعلام والصحافة والقضاء المستقل والأحزاب والجمعيات، ونشر الوعي بمكافحة الفساد، والتبليغ على قضاياه وتسليط أحكام قانونية رادعة فيما يتعلق بنهب المال العام و إستغلال الوظيفة.

توصيات الدراسة :

يعتبر إنتشار الفساد الإداري من أهم العوائق على طريق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية الناجحة في البلدان النامية .

ومن خلال دراستنا للموضوع توصلنا إلى جملة من التوصيات نوردها فيما يلي:

1 باعتبار الفساد ظاهرة قديمة ومتجذرة في جل المجتمعات، ولها أسبابها السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية والثقافية ، فعوض محاربة مظاهرها ونتائجها يجب التركيز على معالجة أسبابها من خلال تنظيمات المجتمع المدني بتفعيل دور الأسرة والمدرسة والمسجد والجامعة والأحزاب والنقابات و الجمعيات، و من خلال المؤسسات الرسمية للدولة بالتطبيق الصارم للقوانين أو من خلال التعاون الدولي مع المنظمات والهيئات المهتمة بذلك.

2 إعتماد التعيين في المناصب العمومية على مبادئ الكفاءة والمؤهلات والخبرة و الابتعاد على المحسوبية والجهوية سواء في التوظيف أو الترقية أو إسناد المناصب والمسؤوليات.

3 الزيادة في أجور الموظفين والعاملين وجعلها متماشية ومستوى النمو الإقتصادي ،لأن تدني الأجور وارتفاع مستوى المعيشة مدعاة للرشوة و الاختلاس وغيرها من الجرائم الإقتصادية.

4 وجود تدابير تشريعية و إدارية مناسبة لتعزيز الشفافية في تمويل الترشيحات لانتخابات شاغلي المناصب العمومية وفي تمويل الأحزاب السياسية.

5 تفعيل دور الأجهزة والهيئات الخاصة بمكافحة الفساد و إعطائها الصلاحيات الكاملة لإجراء التحقيقات و اتخاذ القرارات الرادعة، وعدم بقاء هذه الأجهزة هياكل شكلية دون فعالية ولا تأثير موضوعة في كثير من الدول النامية بغرض الإستهلاك الإعلامي أو تصفية المعارضين السياسيين.

6 التطبيق الصارم للتشريعات التي تلزم المسئولين والشاغلين للوظائف العليا بالتصريح بالممتلكات المسجلة باسمهم وأسماء عائلاتهم و إمكانية امتداد التحقيق للمقربين في حالة إثبات تهمة الفساد.

7 عمل مدونات أخلاقية تجاه جميع الأعمال المهنية والعمل على تحديثها باستمرار ومتابعة تنفيذها لضمان التقيد بها من خلال لجان تشكل لهذه الغاية.

8 تنمية الوازع الديني والأخلاقي من خلال تفعيل دور المسجد باعتباره مؤسسة يرتادها أغلب الناس بصفة دائمة ،وتبيان خطورة الفساد على المجتمع وموقف الدين من الفساد والمفسدين.

9 تعزيز حرية الصحافة والتعبير كأداة من أدوات الرقابة الشعبية على السلوكيات الفاسدة.

10 للقضاء على الفساد الإداري أو الحد من آثاره يجب القيام بعملية إصلاح شاملة تتضمن إستراتيجية واضحة موضوعية قابلة للتنفيذ ، تأخذ بعين الاعتبار المعطيات البيئية والحضارية للمجتمع ،عوض إستيراد قوالب إصلاح جاهزة ،لا تتماشى في الكثير من الأحيان مع المعطيات المجتمعية للبلدان النامية ومنها الجزائر.

11 الاعتناء ببرامج التوعية والتحسيس للمواطنين بخطورة الفساد بمختلف أشكاله بالاعتماد على برامج الإصلاح الأخلاقي والتربوي ، وذلك من خلال تفعيل دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية (الأسرة ، المدرسة ، المسجد ، الجامعة ، المؤسسة ، وسائل الإعلام والصحافة) .

12 التطبيق الصارم للقوانين والتشريعات على جرائم الفساد خاصة ما تعلق بنهب المال العام و الاعتداء على ممتلكات المجتمع ،حتى تكون هذه الأحكام عبرة لكل شخص يمكن أن يتعدى على هذه الممتلكات ومحاسبة الفاسدين الكبار قبل الصغار.

قائمة المراجع

أولا : باللغة العربية

1-الكتب :

1 أحسن بوسقيعة، **الوجيز في القانون الجزائي الخاص**.الجزء الثاني، دار هومة، الجزائر ، 2007 .

2 أحمد منيسي ،**التحول الديمقرادي في دول المغرب العربي**، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، قاهرة ،2004.

3 أسامة السيد عبد السميع، **الفساد الاقتصادي و أثره على المجتمع : دراسة مقارنة** . الدار الجامعية الجديدة، القاهرة ، 2009.

4 إسماعيل قرة وآخرون ، **تنمية الموارد البشرية** ، دار الهدى للنشر والتوزيع،عين مليلة،الجزائر، 2002 .

5 أميرة عبد الحليم " **الجزائر بين سباق الرئاسة ومستقبل الإنفتاح السياسي** " ، **السياسة الدولية** ، مؤسسة الأهرام، القاهرة ،2010 .

6 أدهم فوزي كمال، **الإدارة الإسلامية، دراسة مقارنة بين النظم الحديثة**. دار الثقافة ،عمان ، 2001 .

7 بلال خلف السكارنة،**أخلاقيات العمل** ، ط1 ،دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان، 2009 .

8 بودي حسنين المحمدي،**الفساد الإداري لغة المصالح**، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2003 .

9 بوريس بيجو فيتش ، **آراء في الفساد : الأسباب والنتائج** ، مركز المشروعات الدولية الخاصة،واشنطن، 2004 .

10جاسم محمد الذهبي ، **الفساد الإداري في العراق** ، مركز المشروعات الدولية الخاصة.واشنطن ، 2004 .

11 جمال حلاوة و على صالح ،**مدخل الى علم التنمية** ،ط1،دار الشروق للنشر و التوزيع ، الأردن عمان ،2010 .

12 حمدي عبد العظيم، **عولمة الفساد و فساد العولمة**، ط1 ،الدار الجامعية، الإسكندرية،2008.

13 حمدي عبد العظيم ، **عولمة الفساد** ،ط1 ، الدار الجامعية،الإسكندرية، 2008 .

14 محمد عمر الحاجي ،**غسيل الأموال**،ط1 ، دار المكتبي للطباعة و النشر و التوزيع، سوريا ، دمشق، ،2005 .

15 زياد رمضان و آخرون ،**المفاهيم الإدارية الحديثة**،ط2، مركز الكتاب الأردني ،الأردن ،عمان ،2003.

16 سهير حامد،**إشكالية التنمية في الوطن العربي** ،دار الشروق للنشر و التوزيع ،الأردن عمان ،2007.

17 سهيل عثمان و محمد درويش ، **من مقدمة ابن خلدون** ، مطبعة وزارة الثقافة ،دمشق ،1978 .

18 علي شتا، **الفساد الإداري و المجتمع المستقبل**،، ط1 ، مكتب و مطبعة الإشعاع الفنية .مصر ،1999.

19 صلاح الدين فهمي محمود ،**الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية و الاقتصادية** ، المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب ،السعودية ، الرياض ، ،1994.

20 عامر الكبيسي، **الفساد و العولمة تزامن لا توأمة** ، المكتب الجامعي الحديث، الأردن ، 2005 .

21 عبد الحميد قرفي ، **الإدارة الجزائرية مقاربة سوسيولوجية** ، دار الفجر للنشر و التوزيع، الجزائر ،2008.

22 عبد السلام إبراهيم بغدادي،**الوحدة الوطنية و مشكلة الأقليات في أفريقيا** ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 1993

23 عبد القادر محمد عبد القادر عطية ،**اتجاهات حديثة في التنمية** ، دار الجامعة طبع و نشر و توزيع ، مصر، الإسكندرية،1999.

24 عبد اللطيف بن أشنهو ، **عصرنة الجزائر حصيلة و آفاق ، 1999-2009** ،ALFA Design ،الجزائر ،2004.

25 عبد الوهاب محمود المصري ،**في سبيل تنمية بديلة (و قضايا أخرى)** ، منشورات وزارة الثقافة ،سوريا ،2002.

26 عصام عبد الفتاح مطر، **الفساد الإداري : ماهيته ، أسبابه ، مظاهره** ،الدار الجامعية،الإسكندرية ،2011 .

27 عبيدي الشافعي ، **قانون الوقاية من الفساد ومكافحته الاتفاقيات الدولية و البروتوكولات المكملة لها** ، دار الهدى ، الجزائر ، 2008 .
28 فؤاد مرسي ،**التخلف و التنمية ،دراسة في التطور الاقتصادي** ،دار الوحدة للطباعة و النشر،لبنان بيروت ، 1982.
29 قيس المؤمن و آخرون، **التنمية الإدارية** ،دار زهران للنشر و التوزيع ،الأردن ،عمان ،1997.
30 محمد الصرفي، **الفساد بين الإصلاح و التطوير الإداري** ، ط1 ، مؤسسة حواس الدولية، الإسكندرية ،2008.
31 محمد بلقاسم حسن بهلول، **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية و الأزمة السياسية** ، مطبعة دحلب ،الجزائر ،1993 .
32 محمد عبد العزيز عجيمة ،محمد على الليثي ،**التنمية الاقتصادية " مفهومها نظرياتها سياساتها"**، مؤسسة شباب الجامعة مصر، الإسكندرية .2007.
33 محمد الأمين البشرى، **الفساد والجريمة**، منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض ، 2007 .
34 محمود محمد معابرة، **الفساد الإداري ومعالجته في الشريعة الإسلامية** ، دار الثقافة ، عمان،2011.
35 مدحت القرشي ،**التنمية الاقتصادية "نظريات سياسات و موضوعات"**، ط1 ،دار وائل للنشر، الأردن عمان، 2007.
36 موسى بودهان ،**النظام القانوني لمكافحة الفساد في الجزائر**، منشورات anep ،الجزائر،2009.
37 ناصر عبيد الناصر ، **ظاهرة الفساد** ، دار المدى ، دمشق ، 2002 .
38 نصيرة سمارة ، **ظاهرة التسيب الإداري في الجزائر**، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر ، 2005.
39 هاشم الشمري،إيثار الفتلي، **الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية**،ط1 ،دار اليازوي العلمية للنشر والتوزيع،عمان، 2011 .

2- الوثائق الحكومية :

1 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تقرير حول حالة تنفيذ برامج العمل الوطني في مجال الحكامة،الآلية الافريقية للتقييم من قبل النظراء ، نوفمبر 2008 .
2 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،" مشروع الميثاق من أجل السلم و المصالحة الوطنية "، ملحق المرسوم الرئاسي رقم05 /278 مؤرخ في 09 رجب 1426 ، الموافق ل 14 غشت سنة 2005 ، يتضمن استدعاء الناخبين للاستفتاء المتعلق بالمصالحة الوطنية يوم الخميس29 سبتمبر سنة 2005
3 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية. ، منشورات الوزارة
4 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،المرسوم الرئاسي رقم 64/12 المؤرخ في 2012/02/07 الموافق لي 12 ربيع الأول 1433 يعدل و يتمم المرسوم الرئاسي رقم 413/06 المؤرخ في 2006/11/22 الموافق ل 1 ذي القعدة 1427 الذي يحدد تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته ،الجريدة الرسمية ،العدد 08 2012/02/15.
5 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،المرسوم رقم 01/08 المؤرخ في 21 صفر عام 1429 الموافق ل 2008/02/28 ،الجريدة الرسمية ،العدد11 ،التاريخ 02 مارس 2008.
6 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون01/06 المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق 20 فيفري 2006 ، العدد 14 الصادر في 8 مارس 2006.
7 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،مرسوم رئاسي رقم 128/04 المؤرخ في 2004/04/19 يتضمن التصديق بتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، الجريدة الرسمية ،العدد رقم 26 ،25 أفريل 2004.
8 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، برنامج الحكومة لسنة 2009 .مصالح الوزير الأول ، 2009 .

9 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،دستور 1996 المعدل و المتمم في 2008، الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في 1996/12/08.

10 القرار رقم 128/41 الصادر في 4 ديسمبر 1986 ، **اعلان الحق في التنمية** ، يضم الإعلان دباجة طويلة و 10 مواد

11 المادة 03 مكرر من دستور 1996 ، القانون 02-03 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 25 بتاريخ

12 المرسوم الرئاسي رقم 20/04 المؤرخ في 07 فيفري 2004 ،الجريدة الرسمية رقم 8 ، المؤرخة في 8 فبراير 2008 ، ص14 .

3-المجلات و الجرائد :

1 أحمد بن بيتور، **حتمية التغيير...كيف و لمذا؟**، جريدة الخبر العدد 5964 ،السبت 2011/08/27.

2 الأخضر عزي ، و غالم جلطي ،**قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد**،مجلة علوم إنسانية ،مجلة الكترونية ،الجزائر،العدد،21،مارس 2005.

3 المرسي سيد حجازي، **التكاليف الاجتماعية للفساد**،مجلة المستقبل العربي،العدد 266 ،بيروت ،23 أفريل 2001 .

4 بشير مصطفى، "**الفساد الاقتصادي** ."مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية، الجزائر ، العدد السادس،،2004 .

5 بشير مصيطفي ،**الفساد الاقتصادي: مدخل في المفهوم والتجليات**، مجلة بحوث اقتصادية عربية ،العدد 13، 2006 .

6 بغداد كربالي و محمد حمداني ،**استراتيجيات و سياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية و التكنلوجية بالجزائر**، مجلة علوم إنسانية ،العدد 45 ، جانفي 2010 ،

7 حسن أبو حمود ، **الفساد و منعكساته الاقتصادية و الاجتماعية**،مجلة جامعة دمشق ،المجلد الثامن،العدد 2001.

8 حنان البيلي، **قضية الفساد و التنمية الاقتصادية** ،مجلة السياسة الدولية ،العدد 143 جانفي 2001.

9 حنان سعيد، **دور الاعلام في الوقاية من الجرائم الناجمة عن النمو الاقتصادي** ،بحث منشور ضمن سلسلة الدفاع الاجتماعي ،المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي، العدد السابع ،الرباط ،1983.

10 شريل و جيرال و دانيال كوفمان ،**الفساد و التنمية** ،مجلة التمويل و التنمية، المجلد 35،العدد 1 ،مارس 1998 .

11 عبد الله تركماني ،**التنمية في افريقيا :المعوقات و آفاق المستقبل** ،يومية الحوار المتمدن ،العدد2818 ،مصر ، 2009/11/02،

12 عبد الوهاب بوكروح، **الرشوة و الفساد يكبدان الجزائر 30 مليار دولار منذ 2000**، جريدة الخبر اليومي العدد 3499،بتاريخ 2011/12/10

13 فايز الجبالي ، **معنى الوساطة وأسبابها لدى الشباب في المجتمع الأردني ،دراسة تحليلية من منظور اجتماعي**، مجلة مؤتة ،الأردن،المجلد 21 ،العدد1996 .

14 كريم زرمان ،**التنمية المستدامة في الجزائر ، من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2009)** ،مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية ، العدد السابع ،الجزائر بسكرة ، جامعة محمد خيضر ، جوان 2010

15 كمال جوزي و آخرون ،**إمبراطورية السلام، قضية احتيال القرن** ،منشورات الخبر ، دار الحكمة ،الجزائر 2007 .

16 ماجد عبد الله المنيف، **التحليل الاقتصادي للفساد و أثره على الاستثمار** ،مجلة بحوث اقتصادية عربية ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد 15 ،القاهرة ،1998 .

17 محمد حليم ليمام ،**ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر "الأسباب و الآثار و الإصلاح"**،مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ،العدد 391 ، لبنان بيروت ،ديسمبر 2001 .

18 مصطفى عبد الله الكفري ،**أهم عوائق التنمية في البلددان العربية**،مجلة الحوار المتمدن،العدد 965،بتاريخ 2004/09/23 .

19 ياسر خالد بركات الوائلي ،**الفساد الإداري،مفهومه ومظاهره وأسبابه** ،موقع مجلة النبأ،العدد80،العراق، 2006 .

4-دراسات غير منشورة :

1. بلال خروفي، "**الحوكمة المحلية ودوروها في مكافحة الفساد في المجالس المحلية ، دراسة حالة الجزائر** . " دراسة غير منشورة ، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2011 .
2. خالد بن عبد الرحمن آل الشيخ ، **الفساد الإداري من وجهة نظر المدانين بممارسته والمعنيين بمكافحته بالمملكة العربية السعودية** ، دراسة غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،المملكة السعودية،2008
3. سعيد بن محمد بن فهد الزهيري القحطاني ، **إجراءات الوقاية من جريمة الرشوة في المملكة العربية السعودية** . دراسة غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ،جامعة نايف ، الرياض 2005 .
4. عبد القادر جبريل فرج جبريل ، " **الفساد الإداري عائق الإدارة والتنمية و الديمقراطية**، دراسة غير منشورة ، الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي) ، 2010 .
5. عبد القادر قرش ، **أثر البعد القيمي الثقافي في تغيير و تحسين أداء السلوك الإداري للمؤسسة ،(حالتي مؤسستي سونالغاز و اتصالات الجزائر) الأغواط و الجلفة** ، دراسة غير منشورة ،جامعة الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،الجزائر ،2007.
6. على بقشيش ، **إشكالية تأثير الفساد الإداري على برامج التنمية و تطبيق آليات الحكم الراشد في البلدان النامية مع الإشارة الى حالة الجزائر** ،دراسة غير منشورة ، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية و الاعلام ، الجزائر ، 2012.
7. محمد حليم لمام ," **ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر ، دراسة وصفية تحليلية** ", دراسة غير منشورة، جامعة الجزائر , كلية العلوم السياسية والإعلام , قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، الجزائر ، 2003 .

10.محمد فرحي ، **تخطيط التنمية الاقتصادية في منظور إسلامي، حالة الجزائر** ، دراسة غير منشورة ،جامعة الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،2003 .

5- الملتقيات و الندوات :

1. انطوان مسرة ، **دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد** ، ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2004.
2. بيتر ايجن ،**رسالة رئيس المنظمة الدولية للشفافية**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع مركز التنمية في منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية ،الى ندوة الفساد و مبادرات تحسين النزاهة في البلدان النامية المنعقدة في باريس ، 24 و 25 أكتوبر 1997 .
3. **التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع و المأمول** ،سلسلة دراسات يصدرها مركز الانتاج الإعلامي لجامعة الملك عبد العزيز ،السعودية ، جدة ، 2009.
4. عبد المحسن شعبان، **الحكم الصالح و التنمية المستدامة**، الملتقى الدولي ،الحكم الراشد و دوره في التنمية المستديمة الجزائر 2006 .
5. اسماعيل الشطي ، **الديمقراطية كآلية لمكافحة الفساد والتمكين للحكم الصالح** ، ندوة مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان 2004.
6. مربوحي سمير ، **الفساد و آليات مكافحته على ضوء النصوص النظرية و العوائق التطبيقية**، مداخلة الملتقى الوطني الثاني حول الفساد و آليات معالجته لها ، الجزائر ، جامعة محمد خيذر ،بسكرة ،أفريل 2012 .

7. ملمقدم مصطفى و حليمي وهيبة ،**الفساد الإداري و الحكم الراشد كوسيلة لمكافحته**،الملتقى الوطني حول الإصلاح الإداري و التنمية الاقتصادية ، المركز الجامعي خميس مليانة ،2006.

6-التقارير الدولية :

1. الأمم المتحدة قرار الجمعية العامة رقم 128/41 المؤرخ في 4 ديسمبر 1986.
2. كريم النشاشيبي و آخرون ، **الجزائر تحقيق الاستقرار و الانتقال الى اقتصاد السوق**،تقرير صندوق النقد الدولي ،واشنطن،1998.
3. المادة 6 : من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد،قرار الجمعية العامة رقم 4/58 المؤرخ في 2003/10/31.

ثانيا : باللغة الفرنسية :

1- livres

1 abdelhamid Brahim, **l'économie algérienne** ,OPu , Alger ,1991.

2 Ahmed Benbetour, **L'algérie En Troisième Millénaire**.Ed Mainoor,Alger , 1998 ,

3 Bouzidi Abdelmadjid, **Les années**, 90 **De L'économie algérienne**, enag edition, Alger, 1999.

4 Anne Dietrich, **le management des competences**,imprimerie vert, .france, 2008

2- Articles :

1. Mohamed hachmaoni, **en algerie la corruption colonise l'état** , jornal la nation , 18/07/2011.

Site web:

1. www.arabtimes.Com
أبو زكريا يحي ، **من أحمد بن بلة الى عبد العزيز بوتفليقة**، صحيفة عربية أمريكية في الولايات المتحدة .
2. www.elaph.com
كامل الشيرازي ، **اتساع مؤشرات الفساد في الجزائر**، إيلاف يومية الكترونية .
3. www.elbidaya.net
اللا ولد محمد عمر ، **الفساد ،ماهيته ، صوره،دوافعه ، آثاره العامة، سبل الوقاية منه** ، صحيفة البداية الالكترونية .
4. www.midadulqalam.info/modules.php
نادية أبو زاهر ، **الحق في التنمية -الحالة الفلسطينية نموذجا** ، مداد القلم.
5. www.transparency.org
الموقع الرسمي لمنظمة الشفافية الدولية .

الملاحق

ملحق 01 : مؤشر توقع معدل الفساد 2011-2014

حسب تقارير منظمة الشفافية الدولية .

01- تقرير 2011 :

FULL TABLE AND RANKINGS

The Corruption Perceptions Index ranks countries/territories based on how corrupt their public sector is perceived to be. A country/territory's score indicates the perceived level of public sector corruption on a scale of 0 - 10, where 0 means that a country is perceived as highly corrupt and 10 means that a country is perceived as very clean. A country's rank indicates its position relative to the other countries/territories included in the index.

SEARCH TABLE

Enter a Country or Score to search the grid

RANK	COUNTRY	SCORE
100	Malawi	3
100	Mexico	3
100	Sao Tome & Principe	3
100	Suriname	3
100	Tanzania	3
112	Algeria	2.9
112	Egypt	2.9
112	Kosovo	2.9
112	Moldova	2.9
112	Senegal	2.9

CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX 2011

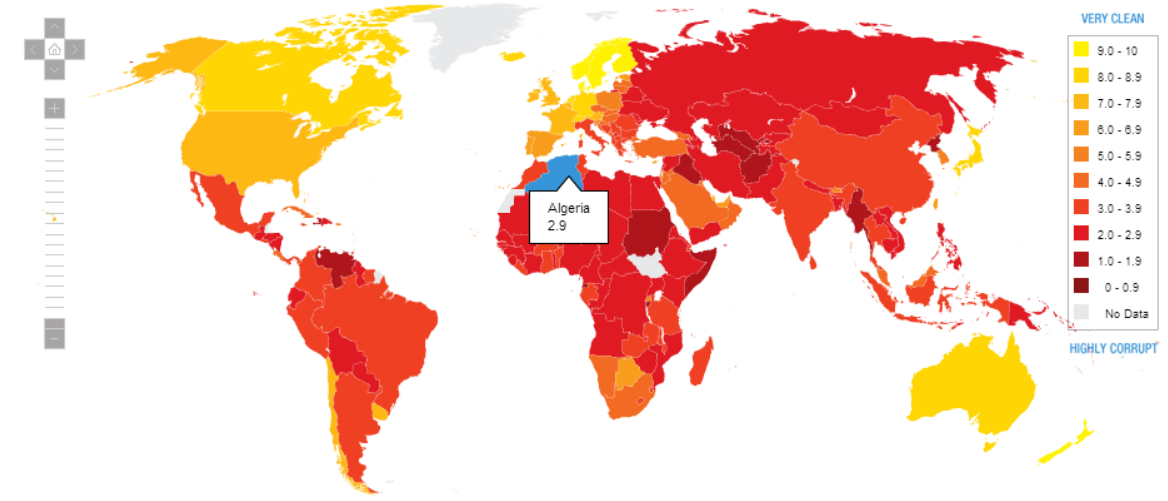

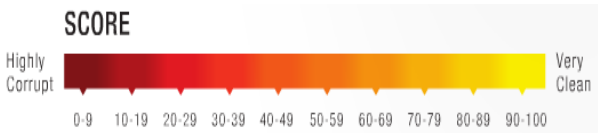

RANK	COUNTRY/TERRITORY	SCORE
1	Denmark	90
1	Finland	90
1	New Zealand	90
4	Sweden	88
5	Singapore	87
6	Switzerland	86
7	Australia	85
7	Norway	85
9	Canada	84
9	Netherlands	84
11	Iceland	82
12	Luxembourg	80
13	Germany	79
14	Hong Kong	77
15	Barbados	76
16	Belgium	75
17	Japan	74
17	United Kingdom	74
19	United States	73
20	Chile	72
20	Uruguay	72
22	Bahamas	71
22	France	71
22	Saint Lucia	71
25	Austria	69
25	Ireland	69
27	Qatar	68
27	United Arab Emirates	68
29	Cyprus	66
30	Botswana	65
30	Spain	65
32	Estonia	64
33	Bhutan	63
33	Portugal	63
33	Puerto Rico	63
36	Saint Vincent and the Grenadines	62
37	Slovenia	61
37	Taiwan	61
39	Cape Verde	60
39	Israel	60
41	Dominica	58
41	Poland	58
43	Malta	57
43	Mauritius	57
45	Korea (South)	56
46	Brunei	55
46	Hungary	55
48	Costa Rica	54
48	Lithuania	54
50	Rwanda	53
51	Georgia	52
51	Seychelles	52
53	Bahrain	51
54	Czech Republic	49
54	Latvia	49
54	Malaysia	49
54	Turkey	49
58	Cuba	48
58	Jordan	48
58	Namibia	48
61	Oman	47
62	Croatia	46
62	Slovakia	46
64	Ghana	45
64	Lesotho	45
66	Kuwait	44
66	Romania	44
66	Saudi Arabia	44
69	Brazil	43
69	FYR Macedonia	43
69	South Africa	43
72	Bosnia and Herzegovina	42
72	Italy	42
72	Sao Tome and Principe	42
75	Bulgaria	41
75	Liberia	41
75	Montenegro	41
75	Tunisia	41
79	Sri Lanka	40
80	China	39
80	Serbia	39
80	Trinidad and Tobago	39
83	Burkina Faso	38
83	El Salvador	38
83	Jamaica	38
83	Panama	38
83	Peru	38
88	Malawi	37
88	Morocco	37
88	Suriname	37
88	Swaziland	37
88	Thailand	37
88	Zambia	37
94	Benin	36
94	Colombia	36
94	Djibouti	36
94	Greece	36
94	India	36
94	Moldova	36
94	Mongolia	36
94	Senegal	36
102	Argentina	35
102	Gabon	35
102	Tanzania	35
105	Algeria	34
105	Armenia	34
105	Bolivia	34
105	Gambia	34
105	Kosovo	34
105	Mali	34
105	Mexico	34
105	Philippines	34
113	Albania	33
113	Ethiopia	33
113	Guatemala	33
113	Niger	33
113	Timor-Leste	33
118	Dominican Republic	32
118	Ecuador	32
118	Egypt	32
118	Indonesia	32
118	Madagascar	32
123	Belarus	31
123	Mauritania	31
123	Mozambique	31
123	Sierra Leone	31
123	Vietnam	31
128	Lebanon	30
128	Togo	30
130	Côte d'Ivoire	29
130	Nicaragua	29
130	Uganda	29
133	Comoros	28
133	Guyana	28
133	Honduras	28
133	Iran	28
133	Kazakhstan	28
133	Russia	
139	Azerbaija	
139	Kenya	
139	Nepal	
139	Nigeria	
139	Pakistan	
144	Banglade	
144	Cameroo	
144	Central A Republic	
144	Congo R	
144	Syria	
144	Ukraine	
150	Eritrea	
150	Guinea-B	
150	Papua N Guinea	
150	Paraguay	
154	Guinea	
154	Kyrgyzst	
156	Yemen	
157	Angola	
157	Cambodi	

FULL TABLE AND RANKINGS

The Corruption Perceptions Index ranks countries and territories based on how corrupt their public sector is perceived to be. A country or territory's score indicates the perceived level of public sector corruption on a scale of 0 - 100, where 0 means that a country is perceived as highly corrupt and 100 means it is perceived as very clean. A country's rank indicates its position relative to the other countries and territories included in the index. This year's index includes 176 countries and territories.

RANK	COUNTRY	SCORE	SURVEYS USED	CI: LOWER	CI: UPPER
94	Greece	36	7	30	42
94	India	36	10	33	40
94	Moldova	36	8	31	40
94	Mongolia	36	7	32	40
94	Senegal	36	9	33	39
102	Argentina	35	8	31	39
102	Gabon	35	5	32	38
102	Tanzania	35	8	31	38
105	Algeria	34	6	29	40
105	Armenia	34	6	29	38
105	Bolivia	34	7	28	40
105	Gambia	34	5	22	45
105	Kosovo	34	3	32	37
105	Mali	34	6	27	40
105	Mexico	34	9	31	37
105	Philippines	34	9	30	37
113	Albania	33	7	30	36
113	Ethiopia	33	8	30	36

CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX 2012

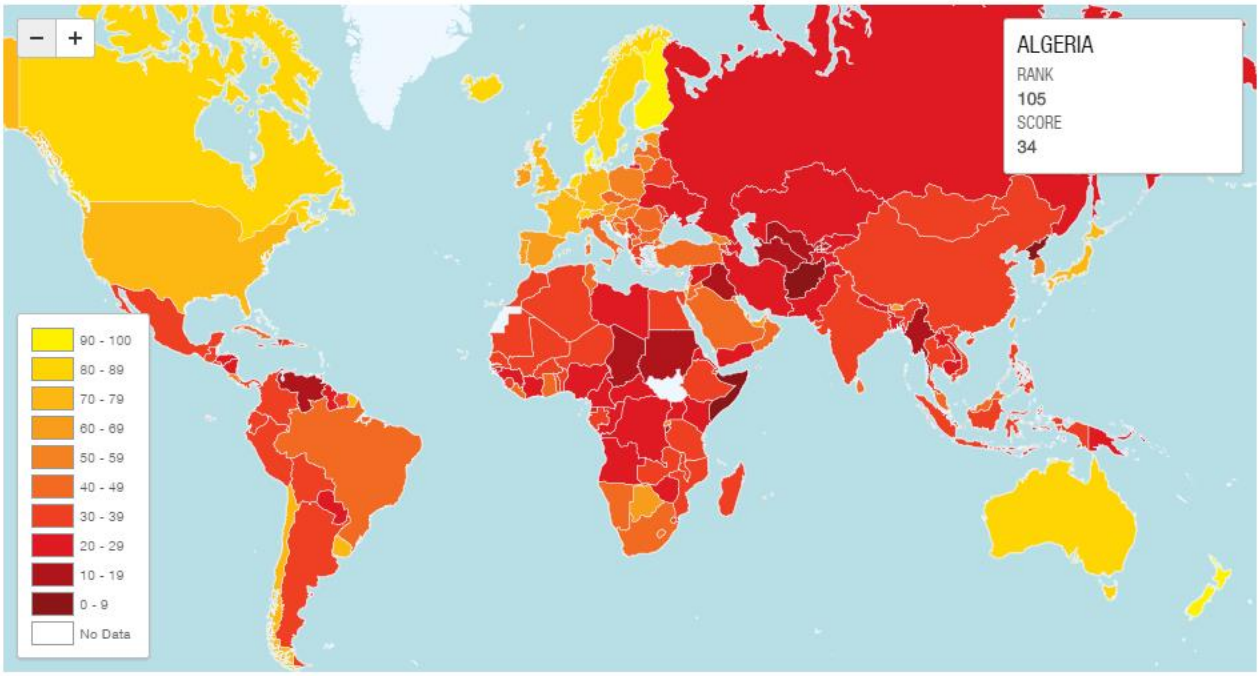

FULL TABLE AND RANKINGS

The Corruption Perceptions Index ranks countries and territories based on how corrupt their public sector is perceived to be. A country or territory's score indicates the perceived level of public sector corruption on a scale of 0 - 100, where 0 means that a country is perceived as highly corrupt and 100 means it is perceived as very clean. A country's rank indicates its position relative to the other countries and territories included in the index. This year's index includes 17 countries and territories.

RANK	COUNTRY	SCORE	SURVEYS USED	CI: LOWER	CI: UPPER	2012 SCORE
83	Mongolia	38	7	34	42	36
83	Peru	38	7	34	42	38
83	Trinidad and Tobago	38	4	30	46	39
83	Zambia	38	8	35	41	37
91	Malawi	37	8	34	40	37
91	Morocco	37	8	32	42	37
91	Sri Lanka	37	7	34	40	40
94	Algeria	36	6	31	41	34
94	Armenia	36	6	30	42	34
94	Benin	36	6	30	42	36
94	Colombia	36	7	33	39	36
94	Djibouti	36	3	22	50	36
94	India	36	10	32	40	36
94	Philippines	36	9	32	40	34
94	Suriname	36	3	31	41	37
102	Ecuador	35	6	29	41	32
102	Moldova	35	8	30	40	36

CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX 2013

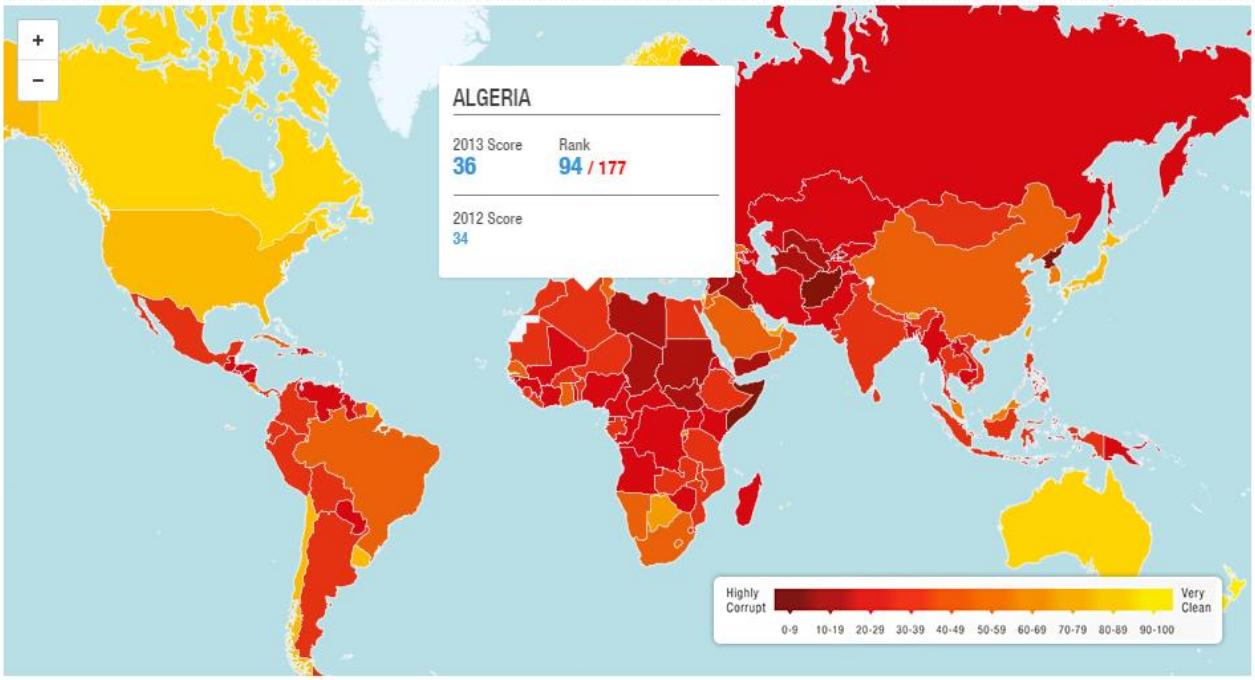

177 COUNTRIES. 177 SCORES. HOW DOES YOUR COUNTRY MEASURE UP?

The perceived levels of public sector corruption in 177 countries/territories around the world.

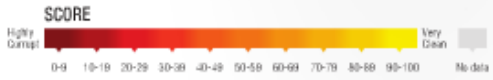

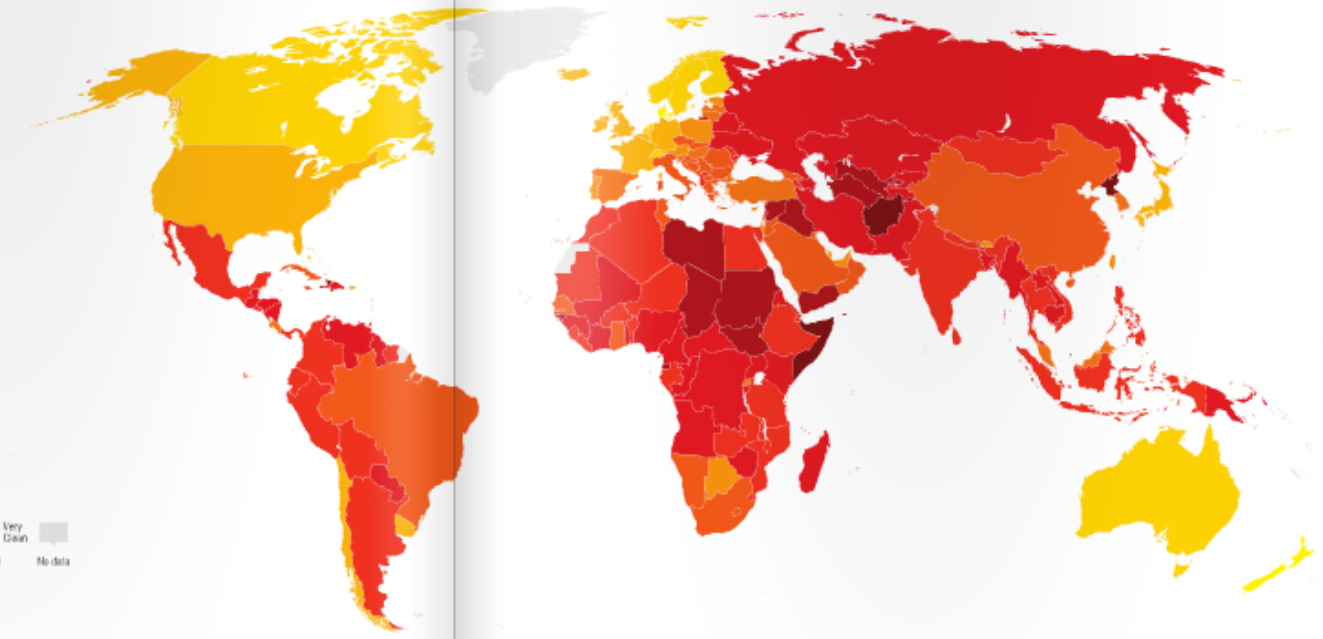

RANK	COUNTRY/TERRITORY	SCORE
1	Denmark	91
1	New Zealand	91
3	Finland	89
3	Sweden	89
5	Norway	86
5	Singapore	86
7	Switzerland	85
8	Netherlands	83
9	Australia	81
9	Canada	81
11	Luxembourg	80
12	Germany	78
12	Iceland	78
14	United Kingdom	76
15	Barbados	75
15	Belgium	75
15	Hong Kong	75
18	Japan	74
19	United States	73
19	Uruguay	73
21	Ireland	72
22	Bahamas	71
22	Chile	71
22	France	71
22	Saint Lucia	71
26	Austria	69
26	United Arab Emirates	69
28	Estonia	68
28	Qatar	68
30	Botswana	64
31	Bhutan	63
31	Cyprus	63
33	Portugal	62
33	Puerto Rico	62
33	Saint Vincent and the Grenadines	62
36	Israel	61
36	Taiwan	61
38	Brunei	60
38	Poland	60
40	Spain	59
41	Cape Verde	58
41	Dominica	58
43	Lithuania	57
43	Slovenia	57
45	Malta	56
46	Korea (South)	55
47	Hungary	54
47	Seychelles	54
49	Costa Rica	53
49	Latvia	53
49	Rwanda	53
52	Mauritius	52
53	Malaysia	50
53	Turkey	50
55	Georgia	49
55	Lesotho	49
57	Bahrain	48
57	Croatia	48
57	Czech Republic	48
57	Namibia	48
61	Oman	47
61	Slovakia	47
63	Cuba	46
63	Ghana	46
63	Saudi Arabia	46
66	Jordan	45
67	Macedonia (FYR)	44
67	Montenegro	44
69	Italy	43
69	Kuwait	43
69	Romania	43
72	Bosnia and Herzegovina	42
72	Brazil	42
72	Sao Tome and Principe	42
72	Serbia	42
72	South Africa	42
77	Bulgaria	41
77	Senegal	41
77	Tunisia	41
80	China	40
80	Greece	40
82	Swaziland	39
83	Burkina Faso	38
83	El Salvador	38
83	Jamaica	38
83	Liberia	38
83	Mongolia	38
83	Peru	38
83	Trinidad and Tobago	38
83	Zambia	38
91	Malawi	37
91	Morocco	37
91	Sri Lanka	37
94	Algeria	36
94	Armenia	36
94	Benin	36
94	Colombia	36
94	Djibouti	36
94	India	36
94	Philippines	36
94	Suriname	36
102	Ecuador	35
102	Moldova	35
102	Panama	35
102	Thailand	35
106	Argentina	34
106	Bolivia	34
106	Gabon	34
106	Mexico	34
106	Niger	34
111	Ethiopia	33
111	Kosovo	33
111	Tanzania	33
114	Egypt	32
114	Indonesia	32
116	Albania	31
116	Nepal	31
116	Vietnam	31
119	Mauritania	30
119	Mozambique	30
119	Sierra Leone	30
119	Timor-Leste	30
123	Belarus	29
123	Dominican Republic	29
123	Guatemala	29
123	Togo	29
127	Azerbaijan	28
127	Comoros	28
127	Gambia	28
127	Lebanon	28
127	Madagascar	28
127	Mali	28
127	Nicaragua	28
127	Pakistan	28
127	Russia	28
136	Bangladesh	27
136	Côte d'Ivoire	27
136	Guyana	27
136	Kenya	27
140	Honduras	26
140	Kazakhstan	26
140	Laos	26
140	Uganda	26
144	Cameroon	25
144	Central African Republic	25
144	Iran	25
144	Nigeria	25
144	Papua New Guinea	25
144	Ukraine	25
150	Guinea	24
150	Kyrgyzstan	24
150	Paraguay	24
153	Angola	23
154	Congo Republic	22
154	Democratic Republic of the Congo	22
154	Tajikistan	22
157	Burundi	21
157	Myanmar	21
157	Zimbabwe	21
160	Cambodia	20
160	Eritrea	20
160	Venezuela	20
163	Chad	19
163	Equatorial Guinea	19
163	Guinea-Bissau	19
163	Haiti	19
167	Yemen	18
168	Syria	17
168	Turkmenistan	17
168	Uzbekistan	17
171	Iraq	16
172	Libya	15
173	South Sudan	14
174	Sudan	11
175	Afghanistan	8
175	Korea (North)	8
175	Somalia	8

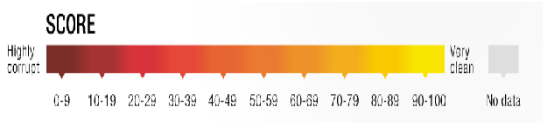

RANK	COUNTRY/TERRITORY	SCORE
1	Denmark	92
2	New Zealand	91
3	Finland	89
4	Sweden	87
5	Norway	86
5	Switzerland	86
7	Singapore	84
8	Netherlands	83
9	Luxembourg	82
10	Canada	81
11	Australia	80
12	Germany	79
12	Iceland	79
14	United Kingdom	78
15	Belgium	76
15	Japan	76
17	Barbados	74
17	Hong Kong	74
17	Ireland	74
17	United States	74
21	Chile	73
21	Uruguay	73
23	Austria	72
24	Bahamas	71
25	United Arab Emirates	70
26	Estonia	69
26	France	69
26	Qatar	69
29	Saint Vincent and the Grenadines	67
30	Bhutan	65
31	Botswana	63
31	Cyprus	63
31	Portugal	63
31	Puerto Rico	63
35	Poland	61
35	Taiwan	61
37	Israel	60
37	Spain	60
39	Dominica	58
39	Lithuania	58
39	Slovenia	58
42	Cape Verde	57
43	Korea (South)	55
43	Latvia	55
43	Malta	55
43	Seychelles	55
47	Costa Rica	54
47	Hungary	54
47	Mauritius	54
50	Georgia	52
50	Malaysia	52
50	Samoa	52
53	Czech Republic	51
54	Slovakia	50
55	Bahrain	49
55	Jordan	49
55	Lesotho	49
55	Namibia	49
55	Rwanda	49
55	Saudi Arabia	49
61	Croatia	48
61	Ghana	48
63	Cuba	46
64	Oman	45
64	The FYR of Macedonia	45
64	Turkey	45
67	Kuwait	44
67	South Africa	44
69	Brazil	43
69	Bulgaria	43
69	Greece	43
69	Italy	43
69	Romania	43
69	Senegal	43
69	Swaziland	43
76	Montenegro	42
76	Sao Tome and Principe	42
78	Serbia	41
79	Tunisia	40
80	Benin	39
80	Bosnia and Herzegovina	39
80	El Salvador	39
80	Mongolia	39
80	Morocco	39
85	Burkina Faso	38
85	India	38
85	Jamaica	38
85	Peru	38
85	Philippines	38
85	Sri Lanka	38
85	Thailand	38
85	Trinidad and Tobago	38
85	Zambia	38
94	Armenia	37
94	Colombia	37
94	Egypt	37
94	Gabon	37
94	Liberia	37
94	Panama	37
100	Algeria	36
100	China	36
100	Suriname	36
103	Bolivia	35
103	Mexico	35
103	Moldova	35
103	Niger	35
107	Argentina	34
107	Djibouti	34
107	Indonesia	34
110	Albania	33
110	Ecuador	33
110	Ethiopia	33
110	Kosovo	33
110	Malawi	33
115	Côte d'Ivoire	32
115	Dominican Republic	32
115	Guatemala	32
115	Mali	32
119	Belarus	31
119	Mozambique	31
119	Sierra Leone	31
119	Tanzania	31
119	Vietnam	31
124	Guyana	30
124	Mauritania	30
126	Azerbaijan	29
126	Gambia	29
126	Honduras	29
126	Kazakhstan	29
126	Nepal	29
126	Pakistan	29
126	Togo	29
133	Madagascar	28
133	Nicaragua	28
133	Timor-Leste	28
136	Cameroon	27
136	Iran	27
136	Kyrgyzstan	27
136	Lebanon	27
136	Nigeria	27
136	Russia	27
142	Comoros	26
142	Uganda	26
142	Ukraine	26
145	Bangladesh	25
145	Guinea	25
145	Kenya	25
145	Laos	25
145	Papua New Guinea	25
150	Central African Republic	24
150	Paraguay	24
152	Congo Republic	23
152	Tajikistan	23
154	Chad	22
154	Democratic Republic of the Congo	22
156	Cambodia	21
156	Myanmar	21
156	Zimbabwe	21
159	Burundi	20
159	Syria	20
161	Angola	19
161	Guinea-Bissau	19
161	Haiti	19
161	Venezuela	19
161	Yemen	19
166	Eritrea	18
166	Libya	18
166	Uzbekistan	18
169	Turkmenistan	17
170	Iraq	16
171	South Sudan	15
172	Afghanistan	12
173	Sudan	11
174	Korea (North)	8
174	Somalia	8

RESULTS: TABLE AND RANKINGS

The Corruption Perceptions Index ranks countries and territories based on how corrupt their public sector is perceived to be. A country or territory's score indicates the perceived level of public sector corruption on a scale of 0 (highly corrupt) to 100 (very clean). A country or territory's rank indicates its position relative to the other countries and territories in the index. This year's index includes 175 countries and territories. Click on the column headings to sort the result or use the drop-down menu to view results by region. Note that N/A means a country was not included in the index during a particular year.

All countries/territories...

RANK	COUNTRY	2014 SCORE	2013 SCORE	2012 SCORE
85	Zambia	38	38	37
94	Armenia	37	36	34
94	Colombia	37	36	36
94	Egypt	37	32	32
94	Gabon	37	34	35
94	Liberia	37	38	41
94	Panama	37	35	38
100	Algeria	36	36	34
100	China	36	40	39
100	Suriname	36	36	37
103	Bolivia	35	34	34
103	Mexico	35	34	34
103	Moldova	35	35	36
103	Niger	35	34	33
107	Argentina	34	34	35
107	Djibouti	34	36	36

CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX 2014: RESULTS